جامعة العربي التبسي– تبسة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# تداعيات الحراك العربي على العلاقات الأورومتوسطية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات استراتيجية

إعداد الطالبين:
* شبوكي هشام
* بوخلوط سالم

إشراف الأستاذ:
* دريدي محمود

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة العـــلمية | الصـــفة |
|---|---|---|
| بن حدة باديس | أستاذ مساعد أ | رئيسا |
| دريدي محمود | أستاذ مساعد أ | مشرفا |
| بوحريص محمد الصديق | أستاذ مساعد أ | عضوا |

السنة الجامعية2018/2017

جامعة العربي التبسي– تبسة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# تداعيات الحراك العربي على العلاقات الأورومتوسطية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات استراتيجية

إعداد الطالبين:
* شبوكي هشام
* بوخلوط سالم

إشراف الأستاذ:
* دريدي محمود

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة العـــلمية | الصـــفة |
|---|---|---|
| بن حدة باديس | أستاذ مساعد أ | رئيسا |
| دريدي محمود | أستاذ مساعد أ | مشرفا |
| بوحريص محمد الصديق | أستاذ مساعد أ | عضوا |

السنة الجامعية2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان


الحمد لله ملئ السماوات و الأرض و ما بينها

الحمد والشكر كله لله عز وجل ،الذي من علينا بنعمة العلم ووفقنا وأمدنا

القوة والإرادة لإتمام هذا العمل .

نخص بالشكر إلى من ندين له بالنجاح أستاذنا ومشرفنا الأستاذ

"دريدي محمود" ،الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة .

كما ولا ننسى شكر كل أساتذتنا الذين ساهموا في تكويننا على

مستوى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تبسة .

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد .

**الملخص :**

لا تزال العلاقات الاورومتوسطية تعرف حركة دائمة ،تتجلى من خلال استمرار اوروبا في طرح المشاريع و المبادرات التعاونية على دول شرق و جنوب المتوسط ،الا ان جميع هذه المبادرات ظهرت قبل الحراك العربي، الذي سرعان ما تحول من نطاق جغرافي محدود ،كانت بدايته بتونس ثم انتقل الى دول مجاورة كليبيا ومصر ، اليمن وسوريا ،فجرتها مجموعة من القوى الفاعلة ،والتي كان على رأسها فئة الشباب ،نتيجة لأسباب عديدة معظمها إجتماعية كالفقر والبطالة وغيرها....،وبالنظر لهذا الوضع القائم ،وأمام تواصل تبعات هذا الحراك العربي ،لما يخلفه من تهديدات امنية تؤثر في نطاق هذه العلاقات الاورومتوسطية ،كان لزاما على اطراف الشراكة الاورومتوسطية ،إعادة النظر في هذه المتغيرات الجديدة التي ينطوي عليها الحراك العربي ،من زوايا عدة ،وذلك لتحديد آليات مواجهتها أو الحد منها.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحولات العديدة التي عرفتها المنطقة العربية ،ابتداءا من أواخر سنة 2010 ،وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الأوضاع الأمنية بحوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية تحظى باهتمام القوى الإقليمية والدولية الكبرى ،وكذا كونه يمثل همزة وصل بين أوروبا والعرب ،وذلك من خلال التعرف على أسباب هذه الثورات والمواقف الدولية منها، ثم الكشف عن تداعياتها على البيئة الأمنية للمتوسط وعلى مستقبل العلاقات الأورومتوسطية من خلال ما تطرحه هذه التحولات من فرص وتحديات.

**المصطلحات الدلالية:**

الحراك العربي ،الشراكة ،اورومتوسطي.

**Abstract :**

The Euro-Mediterranean relations continue to be known as a permanent movement, manifested by Europe's continued development of projects Cooperative initiatives on the countries of the Eastern and Southern Mediterranean, but all these initiatives emerged before the Arab movement ,Which quickly turned from a limited geographic range ,it was the begining in Tunisia and then moved to neighboring countries of Egypt and Libya ,Yemen and Syria, conducted by a group of actors, led by young people, for many reasons ,Most of them social, such as poverty, unemployment, etc. ... and in the view of this situation and the continued consequences of this movement Arab conflict, because of the security threats that affect the scope of Euro-Mediterranean relations ,It was necessary for the partner of The Euro-Mediterranean Partnership, to reconsider these new changes ,that the Arab movement entails, from many angles ,In order to identify mechanisms to address or reduce them.

This study seeks to shed light on the many changes ,that the Arab region has experienced since the end of 2010 and its direct and indirect effects on the security situation in the Mediterranean ,basin as a strategic region that is of great interest to the regional and international powers and represents a link between Europe and the Arabs. By identifying the causes of these revolutions and international positions about them, and then reveal their implications on the security environment of the Mediterranean and the future of Euro-Mediterranean relations, these transformations represent of opportunities and challenges.

**Terminology:**

Arab movement, partnership, Euro-Mediterranean

## جدول الاختصارات والرموز:

| الاختصار | المعنى |
|---|---|
| FRONTEX | الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود |
| RABITs | فرق التدخل السريع للحدود |
| OP | خطة تشغيلية |
| EBGTs | حرس الحدود الأوروبية |
| EURODAC | نظام قاعدة بيانات بصمة اللجوء في الاتحاد الأوروبي |
| UNHCR | المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين |
| AQIM | تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي |
| GSPC | الجماعة السلفية للدعوة والقتال |
| ISIL | الدولة الإسلامية في العراق والشام |
| IS | الدولة الإسلامية |
| JN | جبهة النصرة |
| GIA | الجماعة الإسلامية المسلحة |
| GSPC | المجموعة السلفية للدعوة والقتال |

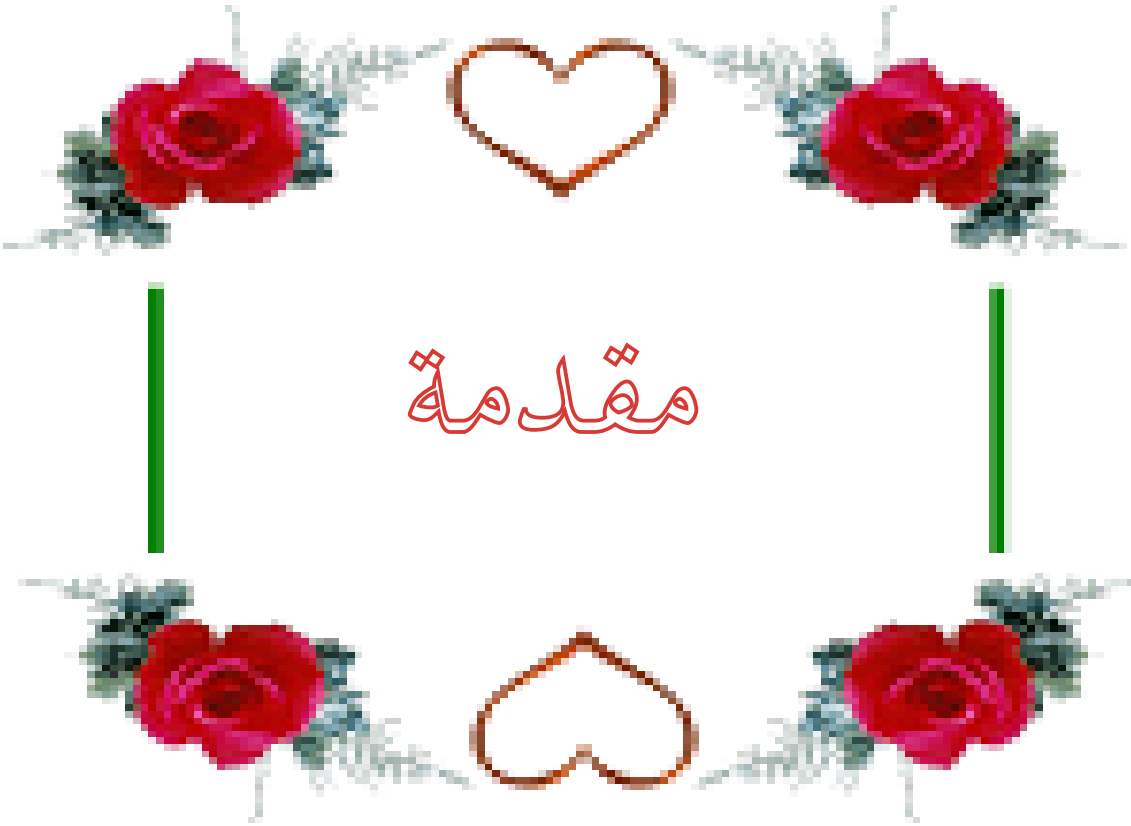
مقدمة

**مقدمة:**

تعتبر التغيرات في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة ذات الأثر على التوازنات الدولية ،والتحولات التي مست البيئات المادية وامتدت لتطال المنظومة الفكرية بالخلل ،خاصة في ظل الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه الاتحاد السوفياتي ،حيث تغيرت التوازنات الدولية التي انعكست على الدول الضعيفة في خضم سياسة الهيمنة والاستقطاب الغربيين ،إذ توجه العالم إلى سياسة التكتلات والتعاون وبناء شراكة في كل المجالات، فأصبح موضوع العلاقات بين الدول والأقاليم ذو أهمية كبيرة في عالم يعيش ظواهر التطور التقني وثورة المعلومات التي أدت إلى تشابك الأخطار والمشكلات التي تتعرض لها الدول ،ما أدى إلى توثيق الروابط بين الدول وزيادة الاعتماد المتبادل بينها ،تطلعا إلى إيجاد صيغ للتعاون لمواجهة ومجابهة هذه التهديدات والتحديات ،كما هو الحال بين ضفتي المتوسط ،الذي يعبر عن شراكة تمليه الأوضاع الإستراتيجية والتهديدات الأمنية في المنطقة.

وضعت عملية برشلونة أسس جديدة للعلاقات الإقليمية في المنطقة ،ما يمثل تحولا كبيرا في علاقة ضفتي المتوسط الغير متوازنتين ،نظرا للهوة الكبيرة التي تميز الشمال المتوسطي عن جنوبه ،وقد استهدفت أسس الشراكة الآليات الممكنة لتجسير هذه الهوة ،وتقريب الشعوب والثقافات، لأجل تحقيق طموح وغايات الشركاء المتوسطيين.

لقد وضع الشركاء المتوسطيين آليات وترتيبات ومبادرات داعمة ،لغرض الالتزام بتلك الأسس وتحقيق الأهداف المسطرة لتعزيز الديمقراطية ،والحكم الرشيد وحقوق الإنسان ،وتحقيقا للأمن والاستقرار في المنطقة.

لكن ،وبعد موجات التغيير التي اجتاحت الرقعة الجغرافية العربية ،التي تعتبر أحد المعطيات الأمنية الجديدة ،أسفر ذلك عن مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه جنوبي وشرق المتوسط ،إذ مثل ذلك الحراك تحديا حقيقيا ،واختبارا هو الأول من نوعه أمام قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل مع الأزمات الدولية ،والتحديات الخارجية ،فقد كان الحراك العربي أزمة على حدوده الجنوبية والشرقية ،وهي الأزمة الكاشفة للعديد من الاختلالات الجوهرية التي تعانيها سياسته الخارجية ،التي استرعت مراجعته للسياسة المتوسطية من خلال الإتفاقيات المبرمة معه ،من حيث الأولويات والأهمية.

**أهمية الدراسة :**

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها أحد الدراسات التي تبحث في موضوع مستقبل الشراكة والتعاون المتوسطي خلال مرحلة تشهد تحولات مهمة ،سواءا على مستوى الدولة القطرية أو على مستوى الإقليم.

إن الحراك العربي الذي حدث و لازال يحدث ،قد يشكل بداية لإعادة النظر في مسار الشراكة الأورومتوسطية ،وهذا ما يمثل أهمية بالغة خاصة على المستوى الإقليمي .

**دوافع و مبررات اختيار الموضوع :**

**الدوافع الموضوعية :**

يعتبر موضوع الثورات العربية موضوع حساس خاصة في بعده الإقليمي ،لذلك نطمح لمعرفة ما ستؤول إليه الشراكة الأورومتوسطية في ظل الحراك الذي تشهده العديد من الدول العربية في اطار متوسطي.

**الدوافع الذاتية :**

تم اختيار هذا الموضوع أساسا نتيجة لميولات شخصية بالدرجة الأولى ،حيث أن اختيار أي موضوع في أي مجال أو أي بحث علمي ،تدخل فيه العوامل الذاتية.

تعد الدراسات الحاصلة في هذا الموضوع قليلة على غرار دراسات أخرى ،خاصة أن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة.

**إشكالية الدراسة:**

تدور إشكالية الدراسة في البحث حول تداعيات الحراك العربي على العلاقات الأورومتوسطية ،وهذا وفق الصيغة التالية :

**إلى أي مدى أثر الحراك العربي على العلاقات الأورومتوسطية ؟**

وتسهيلا للدراسة فقد عمدنا إلى تجزئة هذا الإشكال إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

01- ماهي أهم المقاربات النظرية التي يتم من خلالها فهم الحراك العربي في ضل الشراكة الأورومتوسطية؟

02- كيف تحركت الدول المتوسطية من خلال اتفاقيات الشراكة ،لمواجهة التهديدات الامنية في ضل الحراك العربي القائم؟

03- ماهي الرؤى المستقبلية للشراكة الأورومتوسطية في اعقاب الحراك العربي ؟

**فرضيات الدراسة :**

لكي نجيب على الإشكالية ،ونتعمق في دراستها ونضع منهجا للبحث ،فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع ،والمتمثلة في مايلي:

**كلما كانت هناك موجات تغيير عربية في المنطقة المتوسطية ،كلما أثر ذلك في أطر العلاقات الاورومتوسطية .**

**يعد الحراك العربي وما يشمله من تحديات أمنية ،أساس لدعم التعاون بين أطراف الشراكة الأورومتوسطية.**

**حدود الدراسة :**

**– المجـال المكـاني** : لقد حددنا في دراستنا هذه المجال المكاني الواقع بين ضفتي المتوسط ،ويتميز المجال المكاني لدراستنا بميزة أساسية هي : " المتوسطية " ،التي تضم جملة من الدول المحاذية للبحر الأبيض المتوسط.

**– المجال الزماني** :مثلت سنة 2011 ،مرحلة مفصلية في دراستنا ،تم من خلالها دراسة أثر الحراك العربي في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ،من خلال مقارنة تمت قبل وبعد هذه الفترة.

**المناهج المتبعة:**

**المنهج الوصفي** :يعد من المناهج المناسبة لهذه المواضيع كونه لا يهدف فقط إلى وصف الواقع وصفا مجردا ،بل يتجاوزه ،بغرض الوصول إلى استنتاجات تساعدنا على فهم ذلك الواقع على حقيقته.

**المنهج التاريخي**: تم اعتماده هنا لكونه يدرس المسار التاريخي للشراكة الأورومتوسطية بداية من سنة 2011 ،الى يومنا هذا ،بين ضفتي المتوسط ،من خلال المحطات التاريخية التي مرت بها هذه العلاقات.

**المنهج المقارن**: يتم ذلك من خلال دراسة لأطر الشراكة الأورومتوسطية قبل وخلال فترة الحراك العربي ،من أجل تحديد أهم التغيرات التي مست الشراكة ،وما تحتويه من مبادرات ومشاريع .

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الحراك العربي كمتغير ذو اهمية ،فيما يخص اتفاقات الشراكة الأورو متوسطية ،كما تهدف ايضا الى استخلاص أهم المعطيات ،من أجل سيرورة أفضل لهذا التعاون الإقليمي ،وذلك من خلال دراسة أكاديمية قائمة على الوصف والتفسير والتصنيف ثم محاولة القيام بدراسة استشرافية ،من أجل معرفة مستقبل هذه الشراكة خلال فترة الحراك العربي ،ولو بشكل نسبي.

**الدراسات والأدبيات السابقة :**

01- "**الشعب يريد "بحث جذري في الانتفاضة العربية"** في كتاب لجلبر الأشقر ،تر:عمر الشافعي : يحاول الكاتب من خلال كتابه ،تحديد اهم الأسباب التي أدت الى تفجير الثورات العربية ،والنتائج التي تخلفها في إطار إقليمي ،كذلك فهو يحاول تحديد الأيدي التي ساهمت بشكل أو بآخر في الحراك العربي ،الذي أثار ضجة في نطاق عالمي كبير ،وكذا تحديد لتوجهاته المستقبلية.

02- "**التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية"** لمحجوب الزويبري في مجلة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014:قدم الكاتب في سياق دراسته مجموعة النقاط التي تتشارك بها إيران من خلال ثورتها

الإسلامية والثورات العربية الحالية ،حاول من خلال ذلك تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين منطلقي الثورة الإيرانية الإسلامية والثورات العربية ،كما حدد مدى استمرارية العلاقة القائمة بين إيران و دول الربيع.

03- ،"**دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفق الشراكة الأورو جزائرية** "لإبراهيم بوجلخة في مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ،تخصص اقتصاد دولي ،بسكرة ،جامعة محمد خيضر،2013/2012: حيث تناولت هذه الدراسة تحليل إطار التعاون الإقتصادي الجزائري الاوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ،حيث جاءت هذه الشراكة امتدادا لإعلان برشلونة ،الذي طرح الإتحاد الأوروبي سياسته الجديدة إتجاه ضفتي المتوسط الشرقية والجنوبية ،هنا حاولنا تشخيص هذه السياسة ومدى التغير الحاصل فيها خاصة بعد أعقاب الحراك العربي.

**تقسيم الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول ،تم التطرق في الفصل الاول بعنوان إطار مفاهيمي وتأصيل نظري للدراسة الى ثلاثة مباحث ،أولها ماهية الحراك والمفاهيم المشابهة له ،الذي ضم ثلاث مطالب هي :مفهوم الحراك العربي وبدايات الحراك العربي فأسبابه ،أما في المبحث الثاني ،فقد تم التطرق الى مفهوم الشراكة الأورومتوسطية من خلال ثلاث مطالب ،اولها تعريف الشراكة الأورومتوسطية ،ثم مضمونها ،فأهدافها.

في المبحث الثالث ،والذي يعتبر تأصيلا نظريا يضم مجموعة من النظريات ،فقد تم التطرق الى ثلاثة نظريات هي :الماركسية فنظرية الحرمان النسبي ،فنظرية تعبئة الموارد.

بالنسبة للفصل الثاني الموسوم بعنوان :تداعيات الحراك العربي على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، والذي يمثل صلب الدراسة وفحواها ،فقد قسم الى ثلاثة مباحث أولها ،مظاهر تأثير الحراك العربي على اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية ،وقد ضم ثلاثة مطالب بداية بمراجعة سياسة الجوار الأوروبية ،ثم إعادة تعميق الحوار السياسي لمنتدى 5+5 ،فالتحولات الجديدة للاتحاد من أجل المتوسط ،أما المبحث الثاني و الذي عنوانه ،السياسات الأورومتوسطية في مواجهة الحراك العربي ،قفد قسم أيضا الى ثلاثة مطالب هي :تعزيز دور فرونتكس ،فنظام قاعدة بيانات بصمة اللجوء في الاتحاد الأوروبي ثم مبادرة المسعى النشط للحلف الأطلسي ،وبالنسبة للمبحث الثالث بعنوان المواقف الإقليمية والدولية من الحراك العربي ،فقد قسم الى ثلاث مطالب هي :مواقف الدول المغاربية ،ثم موقف الإتحاد الأوروبي ،فمواقف الجامعة العربية.

كفصل اخير بعنوان تقييم لتداعيات الربيع العربي على العلاقات الأورو متوسطية ،فقد تم تقسيمه الى مبحثين اولهما تحديات الحراك العربي على التعاون الأورومتوسطي ،الذي ضم ثلاث مطالب هي :ازمة اللجوء وتداعياتها على أمن المنطقة الأورو متوسطية ،وكمطلب ثاني بعنوان هاجس تنامي الإرهاب ،ثم دراسة للهجرة الغير شرعية ،أما بالنسبة للمبحث الثاني الموسوم بعنوان السيناريوهات المستقبلية

للشراكة الأورومتوسطية في ضل الحراك العربي ،فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب اولها السيناريو الخطي ،وثانيها سيناريو التغيير الاصلاحي ،وثالثها سيناريو فك الارتباط.

الفصل الأول

إن فهم و دراسة المجتمع ،كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين ،ولعل من أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية الشراكة والأمن ،نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية المعاصرة، ومنه أخذ البحث في الدراسات الأمنية يزداد شساعة ،وكانت ولازالت قضايا التعاون والشراكة في البعد الاقتصادي محط اهتمام الباحثين لتحقيق الرفاه للفرد والمجتمع ،كما كان البحث في إمكانيات ومتطلبات تحقيق التكامل الاقتصادي هي محور هذا الاهتمام لتحقيق الرفاه عن طريق التعاون والشراكة ،وفي ظل تعقد البيئة الأمنية ،خاصة ما تشهده الدول المتوسطية بشكل عام ،والعربية بشكل خاص ،من حراك عربي ،ظهر الاهتمام بالتعاون لتحقيق الاستقرار ،وذلك بالشراكة سواء كان ذلك في الميدان الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى الثقافي .

**المبحث الأول : ماهية الحراك العربي و المفاهيم المشابهة له**

ستتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بالحراك العربي ،وكذا المفاهيم المشابهة له ،ثم نقوم بدراسة بداياته وأسبابه ،من أجل تحديد الغموض الذي يكتسي هذه الظاهرة ومحاولة استبيانه.

**المطلب الأول : مفهوم الحراك العربي**

1- تعريف الحراك العربي :

أ- لغة :مشتقة من الحَرَكَةُ ،ومن الفعل حَرُكَ ،حَرْكًا بالفتح و حَرَكَةً ضد سَكُنَ ،وحَرَّكْتُهُ فَتَحَرَّكَ ([1])،وما به حَرَاكٌ : حَرَكَةٌ([2]) ،والحَرَكِيُّ منسوب إلى الحَرَكَةِ خلاف سُكُوْنِيٌّ([3]) ،وفي معجم التعريفات لعلي بن محمد السيد ،فالحَرَكَةُ هي "الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج ، قيد بالتدريج ليخرج الكون عن الحركة ،وقيل هي شغل حيز بعد أن كان في حيز آخر ،وقيل الحركة كونان في آنين في مكانين ،وكما أن السكون كونان في آنين في مكان واحد ".

- الحركة الطبيعية : ما لا يحصل بسبب امر خارج ولا يكون مع شعور و إرادة (كحركة الحجر إلى الأسفل).([4])

ب-اصطلاحا : فقد وصف الحراك العربي على أنه :"حركات تعبر عن موجة رابعة من موجات الديمقراطية بعد الموجة الأولى التي شملت جنوب أوربا ،والثانية التي غطت أمريكا اللاتينية ،والثالثة التي امتدت إلى أوربا الشرقية".([5])

و هناك من قدم تعريفا للحراك العربي على أنه :"عملية انتقالية في نمط الحكم السياسي وإجراءاته إلى الوضع المؤسساتي والقانوني الذي يقتضيه هذا الانتقال في غياب كتلة مؤثرة وكذا التنظيم". ([6])

---

[1] – مجد الدين آبادي ،**القاموس المحيط** ،(بيروت-لبنان :مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، ط8 ، 2005) ،ص 945.

[2] – أبي نصر الجوهري ،**الصحاح: تاج اللغة و صحاح العربية** ،(القاهرة –مصر :دار الحديث ،2009) ، ص242.

[3] – جماعة من المختصين ،**معجم النفائس الكبير**،( بيروت-لبنان :دار النفائس ،2007 ) ،ص370.

[4] – علي ين محمد السيد الشريف الجرجاني ،**معجم التعريفات** ،(القاهرة –مصر :دار الفضيلة للنشر و التوزيع و التصدير،2004) ،ص.ص75،76.

[5] – نفين مسعد ،**حركات التغيير العربية من منظور مقارن** ،(فلسطين :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،2011) ،ص2.

[6] – سهيل الحبيب ،**المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية** ،(بيروت –لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014) ،ص31.

وهناك تعريف آخر على أنه :"أنشطة تقوم بها قوى اجتماعية لتغيير الواقع وهذا الحراك يكون بتوفر أربعة مكونات:

- مشاعر وتصورات عند الناس المنتمين إلى هذه القوى.
- تبلور الوعي وقد يكون عفويا أو طبقيا أو اجتماعيا.
- يحدث الوعي تحركات قد تكون عنيفة أو في شكل ديمقراطي.
- الأطر المؤسسية وقد يتوافر هذا في جمعيات أهلية أو نقابات... ". ([1])

يشير "جيف غودوين" إلى أن الحراك العربي :"من الحركات التي تسعى إلى إدخال تعديل جذري على المجتمعات ،بالاستيلاء على سلطة الدولة عبر الوسائل غير البرلمانية ،من دون أن تكون عنيفة بالضرورة".([2])

كما أن هناك من يشير إلى أن الحراك قد انعكس على الأقليات ،حيث فسروه على انه: "عملية التغيير وما أعقبها من فوضى وأعمال عنف استهدفت التنوعات الثقافية المختلفة في البلدان العربية، وانه صعود للتيار الإسلامي".([3])

نستطيع القول أن هناك ثلاث حركات حسب بعض الكتاب شهدتها الساحة العربية خلال هذه الفترة بصورة مترابطة ومتداخلة ومؤثرة ،يتعلق الحراك الأول: "بمحاولات بناء تحالفات جهوية تضم مختلف القوى و التيارات الفكرية المعروفة تاريخيا: القومية الليبرالية والإسلامية واليسارية". أما الحراك الثاني: "فيخص الجانب الفكري المؤسس لهذه الطموحات التكتلية مجسدا خصوصا في الحوار القومي الديني" ،أما الحراك الثالث: "فهو جملة من القواسم الفكرية والنظرية التي تصب في أن الديمقراطية إنما هي الحل في نظرهم".([4])

2- المفاهيم المشابهة للحراك العربي :

حدث جدال يتفاوت في وصف ما يحدث في الوطن العربي من قبل الباحثين والكتاب، خصوصا في البلدان التي شهدت سقوط رؤسائها واختلاف الأحداث فيها، وذلك بشأن تقديم مصطلح لهذه الأحداث

---

[1] – عمار علي حسين ،محمد حامد الاحمري ... وآخرون ،**التحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي** ،(بيروت –لبنان :مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث ،2014) ،ص07.

[2] – مصطفى علوي ،**كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية** ،(القاهرة –مصر :مجلة السياسة الدولية ،العدد :184،2011) ،ص40.

[3] – عبد الحسين شعبان ،**المسيحيون والربيع العربي** ،(العراق :دار آراس ،2012) ،ص01.

[4] – سهيل الحبيب ،**المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية** ،مرجع سابق ،ص30.

فهناك من وصفها على أنها: ثورات عربية (الربيع العربي)،تحول ديموقراطي ،انتفاضات ، تغيير سياسي و اجتماعي ، فكان لابد لنا إذن من تحديد اوجه الشبه و الاختلاف ان وجد فيما بين هذه المصطلحات .

أ- بالنسبة لمفهوم الثورات العربية : يرى عبد الإله "إن مفهوم الثورة في وضعه الاعتباري النظري يعني التغيير الجذري للنظام الاجتماعي – الاقتصادي و ليس للنظام السياسي فحسب" ، وهو يرى ايضا "أن الثورة ليست هدم نظام سياسي قائم ،بل هدم نظام اجتماعي وبناء نظام جديد". ([1])

أما سلمان العودة فهو يرى ان :" الثورة بناء لما مضى وتطوير ومراجعة ، وليس هدما أو تقويضا سياسيا". ([2])

كما ان الثورة أيضا هي: "أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي ،تشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،وعملية التغيير لا تتبع الوسائل المعتمدة في النظام الدستوري القديم للدولة وتكون جذرية وشاملة، تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد ،ويفترض أن يكون تقدمي قياسا بسابقه ،ويترتب على نجاح الثورة سقوط الدستور وانهيار النظام الحكومي القائم ،ولكن لا تمس شخصية الدولة ومؤسساتها وكوادرها في مختلف المجالات ،ولا تؤدي إلى إنهاء العمل بالتشريعات السابقة عليها بطريقة فوضوية ،وخاصة الإيجابية منها وذات الصلة بالحياة العامة ،فليس كل ما في النظام القديم هو بالي ويستحق السحق والإبادة".([3])

ب- التحول الديمقراطي: عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات ،عن طريق تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها ،من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية. ([4])

كما عرف العالم السياسي الأمريكي"Shumpter ,F" التحول الديمقراطي، على انه :"عملية تطبيق القواعد الديمقراطية ،سواء في مؤسسات لم يطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو

---

[1] – عبد الإله بلقزيز ،**ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ،(بيروت –لبنان :منتدى المعارف ،2012) ،ص 20 .

[2] – سلمان العودة ،**أسئلة الثورة** ،(بيروت –لبنان :مركز نماء للبحوث و الدراسات ،2012) ،ص 33.

[3] – ادارة البحوث و الدراسات ،**قراءة نظرية الثورات السياسية– المفهوم و الأبعاد** ،(القاهرة –مصر :المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2016) ،ص ص.01،02.

[4] – بلقيس ،أحمد منصور ،**الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن** ،(القاهرة –مصر :مكتبة مدبولي ، 2004 ) ،ص28.

موضوعات لم تشملهم من قبل ،فإذن هي عمليات وإجراءات للتحول من نظام غير الديمقراطي إلى نظام ديمقراطي".([1])

بصفة عامة ،فإن التحول الديمقراطي مَصطلح يطلق على عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي ،حيث تتراجع النظم السلطوية والشمولية مفسحة المجال أمام نظم أخرى تستند في شرعيتها إلى القاعدة الشعبية العريضة ،عبر انتخابات حرة يشارك فيها الجميع دون استثناء ،لتكون هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة.([2])

ج- الانتفاضة : هي نتيجة مباشرة تنبثق عن التناقضات الرئيسية السائدة بين الطبقة الحاكمة (المستغلة) و الطبقات المستغلة ،التي تتكون أساسا من جماهير العمال والفلاحين ،و كلما ازدادت هذه التناقضات كلما التهب الجو الاجتماعي العام.([3])

د- التغيير السياسي : ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما ،بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي.([4])

هـ- التغيير الاجتماعي : يتعرض كل من جيرث و ميلز الى ماهية التغير الاجتماعي على انه التحول الذي يطرأ على الادوار الاجتماعية التي يقوم بها الافراد ،وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية ، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن.([5])

و- الانقلاب : هو إسقاط الحكومة أو رأس الدولة بواسطة مجموعة من الأفراد (غالبا العسكريين) ،واستبدالها بسلطة أخرى مدنية أو عسكرية ،وقد توسع مفهوم الانقلاب طوال فترة القرن التاسع عشر ،فأصبح يدل على أعمال العنف التي يرتكبها أحد مكونات الدولة ،فعلى سبيل المثال القوات المسلحة، من أجل عزل رأس الدولة.**[أنظر الملحق 01: الجدول رقم 01]**

---

[1] – بلقيس ،أحمد منصور ،**مرجع سابق** ،ص29.

[2] –حسنين توفيق إبراهيم ،**التحول الدمقراطي والمجتمع المدني في مصر : خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري (1981 – 2005 )** ،(القاهرة –مصر :مكتبة الشروق الدولية ،2006) ،ص21.

[3] – عبد الوهاب الكيالي ،**موسوعة السياسة** ،(بيروت –لبنان :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ج05،1985) ،ص350.

[4] – إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع ،**موسوعة العلوم السياسية** ،(الكويت :جامعة الكويت ،1994) ،ص 47 .

[5] – دلال ملحس استيتية ،**التغير الاجتماعي والثقافي** ،(عمان –الأردن :دار وائل ،ط2 ،2004) ،ص21.

إذن ،نستنتج أن مصطلح الحراك العربي هو الأقرب لتوصيف ما حدث أو ما يحدث في المنطقة العربية ،على أساس السيل الكبير من الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة التي حركت الشارع العربي وأعطت لنفسها رمزية كبيرة من خلال أماكن التجمعات، حتى وإن كانت الانطلاقة شبابية في بادئ الأمر ،إلا أن انضمام عديد الاتحادات والنقابات العمالية وكذا فصائل من الأحزاب السياسية المعارضة لتوجهات النظام البائد ،زادت في زخم تلك الاحتجاجات.([1])

**المطلب الثاني : بدايات الحراك العربي**

لم يعرف التاريخ العربي ، ثورة اجتماعية وفكرية وسياسية ،تناظر الثورة العربية ،التي أضاءت تونس شرارتها في أواخر عام 2010م ([2]) ،فبعد هذه العقود من السكون والجمود وعلى غير المتوقع ،كان الوطن العربي قد شهد حراكا غير مسبوق ،فأسقطت أنظمة وهزت أنظمة ،وخلقت واقعا جديدا على المستوى السياسي والاجتماعي لم تكن سرعة تشكله وعمق تحولاته لتخطر على بال أكثر المراقبين .

ففي تونس كانت بدايات الحراك ،بحرق محمد البوعزيزي لنفسه([3]) ،وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي أمكنها من الإطاحة برأس النظام وبنيته في أيام قليلة ،لذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت تموج أصلا بإرهاصات الحراك ،وهكذا تفجرت مظاهرات التغيير واستطاعت في أسبوعين وأيام قليلة أن تطيح هي أيضا برأس النظام ومعاونيه الأساسيين ،ثم انتقلت الشرارة إلى اليمن وليبيا وسوريا ([4])،فانتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية ،حيث تعددت مسارات الحراك العربي حسب طبيعة النظام وموقف الجيش ،فقد ساعد الإصرار السلمي للانتفاضات والجيش وتآكل قاعدة النظام مع قدرة الاندماج الاجتماعي والتماسك ووحدة النسيج المجتمعي في نجاح وتواصل الحراك ،ونفس الأبعاد لعبت دورا سلبيا في تعدد ودموية الحراك ،حيث تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين ،ووصلت إلى وقوع

---

[1] - ياسر العلوي ،**معجم المصطلحات السياسية** ،(البحرين :معهد البحرين للتنمية السياسية ،2014) ،ص19.

[2] – توفيق شومان ،**ثورات قلقة: مقاربة سوسيو – استراتيجية للحراك العربي** ،(بيروت –لبنان :مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،2012) ،ص185.

[3] – يوسف مرتضى ،**ربيع العرب "صراع محموم بين الدولتين المدينة و الدينية"** ،(بيروت –لبنان :دار الفارابي، 2012) ،ص01.

[4] – عزمي بشارة ،**في الثورة والقابلية للثورة** ،(بيروت –لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2012) ،ص91.

قتلى من المواطنين ورجال الأمن ([1])،وقد تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام".

لقد أثبتت الأحداث أن هذه الأنظمة غاية في الضعف والهشاشة ،وتبين أن العقلية البوليسية القمعية عاجزة عن ترويض الشعوب بشكل دائم، فحركة الشارع فاقت في قوتها وصلابتها وتجاوبها مع الأحداث قدرة الأنظمة والأجهزة الأمنية ،وقد شكلت الثورات الشعبية العربية نقلة نوعية في أسلوب وتكتيكات الجماهير المطالبة بحقوقها ،فقد شهدنا شكلا جديدا للحراك العربي.([2])

إن الشرارة الأولى للحراك العربي انطلقت من تونس بحرق الشاب بوعزيزي لنفسه ، كما أن القوى المحركة في الحراك التونسي تمثلت في الطبقة الوسطى ،التي تتكون من أفراد الشعب الذين استطاعوا إدراك خطورة ما تمر به بلادهم من ظلم واستبداد ونهب لثرواتهم ،كما نجد أيضا دورا للطبقة المثقفة، فهو حراك شعب فاض به الكيل من حاكم مستبد، يعيش في فقر وكبت للحريات ،كان نتيجته أن أطاح بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في تونس.([3])

أما وضع ليبيا يختلف ،فقد كانت تعاني من مشاكل عديدة كالتطرف الإسلامي ومشاكل الأقليات ومشاكل اقتصادية زادت الأمور تعقيدا ،فخلقت مشاكل وتأزمت الأوضاع بعد سقوط النظام وقتل الرئيس ودخول الدولة في فوضي ،ليتم اتخاذ القرار بالتدخل في ليبيا.([4])

بالنسبة مصر ،فقد بدأ الحراك الشعبي الغير مسبوق عام2011م ،احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، ما زاد تأجيج مشاعر الغضب الشعبي في الشارع المصري ضد استمرار النظام ،الذي اعتبر فاسدا في ظل حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك.([5]) **[أنظرالملحق01:الشكل رقم01 ]**

---

[1] – سلمان بونعمان ،**أسئلة دولة الربيع العربي** ،(بيروت –لبنان :مركز نماء للبحوث والدراسات ،2011) ،ص 15.

[2] – حسين عبد الحميد احمد رشوان ،**ثورات الربيع العربي "مقارنة بالثورات العالمية"**،(الإسكندرية –مصر :مؤسسة شباب الجامعة،2014) ،ص146.

[3] – جلبر الأشقر ،**الشعب يريد "بحث جذري في الانتفاضة العربية"** ،تر:عمر الشافعي ،(بيروت –لبنان :دار الساقي ،2013) ،ص10.

[4] – برنار ،هنري ليفي ،**الحرب دون أن نحبها "يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي"** ،تر: سمر محمد سعد ،ص377 ،متحصل عليه من الرابط : http// alsha2014hid.twitter.com ،(2017/08/12).

[5] – تامر خرمة ،فارس اشتي ،**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** ،(بيروت –لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2011) ،ص209.

على عكس الحراك في سورية ،الذي لعب دورا سلبيا في تعقد ودموية التغيير ودخوله في صراع حاد بين القوى الاجتماعية والسياسية ،رغم محاولات النظام السوري القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية ،إلا أن ارتداء كل تيار لعباءته الأيديولوجية ،زاد من حدة الفوضى واللجوء إلى العنف من خلال التخويف والقتل والسجن ،مما استدعى تدخل العديد من الأطراف.([1])

شاركت أربع قوى رئيسية في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية هي:

أ- الحركات الاحتجاجية الشبابية.

ب- الأحزاب والقوي السياسية المعارضة.

ج- قوى عمالية ومهنية.

د- قوى ذات أرضية طائفية وقبلية.

**المطلب الثالث : أسباب الحراك العربي**

إن الثورة إفراز لواقع اجتماعي، وهذا الواقع يختلف من مجتمع إلى آخر، لذلك لا يمكن الجزم بأسباب محددة بعينها تتوفر في كل الثورات ،لان كل ثورة هي وليدة سياق معين ،لذا تتعدد الأسباب بتعدد الظروف، لكن من خلال ذلك سنحاول أخذ أوجه التشابه بين مختلف الثورات العربية فيما يخص أسباب نشوبها :

1- الأسباب الداخلية:

هناك مجموعة من الأسباب و الدوافع التي ساهمت في موجات التغيير العربية كان معظمها على مستوى داخلي نذكر منها :

أ- الأسباب السياسية :

- غياب الديمقراطية : لقد عانت دول الحراك العربي طيلة فترة حكم الرؤساء حالة من الفساد السياسي ومن القهر والظلم والكبت للحريات ،الذي أشاع أجواء من عدم الاستقرار السياسي الداخلي ،في ظل غياب كامل للديمقراطية، ففي مثل هذه الظروف من الطبيعي تنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ،خصوصا في ظل غياب المؤسسات المدنية القادرة على إدماج المواطنين وحمايتهم من الأجهزة السلطوية الأمنية.

[1] - محجوب الزويري ،**التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية** ،( بيروت -لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014) ،ص377.

حيث أعلنت منظمة الدولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي "منظمة الشفافية الدولية" لعام 2010م،أن دولة مصر تحتل المرتبة 98 من أصل 178 دولة مدرجة في التقرير.([1])

– فكرة الحرية مقابل فكرة الكبت: فقد اتسمت الحالة العربية طوال الفترة السابقة بغياب الحرية ،بمعنى أن الإنسان العربي لم يكن يستطيع أن يعيش حياته وفقا لما يريده ويختاره هو لنفسه ،بل ظل رهينة لسيطرة سلطة الدولة على فكره واختياراته.

أما اليوم ، فعلى الرغم من مألات هذا الربيع ،فان فكرة الكبت في طورها للتلاشي لصالح فكرة الحرية التي تجعل المواطن العربي حرا في بلده ،وغير مكبل بسلاسل الخوف ومصالح الآخرين.([2])

– قانون الطوارئ وانتهاك حقوق الإنسان: دأبت الحكومات وبعض الأنظمة على العمل بقانون الطوارئ ،وعلى هذا الأساس تتم الاعتقالات ،ما يشعر المواطن بالظلم وأنه تحت رحمة ضباط أمن الدولة وصناع القرار ،وبموجب هذا القانون تتوسع سلطة الشرطة ([3])، كما نجد أن الدول العربية توظف الدستور كآلية من آليات هندسة الاستبداد السياسي ،ولا سيما من زاوية ضمان التجديد للحاكم في تولي السلطة وأيضا التعديلات الدستورية الخاصة ،التي تركزت حول التجديد للحاكم لضمان بقائه في منصبه ،سواء من حيث فترة الحكم أم عدد مرات تولي السلطة أو وضع شروط تعجيزية للحيلولة دون قدرة المنافس في الانتخابات الرئاسية على النجاح.([4])

– عدم السماح بتكوين نقابات وأحزاب سياسية في ضل حكم الحزب الواحد: حيث يلاحظ تعدد الأحزاب السياسية ،إلا أنها غير معبرة عن اتجاهات الرأي العام، فالأحزاب السياسية الحقيقية تسعى جاهدة على تكوين قاعدة للمعلومات الصحيحة عن القضايا الجماهيرية المثارة ،ولا شك أن تنافس الأحزاب السياسية في الدول العربية التي لا تسمح بتكوينها ،أو تسمح بتكوين أحزاب صورية ، تفتقد الفعالية والمنافسة

---

[1] – محمد مطاوع ،**الغرب وقضايا الشرق الأوسط "من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي–الوقائع والتفسيرات"** ،(بيروت –لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،2014) ،ص266.

[2] – عبد الله رحمون ،**السيرورة التاريخية لثورات الربيع العربي** ،(قطر :مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،2016) ،ص3.

[3] – الطاهر بنجلون ،**الشرارة انتفاضات في البلدان العربية و يليها بالنار** ،تر :حسين عمر،(المغرب :المركز الثقافي العربي ،2012) ،ص09.

[4] – أمحمد مالكي ،**الانفجار العربي في الأبعاد الثقافية و السياسية** ،(بيروت –لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،2012) ،ص183.

،وبالتالي يتكون فيها رأي عام مضلل ،ويبقى الحزب الوطني الحاكم محتكر للحياة السياسية في الدول العربية ،حيث نجد أغلبية الأحزاب تعمل لصالح الحزب الوطني ،وأنها لا تملك أية مصداقية .([1])

– التهميش السياسي: و الذي يتمثل في عدم تمكين المواطنين من المطالبة بحقوقهم السياسية وحاجاتهم الاقتصادية ،في ظل سيطرت الحزب الواحد المقنع بصورة الجهة أو المؤتمر ،يترافق ذلك مع تدني الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات الدولة وتحولها إلى أدوات بيد البيروقراطيات السياسية ،وتحول السلطات التشريعية إلى ملحق بالسلطة التنفيذية ،وتفشي الفساد في السلطة القضائية وهشاشة استقلالها.([2])

– دور الإعلام الدولي في نقل مجريات الحراك العربي: كالجزيرة والعربية التي نقلت الأحداث الجارية في الدول العربية صغيرها و كبيرها ، و قد لعبت دور اساسي في إشعال الغضب العربي.

– تآكل صلاحية المشاريع الوطنية للدولة العربية: وذلك إما بفعل الفشل السياسي والفساد الاقتصادي والظلم الاجتماعي، أو لانعدام القدرة على تحقيق التماسك الداخلي.([3])

– زيادة النزعة الإقصائية والاستئصالية لسلطة الدولة العربية : والتي تعّبر عن نفسها يوميا في السلوك القمعي لأجهزتها ومؤسساتها الأمنية ،ما يولد احتقانا مجتمعيا يعزز نزعات التمرد ويدفع ببدائل التفتت الداخلي إلى الواجهة.([4])

– الاستبداد بالحكم وإدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب.

– غياب الدور الرقابي للمؤسسات المعنية ،وإخضاعها للسلطة التنفيذية.([5])

ب– الأسباب الأمنية :

---

[1] – محمد عمارة ،**ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف** ،(القاهرة –مصر :دار السلام للطباعة والنشر ،2011) ،ص34.

[2] – نويل كالهون ،**معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلي دول ديمقراطية "تجارب من أوربا الشرقية"** ،تر :صفاف شربا،(بيروت –لبنان :الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014) ،ص32.

[3] – عبد الله رحمون ،**السيرورة التاريخية لثورات الربيع العربي** ،مرجع سابق ،ص08.

[4] – عبد الله تركماني ،**السيرورة التاريخية لربيع الثورات العربية** ،(الدوحة –قطر :مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، 2016) ،ص08.

[5] – محمد الشيوخ ،أسباب **اندلاع ثورات الربيع العربي** ،متحصل عليه من الرابط : http://middle-east-online.com/?id=146507 ،(2017/08/08).

– موجة العمليات العسكرية ذات الطابع "الإرهابي" ،التي تستهدف عناصر الأمن من الشرطة المدنية والقوات المسلحة كما حدث في سيناء بشكل عشوائي ،والتي أدت إلى حالة من الاضطراب الأمني .

– العنف المفرط في التعامل مع المتظاهرين ،أيا كانت المبررات ،والذي أدى وسيؤدي إلى إراقة الدماء ،وهو ما يخلق حالة من الاحتقان الشعبي ضد السلطة القائمة بصفة عامة وضد الأجهزة الأمنية وعناصر القوات المسلحة التي تواجه الجماهير ،وزيادة احتمالات الصدام العنيف معها على نطاق واسع.

– حالة الاضطراب الأمني والقلق الشعبي ،تؤدي إلى زيادة الطلب على اقتناء الأسلحة غير المرخصة ،وهو ما يشجع على زيادة عمليات تهريب وتجارة السلاح وما تمثله من مخاطر على الأمن، وزيادة احتمالات الصدام الأهلي.([1])

ج– الأسباب الاجتماعية :

– تحجيم الطبقة الوسطى من المجتمع :كان للشباب "الخريجين" من أبناء الطبقة المتوسطة الدور المحوري في الانتفاضة الشعبية ،في مقابل الدور المتردد والمتذبذب لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة ،وكلنا يعلم الدور الوطني والتنويري للطبقة الوسطى في فترتها الذهبية، فهي لعبت دورا أساسيا في مواجهة الاستعمار ،ثم بعد ذلك في بناء الدولة الوطنية بسبب انتشار التعليم بين أوساطها ،فكانت بمثابة الرافعة التي نهضت بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مراحل معينة، وأسست القواعد الحقيقية للثقافة والتغير الديموقراطي، وربما يكون من أبرز نتائج الثورات العربية إنها أعادت الاعتبار للطبقة الوسطى ولدورها في المجتمع.

– الاستبداد والتخلف والهزيمة : بين شقوق وخطوط الواقع المتردي دخلت مجتمعاتنا في مشهد مأزوم، أصابته الهزيمة من الداخل قبل أن تواجه ضغط الخارج، ولم يكن عسيرا على جيل الثورة أن يكتشف تلك العلاقة الجدلية بين البؤس والشقاء العربي المتمثل بـ "الاستبداد والتخلف والهزيمة " ،وما بينهما من ترابط عضوي وتبادل وتلاحم في الوظيفة والنتائج .([2])

د– أسباب اقتصادية :

[1] – عادل محمد سليمان ،**بين الثورة والانقلاب :معضلات مصر السياسية والأمنية** ،(الدوحة –قطر :مركز الجزيرة للدراسات ،2013) ،متحصل عليه من الرابط : http://studies.aljazeera.net،(2018/03/03) ،ص6.

[2] – عبد الغني عماد ،**نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية** ،(بيروت –لبنان :دار النهضة العربية ،مجلة الاتصال والتنمية ،العدد 2 ،2015) ،ص09.

– تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع ،ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال.

– عدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة.

– ارتفاع معدلات البطالة : تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية ،إذ يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 الى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة ،حيث تعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء إقتصادي وإجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له ،كما تعد أيضا البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي ،إذ ترتفع مستويات البطالة إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14،4% ،وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي ،إذ يمثل الشباب المتعلم نحو 95% من الشباب العاطل عن العمل في العالم العربي.

– اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء: إذ أن أغنى10% من السكان في مصر يحصلون على8أضعاف ما يحصل عليه أفقر10% من السكان ،بالمقارنة بـ 13 ضعفاً في تونس ،طبقا لإحصاءات الأمم المتحدة عن سنة 2007/ 2008م ،والأرجح أن الحقيقة أسوأ هنا أيضاً بكثير، إذ أن كثيرا مما يحصل عليه الأغنياء لا يرى ولا يحسب.([1])

– ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية ،وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية ،وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا ،حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن10% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة ،وأن33% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم.

– تبني العديد من الدول العربية لسياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي

[1] – نغم نذير شكر ،**التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر**،(العراق :جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية ،العدد48 ،2010) ،ص ص.05،09.

([1]) ،خاصة أن ارتباط الأسواق الاقتصادية العربية بالسوق العالمية أو انتهاجها لسياسة تحرير السوق يؤدي الى ازمات اقتصادية.

2-الأسباب الخارجية :

هنالك ايضا اسباب خارجية نجملها فيما يلي :

- العولمة و تجلياتها على الحراك العربي: خاصة في جانبها السلبي ،إذ أن العولمة رغم كل ما بشرت به من ترسيخ لحالة الانفتاح والالتقاء والاندماج بين كل المجتمعات ،مبنية في الأساس على النموذج الرأسمالي ،فهي تؤثر على الكثير من القيم والمبادئ والمفاهيم والسلوكيات ،كالحرية والعدالة والمساواة والشراكة المجتمعية والانصهار في وحدة المصير بين كل مكونات واعتبارات المجتمع الواحد.([2])

- دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة : التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في الوطن العربي ،مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة ،فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية ،ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين ،وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب.([3])

**المبحث الثاني : مفهوم الشراكة الاوورومتوسطية**

لقد شهد مفهوم الشراكة عدة تعاريف غير واضحة وغير محددة لمفهومها وهذا نظرا لاختلاف مجالات الدراسة وتنوع الأطروحات المعتمدة في التحليل ،فكان لابد من القاء الضوء على هذا المفهوم ،في إطار ما يُعرف بالشراكة الأورومتوسطية ،ثم تحديد مضمونها وأهدافها.

**المطلب الأول : تعريف الشركة الاوورومتوسطية**

1- المدلول اللغوي للشراكة : هي مصدر الفعل شَارَكَ يُشَارِكُ تَشَارُكًا ،أي وقعت بينهما شراكة، وتعني اختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحدهما عن الآخر و هو عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك.([4])

---

[1] - حيدر ابراهيم علي ،**الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية** ،(القاهرة -مصر :السياسة الدولية، العدد:187،مجلد:46، 2011 )، ص ص.51،52.

[2] - عز الدين شكري فشير ،**كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم؟** ،(القاهرة -مصر :مجلة السياسة الدولية ، العدد :184، 2011) ،ص43.

[3] - جمال منصر ،**التدخل العسكري الإنساني** ،(بيروت -لبنان :الدار العربية للعلوم ،2012) ،ص08.

[4] - مجد الدين آبادي ، **القاموس المحيط** ،مرجع سابق،ص480.

2- المدلول الاصطلاحي للشراكة :

إن مفهوم الشراكة لم يدخل في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية :" نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين ،وقد طرح الرئيس الفرنسي "Francois méttirant "مفهوم الشراكة بطابعه الاقتصادي في فترة الثمانيات ([1])،وطالب خلالها الدول الأوروبية بأن تقيم علاقات مشتركة مع دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط في المجالات الاقتصادية ،الثقافية ، الإعلامية والحضارية ،وكان رأيه يقول أن : "للمنطقة المتوسطية تاريخا مشتركا وحضارة متوسطية واحدة من شأنها أن تساعد على إحياء الفضاء المتوسطي".([2])

تعرف زينب عوض الله الشراكة على أنها: "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر ،قائم على التعاون فيما بين الشركاء ،حيث يتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية و صناعية) أو خدمي أو تجاري ،وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة ،وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منها في رأسمال الملكية ،وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج ،واستخدام براءات الاختراع و العلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية ،والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالتأكيد سوف يتقاسم الطرفين المنافع والأرباح التي سوف تحقق من هذا التعاون طبقا لمساهمة كل منهما ".([3])

كما يعرفها "brousseau "أيضا على أنها :" تفضيل لنتيجة جماعية على ربح فردي".([4])

[1] – جمال عمورة ،**دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو–متوسطية** ،أطروحة دكتوراه ،( جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005 / 2006) ،ص120.

[2] – خير الدين العايب ،**المنافسة الأمريكية –الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي** ،أطروحة دكتوراه ،(جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام2009/2008)،ص14.

[3] – زينب عوض الله ،**الاقتصاد الدولي** ،(بيروت –لبنان :الدار الجامعية للطباعة والنشر،1998) ،ص426.

[4] – دارين بوزيدي ،**الشراكة كخيار استراتيجي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لرفع ميزانيتها التنافسية: دراسة حالة مؤسسة كوسيدار الجزائر** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ، 2014/2013) ،ص10.

يعرف فتح الله ولعلو الشراكة في كتابه الاقتصاد العربي والمجموعة العربية على أنها: "العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة".([1])

إن مفهوم الشراكة ينطوي على أكثر من علاقة تعاون، فهو يشير إلى مستوى معين من التكامل الاقتصادي بين شركاء ،يقبلون بالخضوع لقواعد تمليها مؤسسات فوق وطنية ،تكون فيها القرارات قابلة للتطبيق المباشر.([2])

أما بالنسبة لـ: "Guy Pelletier" ،و الذي عرفها على اساس: "أنها عبارة عن حقل واسع من الألفاظ الغير واضحة ،ومن الناحية القانونية قد تكون انعكاسا محفزا في حالة الاستقلال التام المعتمد على نوع جديد من التسيير.([3])

كذلك تعرف الشراكة كما تضمنه إعلان برشلونة على أنها ليست اتفاقا تجاريا عابرا ،وليست توافقا سياسيا محددا ،بل هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية والثقافية ،فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية .([4])

من وجهة النظر الأوروبية ،فهي عبارة عن عملية لتوسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل جمة ،وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي ،لمواكبة التحولات الجديدة والمتسارعة ،والتقدم الهائل في شتى الميادين ،والاندماج في الاقتصاد العالمي ،وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم.

---

[1] – قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر–دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينااليب"** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، (جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير،2012/2011 ) ،ص130.

[2] – Aomar baghzouz , **les relations Europe–pays du Maghreb .mutation , enjeux et implications . Bilan d'un demi–siècle (1956–2006)** ,Thésée doctorat d'état, (université d'Alger :départements des sciences politique et des relations internationales, 2006/2007), p. 52.

[3] – M. Boisclair et I. Dallaire, **les défis du partenariat dans les administrations publiques**,(Presse de l'université du Québec, CANADA, 2008) , p.09.

[4] – هويدي عبد الجليل ،**انعكاسات الشراكة الاوروموتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،2013/2012) ،ص37.

أما من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب المتوسط ،فإنها تمثل وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغييرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية ،و يفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة.([1])

**المطلب الثاني: مضمون الشراكة الاوورومتوسطية**

تعتبر الشراكة الاورومتوسطية أول مشروع سياسي واقتصادي وإنساني حقيقي ،تتم صياغته من أجل تجسير الهوة بين ضفتي المتوسط ،واستغلال مؤهلات المنطقة ، ويمكن اسقاطه في شكل محاور هي :

1- المحور السياسي والأمني: يعتبر الهاجس الأمني ،أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الاتحاد الأوروبي للتركيز على البعد السياسي والأمني في مؤتمر برشلونة ،حيث أن التقلبات السياسية التي تشهدها بعض دول جنوب المتوسط ،إضافة إلى استمرار النزاع العربي –الإسرائيلي ،لطالما شكلت تهديدا لحدوث إنزلاقات في منطقة حوض المتوسط.([2])

والواضح أن دول الاتحاد الأوروبي عملت على تعزيز دورها السياسي والأمني في المنطقة ،بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية من جهة ،وهي تهديدات مبالغ فيها وضمان مصالحها المتمثلة بتدفق للموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة أخرى.([3])

2- المحور الاقتصادي والمالي : أعطى إعلان برشلونة حيزا معتبرا للبعد الاقتصادي والمالي، سعيا منه إلى التوفيق بين التطور الاقتصادي والسياسي، فالطرح الأوروبي يرى في تفتح وتحرير اقتصاد دول الشراكة وإنشاء منطقة ازدهار مشتركة ،عامل يساعد هذه الأخيرة على الخروج من المأزق الاقتصادي الذي تعاني منه الدول المتوسطية والجنوبية خصوصا ،والتي يسعى المسار الاقتصادي لبرشلونة لمعالجته عن طريق إنشاء مناطق تبادل حر للمنتجات الصناعية والخدمات مع آفاق 2010م ،ورغم أن رهانات منطقة التبادل الحر تم بناءها أساسا من أجل تدعيم حركة التصنيع وتنويع مصادر الصادرات من الجنوب إلى الشمال من جهة، وتطوير المبادلات جنوب- جنوب من جهة أخرى ،إلا أن نسبة التبادل على المستوى الجهوي لا تمثل سوى 06 ٪ من صادرات دول الشراكة الاورومتوسطية ،ضف إلى ذلك أن مشروع إنشاء منطقة أورو متوسطية للتصنيع

---

[1] – هويدي عبد الجليل ،**مرجع سابق** ،ص38.

[2] – محمد يوسفي ،**الشراكة الاورومتوسطية، وأثرها على بلدان المغرب العربي** ،(الجزائر :مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ،المجلد10 ،العدد02 ،2000) ،ص106.

[3] – محمود أبو العينين ،**العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ، (القاهرة –مصر :مجلة السياسة الدولية ،العدد140،2000) ،ص23.

وتنويع الصادرات شمال–جنوب ،فهي لن ترى النور في القريب العاجل ،فعلى الأوروبيين أن يقدموا الأفضل في ظل المنافسة الأمريكية على المنطقة وطرح هذه الأخيرة في عام 1998م ،مبادرة إيزنستات الموجهة للمغرب العربي ،وبعدها الإعلان في 2003م،عن إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط.([1])

لم تتجاهل أوروبا هذه الأوضاع ،وذلك من منطلق مصلحتها المباشرة ،حيث بادرت باتخاذ سلسلة إجراءات تقود إلى تجنب وتخفيف آثار هذا المأزق الاقتصادي الذي تعاني منه الدول المتوسطية ،هذا ما يبرر مجيء برنامج MEDA ، الذي قدم مساعدات سنوية قيمتها 5.1 مليار دولار للدول المتوسطية لمدة خمس سنوات(1995– 1999م) ،ثم تلاها MEDAII لمدة سبع سنين(1995– 1999م) ،وكذلك قروض البنك الأوروبي المقدرة بمليار دولار.

إن أسباب الكرم الأوروبي مع جنوب المتوسط راجعة إلى نظرة المستقبلية جوهرها ضرورة استعادة الدور الأوروبي في المتوسط ،خاصة مع استئثار الولايات المتحدة لعملية السلم في الشرق الأوسط ، فأوروبا تنتهز الفرص لدخول مرحلة جديدة تصعد فيها نفوذها في منطقة البحر المتوسط كونها لا تريد أن تكون أداة للدبلوماسية الأمريكية ،فمشروع الشراكة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية ،مرتبط بدور سياسي تريد أوروبا لعبه بالمنطقة.([2])

3– المحور الاجتماعي والثقافي : ركز هذا الشق من الاتفاقية أساسا على تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات ،لتنمية روح التسامح والتفهم المتبادل ،وتشجيع التفاعل بين هيئات المجتمع المدني و شخصياته ،ولقاءات المنظمات غير الحكومية ،وتنمية التعارف بين فئات الشباب وإتحادات العمال من مختلف أقطار الشراكة ،والتعاون في مجالات الإعلام والتعليم والصحة والتدريب المهني.([3])

يمكن أن نقدم محتوى هذا المحور في شكل نقاط هي :

– أهمية الحوار بين الثقافات و الديانات.

---

[1] – برد رتيبة ،**الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى5+5** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع علاقات دولية ،(جامعة الجزائر ،بن يوسف بن خدة ،2009/2008) ،ص116.

[2] – برد رتيبة ،**نفس المرجع**،ص117.

[3] – محمد الشريف منصوري ،**إمكانية اندماج اقتصاديات دول المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد ،تخصص إدارة الاعمال ،(قسنطينة ،جامعة منتوري ، 2009/2008) ،ص199.

– تنمية الموارد البشرية في مجال الثقافة والتبادل الثقافي ،وتنفيذ البرامج التعليمية والثقافية مع إحترام الهويات الثقافية ،للتعرف على لغات الدول الأطراف.

– أهمية الصحة والتنمية الاجتماعية ،وإحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.

– التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة الدولية. ([1])

**المطلب الثالث :أهداف الشراكة الاوروميتوسطية :**

حدد الشركاء الأورو متوسطيين الـ27 ،خلال مؤتمر القمة ببرشلونة 1995م،بإسبانيا ،الأهداف الأساسية العامة للشراكة الأورو متوسطية التالية:

1- الهدف الأمني والسياسي: من خلال تحديد منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار ،عن طريق تعزيز الحوار السياسي ،ودعم الأمن والتعاون في الإقليم بين الشركاء المتوسطيين ،ووضع الأطر لإقامة علاقات حوار طيبة بينهم.

2- الهدف الإقتصادي والمالي: عن طريق إقامة منطقة مشتركة من الرخاء خلال ،عن طريق إقامة شراكة إقتصادية ومالية ،والإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة ،كما أنها ايضا تهدف إلى تسريع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ،وتحسين ظروف المعيشة وزيادة التوظيف وتضييق الفجوة التنموية في المنطقة الأورو متوسطية ،عن طريق التكامل والتعاون على المستوى الإقليمي وعلى المدى الطويل.

3- الهدف الإجتماعي والثقافي والإنساني: عن طريق التقارب بين الشعوب من خلال شراكة إجتماعية وثقافية وإنسانية ،تهدف إلى تشجيع التفاهم والتبادل الثقافي بين المجتمعات المدنية ،وتحسين حقوق الإنسان والحرية السياسية.([2])

هذه الأهداف هي أهداف معلنة في برشلونة ،و الملاحظ هو أن الاتحاد الأوروبي يفاوض من منطلق قوة ،كونه متحد في قراراته قصد تحقيق بعض الأهداف غير المعلنة ،أما الدول المتوسطية فهي تفاوض من منطلق الضعف كونها تفاوض منفردة في قراراتها ،ولهذا فإنه يمكن النظر إلى أهداف الشراكة من جهتين هما:

أ- أهداف الإتحاد الأوروبي من هذه الشراكة هي:

---

[1] – إبراهيم بوجلخة ،**دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفق الشراكة الأورو جزائرية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ،تخصص اقتصاد دولي ،(بسكرة ،جامعة محمد خيضر،2013/2012) ،ص114.

[2] – نصير عرباوي ،**مستقبل الشراكة الاوروميتوسطية** ،(جامعة الجزائر02 :مجلة العلوم الاجتماعية ،ع7،2013) ، ص ص. 294،296.

– تحقيق الأمن الجماعي في المتوسط من منطلق أن دول الضفة الجنوبية تشكل مصدر التهديدات ،سواء تعلق الأمر بالهجرة غير الشرعية ،أو تصاعد ما تسميه أوروبا بالأصولية الإسلامية وكذا لتأمين المصادر الطاقوية.

– المسؤولية الإنسانية والدور التنموي الذي يضطلع به الاتحاد إزاء جيرانه في الفضاء الأورو متوسطي ،كأساس لتحرير الأسواق.

– التنافس الجيوبوليتيكي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ،وسباق على مناطق النفوذ.

– تقوية إقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.

– هذا وترى دول المجموعة الأوروبية في هذا التعاون ،أن الاستثمار السياسي والاقتصادي يمثل في الوقت ذاته استثمارا استراتيجيا لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط ،نتيجة للزيادة السكانية ،الفقر ،الهجرة والتطرف.([1])

– تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين في المنطقة الاورومتوسطية.

– تقليل الفوارق التنموية ،وتقليص فجوات التطور في المنطقة الأورومتوسطية.([2])

ب– أهداف دول الجنوب المتوسطي تمثلت في :

– فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة ،وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من جهة أخرى ،والذي سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي.

– الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها ،إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الأوروبية منها ،إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

– تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على الأراضي المتوسطية.

---

[1] – علاوي محمد لحسن ،**اتفاقية الشراكة الأورو–عربية :شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات** ،(جامعة غرداية :مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،العدد16 ،2012) ،ص145.

[2] – هويدي عبد الجليل ،**انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ،مرجع سابق ،ص41.

– التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها ،و خاصة البطالة وإحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.

**المبحث الثالث :النظريات المفسرة للحراك العربي**

كل دراسة لابد أن تقوم على مجموعة من المقاربات التي يتم من خلال تحليل لجملة الظواهر ،وهنا الحراك العربي كمتغير جديد ظهر في حقل الدراسات كان لابد من الإشارة الى أهم النظريات التي فسرته.

**المطلب الأول :النظرية الماركسية**

سعى الفيلسوف الألماني كارل ماركس إلى تغيير العالم ،حينما أحل العالم البشري محل العالم الطبيعي ،وكذلك الصيرورة التاريخية محل الصيرورة الطبيعية ،بما يجعل تحقق النظام الأمثل للحكم ليس من قبيل المصادفة ،وإنما هو عملية آلية حتمية ،وإن كان يعوق مسارها بعض النوازع البشرية والمصالح الخاصة ،يصبح من المشروع استئصالها ولو بالقوة.

أعطى التصور الحديث لماركس ،الشرعية للثورة كمنهج للحركة السياسية ،بغية تغيير الأوضاع القائمة لإقامة نظام مثالي ،سيتحقق حتما في الواقع.

وقد كان استيعاب ماركس للثورة ومنحه إياها الشرعية كأداة للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي ،في إطار فلسفة تاريخية –إجتماعية تطوي المسافة بين المثال والواقع ،مما دفعه لأن يكون ناشطا سياسيا ،بالإضافة إلى كونه مفكرا.

تنامت أفكار كارل ماركس مع الممارسة ،التي طرحت عليه قضايا وأسئلة متنوعة تتعلق بالحركة البروليتارية(*) ،وقدم هو لها استجابات مختلفة بحسب الموقف ،ولكن في إطار فلسفته العامة.

تنطلق نظرية ماركس عن الثورة ،من تحليل للأوضاع الطبقية في المجتمع، حينما يبلغ التناقض مداه بين العلاقات الملكية ووسائل الإنتاج وقوى الإنتاج ،ويعايش المجتمع حالة استقطاب حادة بين الطبقة الحاكمة للمجتمع بسبب ملكيتها لوسائل الإنتاج ،وتلك الطبقة المحكومة التي تشكل أغلبية المجتمع وتتحمل كافة أعباء التناقضات الطبقية ،فيتولد في هذه الطبقة المقهورة وعي بضرورة قيام ثورة جذرية ،ويؤكد ماركس على ضرورة الثورة ،ليس فقط لعدم إمكانية الإطاحة بالطبقة الرأسمالية الحاكمة بأية وسيلة أخرى ،ولكن أيضا لأن العمل

* – **البروليتاريا** :مصطلح سياسي يطلق على طبقة العمال الأجراء الذين يشتغلون في الإنتاج الصناعي، ومصدر دخلهم هو بيع ما يملكون من قوة العمل ،وهذه الطبقة تعاني من الفقر نتيجة الاستغلال الرأسمالي لها ،وتتحمل هذه الطبقة جميع أعباء المجتمع دون التمتع بمميزات متكافئة لجهودها ،وحسب المفهوم الماركسي فإن هذه الطبقة تجد نفسها مضطرة لتوحيد مواقفها ليصبح لها دور أكبر في المجتمع.

الثوري هو السبيل الوحيد للطبقة البروليتارية المقهورة ،حتى تتطهر من بقايا العصور الماضية ،وتتهيأ لخلق مجتمع جديد ،و بهذا ستتولد الثورة عند ماركس من رحم الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاري ،وستكون المهمة التاريخية للبروليتاري هي أن تتحرر من خلال تحطيم كافة الطبقات.([1])

وقد إعتبر ماركس استخدام الأساليب السلمية أو العنيفة أثناء الثورة مسألة تتعلق بالاستراتيجية والتكتيكات ،التي تسعى لتحقيق أهداف الثورة ،إذ تحدد الشروط الإجتماعية والتاريخية في مكان وزمان معينين الأساليب التي يتعين إستخدامها ،ولم يسقط ماركس إمكانية إستخدام العنف ،لتصوره أن الطبقات الحاكمة لا يتوقع منها أن تتخلى عن السلطة دون وجود مقاومة مسلحة.

أما مرحلة ما بعد الثورة ،فيتناولها ماركس في إطار مفهوم "ديكتاتورية البروليتاريا" ،إذ ستقوم تلك الديكتاتورية في المرحلة الإنتقالية بين هزيمة الرأسمالية وإنتصار الاشتراكية ،وسيقع على عاتقها تحطيم كافة الطبقات وإقامة مجتمع لا طبقي.([2])

ونظرا لأن ماركس لم يورد تعريفا محددا لديكتاتورية البروليتاريا ،فإن أفكاره عن مرحلة ما بعد الثورة أو الفترة الإنتقالية المؤقتة التي تقوم فيها تلك الديكتاتورية ،تتسم "بالغموض المفاهيمي" ،حيث تذهب بعض التأويلات لأفكار ماركس إلى أن ديكتاتورية البروليتاريا هي مجرد جانب من جوانب المرحلة الإنتقالية يستهدف حماية الثورة من معارضة البرجوازية ،لكن هناك تأويلات على النقيض من ذلك ،تجعل المرحلة الانتقالية تتطابق مع ديكتاتورية البروليتاريا ،التي سوف تتحكم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بعد نجاح الثورة.

بعيدا عن نطاق ديكتاتورية البروليتاريا ، لم يحدد ماركس أيضا سمات أو أدوات هذه الديكتاتورية ،فهي لا تشير عنده إلى أبعد من حكم البروليتاريا ،ولا يوجد في كتاباته ما يدل على أن حكم البروليتاريا سيكون من خلال الحزب الواحد الذي يدعي لنفسه الحكم ،نيابة عن تلك الطبقة ،للقيام بمهامها التاريخية في مرحلة ما بعد الثورة.

ورغم النقلة التي قام بها كارل ماركس في إطار تقاليد الفلسفة السياسية وإستيعابه للثورة كأداة مشروعة للتغيير ،في إطار نظرية إجتماعية وتاريخية شاملة ،فإن مرحلة ما بعد الثورة أو المرحلة الانتقالية لم تتضح معالمها

[1] – إدارة البحوث و الدراسات ،**قراءات نظرية :الثورات السياسية ،المفهوم والأبعاد** ،مرجع سابق ،ص ص.13،12.

[2] – إدارة البحوث و الدراسات ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

في كتاباته ،بسبب الغموض والتضارب الذي أحاط بمفهوم ديكتاتورية البروليتاريا لديه، فكان على النظرية الماركسية أن تنتظر مجيء لينين الذي قام بسد الفراغ التنظيري فيما يتصل بمرحلة ما بعد الثورة.([1])

مع أن لينين ذاته كان يؤكد قبل قيام الثورة الروسية عام 1917م،أن أوضاع أوروبا تنبئ بضرورة نشوب إنتفاضات شعبية تحت قيادة البروليتاريا ،فإنه لم يتوقع أن جيله سوف يعيش ليرى مشاهد تلك الثورة.

لكن لينين ،وهو في المنفى ،إستطاع أن يطوع نظريته ليسبر غور الواقع الثوري المضطرب ويفهم ديناميكيات الثورة ،وليجعل من تحليلاته أداة لتحريك هذه الديناميكيات في الاتجاه الذي يتيح لحزبه الوصول للسلطة ،ووضع رؤيته الإقتصادية والإجتماعية والسياسية(في إطار المفهوم الماركسي السابق لديكتاتورية البروليتاريا –موضع التنفيذ ).([2])

**المطلب الثاني : نظرية الحرمان النسبي**

لا نكاد نعثر على تعريف موحد جامع لمفهوم النظرية ،أكان في شكله البنائي أم الوظيفي، غير أن معظم التعريفات تعتبرها نسقا من المقولات المترابطة منطقيا ،وشبكة من التعميمات الإستدلالية القائمة على خصوصيات ،فالنظريات تفسر وتتنبأ ،وهي بمنزلة إيجاز يمنح الوقائع تماسكا منطقيا، بما يفيد أن النظرية لا تخالف الواقعة ،بل لا تأخذ الوقائع معنى إلا من خلال النظرية ،بإعتبارها نسقا من الأفكار أو الأحكام ،التي تراعي كتوضيح أو تفسير لكيفية حدوث هذه الوقائع أو الظواهر.

على الرغم من أن الممارسة الاحتجاجية قديمة في التاريخ الإنساني ،فإن استعمالها كمفهوم نظري يبقى حديثا ،حيث إرتبط في جوهره بما أنتجته السوسيولوجيا السياسية الغربية ،في إطار دراستها الحركات الاحتجاجية منذ الستينيات ،وكانت قد صيغت مقاربات كثيرة في إطار هذه الدراسة ،تستند إلى المرجعيات الفكرية والأيديولوجية والعلمية ،التي ينطلق من خلالها كل مفكر أو باحث ،فكانت النتيجة الطبيعية لهذه الوفرة ظهور درجة كبيرة من التنوع والاختلاف ،بل والتضارب في المقاربات والنظريات ،إلى جانب الصراعات المطولة بين ممارسيها ،والتحولات السريعة التي تعرفها في ضوء الإنتقادات ومضاداتها ،التي يتزعمها رواد كل مقاربة على حدة ،كما هي الحال بالنسبة إلى نظرية الحرمان النسبي ،في إشارة قوية إلى أن كل جهاز معرفي مرتبط باختيارات وتوجهات ومصالح ،فهي الأداة والشرط الضروري لبناء المعرفة العلمية ،خصوصا إذا كانت

[1] – إدارة البحوث و الدراسات ،**مرجع سابق** ،نفس الصفحة.

[2] - إدارة البحوث و الدراسات ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

هذه المعرفة مقترنة بموضوع مركب يهتم به السوسيولوجي والإقتصادي وعالم السياسة والفاعلون والقادة داخل المجتمع.([1])

ويقصد بالحرمان النسبي كما يشير تيد جير: "الحالة التي يحرم فيها شخص أو جماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها ،في حين أن شخصا آخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور".

وبالتالي تقوم نظرية الحرمان على فرضين رئيسيين:

- فرض الشعور بالحرمان ،نظرا لوجود حاجات لم يتم إشباعها حسب ما هو متوقع .
- فرض اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع .

إذا، فالحرمان هو نسبي بين طرفين يمكن استشعاره عبر آليتين هما: التوقعات والإمكانيات، فعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات بعد أي تغيير اجتماعي كالثورات ،كما يمكن أن تنخفض التطلعات بعد المرور بكارثة في الوقت نفسه ،فإن كل مجتمع لديه إمكانيات لتحقيق تلك التوقعات ،وهي تتفاوت بناء على عوامل كثيرة من مرحلة إلى أخرى.([2])

وطبقا لهذه النظرية ، فمادام مستوى الإمكانيات المتاحة للأفراد والجماعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات المناسبة ، فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضاً ، بدرجة لا يتوقع معها حدوث صراعات داخل المجتمع . ولكن عندما تتزايد الهوة بين الأمرين تتزايد الصراعات .

تؤكد هذه النظرية أيضا ،أن الاستياء وعدم الرضا المميز للإتجاهات التعصبية لا ينشأ نتيجة للحرمان الموضوعي ،ولكن ينشأ من الشعور الذاتي للشخص بأنه محروم نسبيا أكثر من بعض الأشخاص الآخرين في الجماعات الأخرى ،وطبقا "لبيرنشتاين" و"كروسبي" ،يؤدي الحرمان النسبي إلى الخصومة بين الجماعات حينما يشعر الأشخاص بحافز إلى تحقيق موضوع قيمي معين لا يتوفر لديهم ،وذلك بمقارنة أنفسهم ببعض الجماعات الأخرى التي تمتلك هذا الموضوع ،ويشعرون بأن في مقدورهم تحقيقه ،إلا أن الظروف لا تساعدهم.

ففي المجتمعات الاقتصادية التي تنمو بسرعة ،نجد أن الوضع الاقتصادي لكل الجماعات يتحسن فعلا بصورة واضحة ،لكننا نجد أن هذه الجماعات تتباين في مستوى ثرائها وما تحققه من كسب ،فنجد بعض

---

[1] – الحبيب أستاتي زين الدين ،**الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان :في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية** ،(المغرب :مجلة عمران ،ع.22 ،2017) ،ص ص.168،169.

[2] – جبران صالح علي حرمل ،**ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات ( الواقع وسيناريوهات المستقبل)** ،متحصل عليه من الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=355286&r=0 ،(2018/02/01).

الجماعات أفضل مستوى من جماعات أخرى ،وهو ما يخلق بعض مشاعر الحرمان النسبي بين أعضاء الجماعات الأقل ثراءا أو ذات المستوى الاقتصادي الأقل ،وهذا ما يؤدي بدوره إلى إحداث خصومة وتنافر من قبل أعضاء الجماعات الأقل وضعا من الناحية الإقتصادية.([1])

يوضح "روبرت دوس" و"جون هيوز "في كتابهما "علم الاجتماع السياسي" ،فكرة الحرمان النسبي على النحو التالي:

إن الأفراد يضفون قيمة على كثير من الأشياء في الحياة الاجتماعية مثل الثروة ، والمكانة ، والقوة ، والأمن ، والمساواة والحرية ،فعندما لا يتمكنون من تحقيق تلك القيم أو قيمة واحدة ،يتطلعون إليها ،فإن حالة من اللارضا والغضب والعداء تتشكل ،وهذا الموقف يعرف بالحرمان النسبي، الذي يشير إلى "التوتر" ،الذي ينشأ من التضارب ،بينما ينبغي أن يكون وما هو كائن فعليا فيما يتعلق بإشباع القيم الجماعية.([2])

يبدو أن فكرة الحرمان النسبي قد تم قبولها على نطاق واسع بين علماء الاجتماع وعلماء علم النفس الاجتماعي كأحد المفاهيم الهامة ،وعلى الرغم من أن تاريخ الفكرة يعود الى "توكفل" (1856م) و"دوركايم" (1893م)،إلا أن مجلة الجيش الأمريكي (1941) ،لعبت دورا طليعيا في دراسات الحرمان النسبي ،حيث قدمت صياغة للمفهوم ليعطي تفسيرا مستمرا لما يبدو أنه ظاهرة بين الإشباع المادي و اللارضا عن مستوى الإشباع.

وقد طرح "جيمس دايفز" فرضيته حول"العلاقة بين مستوى تحسن الظروف و السخط الاجتماعي" ،الموسومة في عام 1969م ،وعدت آنذاك المحاولة الأكثر شهرة ،وقد لاحظ "دايفز" أن الثورات الإجتماعية غالبا ما تحدث نتيجة التراجع الحاد في مستويات الإشباع ،وهنا يحدد "دايفز" التوقعات المنحدرة من الخبرات السابقة ،كآلية سوسيو–سيكولوجية لتشكل الفعل الثوري ،فعندها يكون نجاحا ماضيا قد ولد تصاعدا في التوقعات ،بينما الإشباع الفعلي للحاجة في هبوط ،فإن الفجوة (فجوة الحرمان) بينهما لا تطاق ،وتظهر بصورة نشاط ثوري.([3])

---

[1] – جميل حسن الطهراوي ،**الاتجاهات التعصبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية (في إطار عملية السلام)** ،رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية ،(فلسطين ،جامعة عين شمس ،كلية التربية ،قسم الصحة النفسية ،2005) ،ص8.

[2] – محمد عبد الكريم الحوراني ،**الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية :محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي** ،(الأردن :المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ،م.05 ،ع.02 ،2012) ،ص230.

[3] – محمد عبد الكريم الحوراني ،**نفس المرجع** ،ص231.

وبعد ذلك قدم تيد روبرت جير طروحاته حول الحرمان النسبي مستفيدا من طروحات سابقيه بما في ذلك جيشويندر و دايفز و صاغ ثلاثة نماذج على النحو التالي:

1- الحرمان الطموحاتي : ويتشكل عندما تزداد طموحات الناس ،بينما تبقى مقدرتهم على الإشباع الفعلي ثابتة ،فإن هذا النوع من الحرمان مرتبط بالثورات المبنية على التوقعات المتصاعدة التي تتخذ مكانا لها في العالم النامي ،فما يحصل هو أن تعليم المهارات الجديدة ،والتعرض لأنماط الاستهلاك الغربي ،قد يخلق طموحات حول تسهيلات تعليمية أكثر من أجل عمالة أفضل ومستويات معيشية أفضل بينما تعجز الأنساق الإقتصادية والسياسية عن تحقيقها ،والنماذج المؤهلة لهذا الحرمان هي البطالة الحضارية والمتعلمون وأشباه المتعلمين في المناطق النامية.([1]) **[أنظر الملحق 01:الشكل رقم 02]**

2- الحرمان المتناقص: ويشير الى المواقف التي تتناقص فيها قدرات الإشباع وتحقيق القيمة ،بينما تبقى التوقعات والطموحات مرتفعة وثابتة مما يولد إحباطا وغضبا ،ينبثق عن الخسارة في الإشباع ،وهذا النوع من الحرمان يرتبط بالحراك المتدني إلى الأسفل لهؤلاء الذين يخسرون حقوقا امتلكوها لفترات زمنية طويلة ،والافراد الذين يمتلكون دخلا ثابتا في فترات التضخم.([2]) **[ أنظر الملحق01:الشكل رقم 03]**

3-الحرمان التقدمي: وفيه يخير الأفراد بين مكاسب وتحقيقات طويلة الأمد ،أو قصيرة الأمد ،و يجدون أن هذه المكاسب لن تستمر ولكن على أساس الخبرة السابقة يفترضون أن هذه المكاسب يجب أن تستمر.([3]) **[أنظر الملحق01:الشكل رقم 04]**

ويتضح مما سبق التالي:

- أن نظرية الحرمان النسبي تعد من أنسب النظريات لتفسير الظواهر- موضوع الدراسة - ،حيث تفسر إلى حد بعيد التظاهرات الفئوية ومطالبات المهمشين في مصر ،وتونس و ليبيا ،وباقي الدول العربي ،إذ توقع الكثيرون أن سقوط الأنظمة تسلطية ،يعني رفع سقف التطلعات ،بينما ما هو متاح من إمكانيات محدودة ،لا يمكن معها إشباع تلك المطالب الفئوية ،واللافت أن الحرمان النسبي كظاهرة مرتبطة بالتغيير الإجتماعي ،قد يتحول إلى "حرمان معاكس" ،أي منع الآخرين من الحصول على ما سبق أن حصلوا عليه و مثال ذلك : حرمان رموز الأنظمة التسلطية من المشاركة في العملية السياسية ،كما في مصر وليبيا وتونس

[1] - محمد عبد الكريم الحوراني ،**مرجع سابق** ،ص232.

[2] - محمد عبد الكريم الحوراني ،**نفس المرجع** ،ص233.

[3] - محمد عبد الكريم الحوراني ،**نفس المرجع** ،ص232.

،كما أن هناك أمثلة أخرى ،يمكن تفسيرها في ظل مدخل الحرمان فمثلا: الحركات الاجتماعية والسياسية كحركتي "الإخوان المسلمين" و"كفاية " بمصر ،اللتان تعانيان من حظر ممارسة أنشطتهما السياسية بشكل غير مشروع ،وكذلك أيضا حركة "العمال" التي تعاني من متاعب إقتصادية عدة ،في ظل سياسات السوق الحرة التي تنتهجها الدولة ،وفي ظل الفجوة الهائلة بين دخل كل من أصحاب العمل والعمال ،الذين يرون أنهم لا يحصلون على نفس المكاسب والأرباح بنسبة واحدة .

علاوة على شعور المواطن العربي وفئات الشباب بشكل خاص (سياسيا) بالاغتراب السياسي وما إرتبط به من ظلم وجور وإستبداد وقهر واستعباد ،(اقتصاديا) سوء توزيع ثروة، وتمازج السلطة السياسية الحاكمة بالثروة الفاحشة، في الوقت الذي تبقى فيه ملايين الشعوب العربية تحت وطأة الفقر والجوع والذل والبطالة.

**المطلب الثالث :نظرية تعبئة الموارد**

ظهرت نظرية تعبئة الموارد ،التي صاغها لأول مرة في شكلها التأليفي الكامل بفضل كل من زالد "Zald" ومكارثي"McCarthy" ،وسرعان ما لقيت قبولا واسعا وإجماعا من قبل المجتمع العلمي. بنت هذه النظرية نقدها على أفكار ثلاثة:

– أنه لا يمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي موضوعا للسيكولوجيا، ذلك أنه يعمل عقلانيا

– لا تعد واقعية النظرية التقليدية مسألة ملائمة، ذلك أن التحولات الاقتصادية الاجتماعية متجاهلة عند ظهور الفعل الجماعي وتعدد التنظيمات ،على عكس فرضيات نموذج مجتمع الجماهير، المفتاح الذي نفهم من خلاله عمليات التعبئة.([1])

ويكمن الاختلاف الأساسي بين النظرية التقليدية ونظرية تعبئة الموارد في إعتقاد الأولى ،حسب تصور صاحبها "كورنهوزر" ،أن عماد الفعل الجماعي يعود إلى غياب التنظيمات الوسيطة ،في حين تعتقد الثانية أنه على العكس ،فالتنظيمات الوسيطة هي عصب الفعل الجماعي ،كما شرح كورنهوزر مسألة غياب علاقات التضامن التقليدية تم تعويضها من خلال خلق علاقات تضامن أخرى أكثر تطورا أفرزتها المدينة وإدارتها لتنظيمات جديدة ،فهي السبب الأساسي في ظهور التعبئات الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة .

[1] – قادري سمية ،شنين محمد المهدي ،**سيسيولوجيا الثورة** ،متحصل عليه من الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161438،(2017/08/10).

انتقدت نظرية التعبئة المقاربة السيكولوجية ،واهتمت أكثر بالمقاربة الاقتصادية ،التي أصبحت عماد تحاليلها ،فهي تعتقد أن الفاعلين الجماعيين أناس عقلانيون ،يتصرفون انطلاقا من حسابات دقيقة.

يشبه كل من زالد ومكارثي منظمات الحركات الإجتماعية بمديري المؤسسات ،حيث يتصرفون في عدد معين من الموارد كالعمل ،الموظفين ،التمويل... ،لذلك فهم يعتمدون في اختيار إستراتيجيات تحركهم على حسب مفهومي الربح والخسارة.

كما انتقدت نظرية التعبئة ،عبر مساهمات "زالد" و"مكارثي "،مفهوم وضعية النظرية التقليدية ،حيث شككت في وجود علاقة سببية وثيقة تربط بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية ،وظهور الكبت والحرمان اللذان يؤديان إلى الفعل الجماعي ،فهما لا يعتقدان في هذه الآلية السببية ،حيث يتجاوزانها إلى تصور آخر ،يبنى على فكرة أن التنظيمات هي التي تخلق الحاجيات المطلبية والاعتراضات المعبئة ،ويقولان في هذا المعنى "الاعتراضات والاستياءات يمكن تحديدها، خلقها والتلاعب بها من قبل المديرين (القادة) والتنظيمات" ،فالأزمة على حد إعتقادهم ،لا تشكل سببا مباشرا في عمليات التعبئة الاجتماعية ،ذلك أنها لا تتجاوز كونها موردا هاما لتنظيمات الحركات الاجتماعية التي تعمل على إستغلالها.

إن الثورة وليدة سياق اجتماعي خاص بكل مجتمع ودولة، ولا يمكن فهم الثورة إلا من خلاله ، ومهما حاول المنظرون إعطاء قوانين ثابتة للثورات والتنظير لها ،تبقى كل ثورة متفردة عن غيرها من خلال أسبابها وظروفها الخاصة ،لكن إجتهادات المفكرين من مختلف التيارات ساهمت وتساهم في فهم الثورة كظاهرة إنسانية.

لعبت مواقع التواصل الاجتماعية دور بارز في الحراك العربي ،فقد كان هناك عدد من النشطاء الأفراد الذين امتازوا بمعرفتهم المتميزة بموارد الميديا الاجتماعية ،أعطوا للثورة كبسولة الحياة ،فأنشأوا صفحات جماعية على شبكة الفيس بوك ،والمدونات الفردية ،وحسابات على تويتر لمشاركة الداعمين والمؤيدين في نقاشات حول الأوضاع في مصر وتونس.([1])

وقد بدأت عملية جمع البيانات بعد الثورة التونسية التي كان لها تأثير بارز على الثورة المصرية، عندما بزغ الوعي بوجود مظاهرات حاشدة في مصر ،واستمرت عملية الجمع طوال فترة الاحتجاج حتى سقوط مبارك

[1] – ناهد الطنطاوي وجولي ويست ،**الميديا الاجتماعية في الثورة المصرية إعادة الاعتبار لنظرية تعبئة الموارد** ،متحصل عليه من الرابط :http://www.acrseg.org/،(2018/02/02)،ص26.

،وكان الجمع يتم من مصادر متنوعة من داخل مصر وخارجها ،كالأخبار والتقارير، الرسائل المرسلة عبر وسائل الميديا الاجتماعية ،كالفيس بوك وتويتر والمدونات.([1])

في أواخر عام 2010م ،ظهرت صفحة "كلنا خالد سعيد" ،التي هدفت للتعريف بقضية خالد سعيد ،وما آلت إليه ،وما مرت به من مراحل ،وانتهى بها المطاف لمعارضة النظام بكشف عوراته.

كذلك كان هناك دور للأفراد ،يأتي على رأسهم محمد البرادعي الذي سعى للتواصل مع مؤيديه عبر شبكة الإنترنت ،من خلال صفحته الشخصية ،وحسابه على تويتر ،وصفحة الجمعية الوطنية للتغيير ،وغيرها من الصفحات الإجتماعية ،التي تشكلت لدعم البرادعي ،وقد بدأ نجم الرجل في الصعود ،حتى إن إحدى الصحف الأسترالية نقلت عنه قوله "التغيير قادم لا محالة إلى مصر"، وأن "هذا مرهون بقدرة الناس على الإطاحة بثقافة الخوف التي صنعها النظام بقبضته".

في فيفري 2010م ،كان معدل الداخلين على الشبكة 21% من السكان ،وأكثر من 4.5 مليون مستخدم للفيس بوك ،في مقابل 70% من السكان الذين يمتلكون هواتف نقالة.([2])

تبرز معالم نظرية تعبئة الموارد ،من خلال الدعم الإلكتروني الذي شهدته مواقع التواصل الاجتماعي في تفجير الثورات العربية.

بالنسبة لما يتعلق بالحالة الاجتماعية البنيوية لتعبئة الموارد ،فقد أكد منظروا مدرسة تعبئة الموارد ،على تضامن الجماعة وتكامل الأفراد في الشبكات الاجتماعية ،بدلا من تحطيم القيم و الاقتلاع الإجتماعي للمنظورات الكلاسيكية.

قامت دراسات عديدة بمقارنة تنبؤات الاقترابات التقليدية ،مع منظور تعبئة الموارد و إعطاء التأييد الكبير للأخير ،فهذه الدراسات وجدت أن المشاركين في الحركات الاجتماعية يميلون لأن يكونوا متكاملين مع مجتمعاتهم ،و يتم تعبئتهم من خلال شبكات إجتماعية ضيقة ،كما أن "شارلز تيلي" و رفاقه حشدوا أدلة توضح انه لم يكن هناك رابط مباشر بين التغيير الاجتماعي السريع ،وعواصف تعبئة الحركات الإجتماعية ،و لكن "بيفان" و "كلوارد" ،وهما إثنان من الأصوات القليلة التي أشارت إلى هذه النتائج المؤيدة لنظرية تعبئة

[1] – ناهد الطنطاوي وجولي ويست ، **مرجع سابق** ،ص27.

[2] – ناهد الطنطاوي وجولي ويست ، **نفس المرجع** ،ص28.

الموارد ،والتي ركزت على الحركات أو أقسام الحركات التي كانت منظمة بشكل جيد ذات إصلاحات ،وتنتمي للطبقة الوسطى وتميل إلى تقليل الجوانب الثورية والتخريبية في الحركات الاجتماعية.([1])

[1] – أميمة إبراهيم عزت ،**الحركات الاجتماعية** ،متحصل عليه من الرابط:
https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/،(2018/02/26).

حثت هذه القراءة في فهم سياق الحراك العربي في بعده المتوسطي ،وكذا فهم الصبغة الأساسية للشراكة الاورومتوسطية في شقها العام والخاص ،كما تم أيضا إلقاء نظرة سريعة على التنوع الكبير في المجال النظري الأكاديمي ،المتعلق بالحراك والاحتجاجات ،فالرجة الثورية تدعونا للاهتمام بالموضوع ،خاصة وأن مناخ الحرية يوفر اليوم أكثر من أي وقت مضى ،إمكانية إنجاز الأبحاث الميدانية حول قضايا الثورات والاحتجاجات ،كما يضاف إلى ذلك الحاجة المجتمعية الملموسة في فهم ما يجري.

إلا أن الدخول المتأخر لهذا المجال ،يدعو إلى الاستفادة الخلاقة والنقدية من التراكم النظري الحاصل في هذا الميدان ،كما أن البحث الأكاديمي في هذا المجال ،يمكن أن يسخر لإغناء الجدل السياسي حول هذه القضايا ،وأن يساهم في عقلنة النقاشات العمومية حولها..

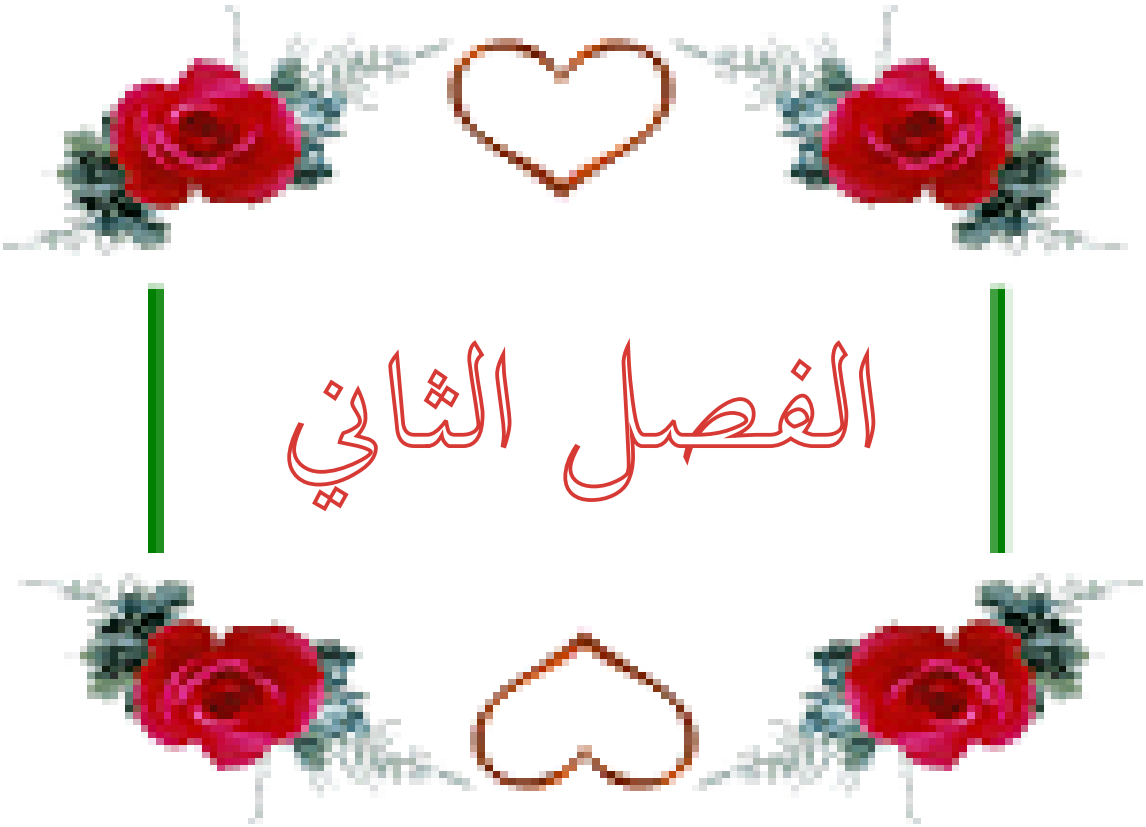
الفصل الثاني

تسبب الحراك العربي في اضطراب التفاعلات المتوسطية ،إذ بينما بدأ يتحقق أحد أهداف عملية برشلونة ،وهو دمقرطة جنوب المتوسط ،فقد أدى انهيار النظم السابقة بشمال إفريقيا في التأثير على إمدادات الطاقة ،وانتشار الجماعات المسلحة ،والجريمة المنظمة.

ثم أتت الديمقراطية بنخب محافظة ، لم تنس دعم الغرب للنظم السابقة في اضطهادها ،بذريعة المحافظة على الاستقرار ،ومكافحة التطرف ،وتدرك حاجة أوروبا لتلك الدول ،وذلك لما لديها من إمدادات النفط والغاز.

فعلى مدى سبعة عشر عاما ، لم يتحقق أي تقدم جوهري في المحاور الثلاثة لعملية برشلونة ،إذ لم يستطع الاتحاد الأوروبي لعب دور فاعل في عملية السلام بالمنطقة المتوسطية ، كما لم تسفر عملية برشلونة سوى عن بعض اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبعض دول جنوب المتوسط وشرقه ،فضلا عن بعض الترتيبات التجارية الإقليمية الفرعية.

من هذا المنطلق ،برزت الحاجة إلى مراجعة إطار السياسات المنعقدة ،الناجمة عن الشراكة الأورو-متوسطية ،في ضل سياسة الجوار الأوروبي ،والاتحاد من أجل المتوسط ،والمنتدى المتوسطي(5+5) ،خاصة الفترة التي شهدت حراكا عربيا في المنطقة المتوسطية.

**المبحث الأول :مظاهر تأثير الحراك العربي على اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية**

تعد الأحداث التي شهدتها المنطقة المتوسطية ،بداية من أواخر سنة 2010م،أحد أهم الأحداث المتوسطية من حيث تأثيرها ،والذي مثل أهم نقطة مرجعية ،خاصة من حيث الشراكة المبرمة وما تحتويه من مبادرات ومشاريع بين دول المتوسط ،والتي لعبت دورا حساسا في التفاعلات القائمة بين مختلف شركاء المتوسطيين.

**المطلب الأول :مراجعة سياسة الجوار الأوروبية**

1- السياسة الأوروبية للجوار قبل الحراك العربي:

أقر المجلس الأوروبي في جويلية 2003م سياسة الجوار الأوروبية ،والتي تأسست في شكل إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الشرقيين والجنوبيين ،وتضمن تلك السياسة تشكيل وتعميق طويلي الأمد للعلاقات بالدول الجارة ،دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول مع الاتحاد الأوروبي، بل أن يكون هناك بشكل خاص مشاركة موسعة في السوق الداخلي للمجموعة الأوروبية ،والتعاون في الوقاية من الأزمات وإدارة الأزمات وكذلك الهجرة ،ويتم التنفيذ من خلال مخططات عمل في كل دولة بعينها.

تتم أولى مخططات العمل التنفيذية بالمشاركة مع المغرب ،تونس ،الأردن ،إسرائيل ،فلسطين ،بالإضافة الى أوكرانيا ومولدوفا ،ومن المقرر أن تكون آلية التمويل لكل الدول الجارة ،هي آلية الجوار والشراكة الأوروبية، مع استبدالها بآلية التمويل السابقة ،التي تعرف ببرنامج ميدا الخاصة بدول الشراكة الاورومتوسطية.([1])

و تنتهج سياسة الجوار الأوروبية تطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول الجارة ،من خلال مخططات عمل تنفيذية خاصة بكل دولة بعينها ،يتم التوصل إليها تفاوضيا مع كل دولة على حدة ،تستند مخططات العمل هذه مجددا على اتفاقيات الشراكة القائمة مع كل جارة ،ويتم نفيذ خطط العمل في أطرها المؤسساتية.

كما هو الحال مع الشراكة الاستراتيجية ،فإن سياسة الجوار الأوروبية هي مفهوم خاص بالاتحاد الأوروبي ،أي أنها مبادرة طورها الاتحاد الأوروبي ،وتتحفظ دول حوض المتوسط في المقام الأول على سياسة الجوار الأوروبية استنادا على هذا " الطابع أحادي الجانب "، ([2])

[1] -زكي حنكوش ،**دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي :رؤية عربية للشراكة**،(جامعة المرقب- ليبيا :مجلة آفاق إقتصادية،م.21 ،ع. 82 ،2000)،ص76.

[2] - زكي حنكوش ،**نفس المرجع** ،ص77.

وتعنى سياسة الجوار الأوروبية ببلدان حوض المتوسط التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة، والتي تملك اتفاقية شراكة ثنائية سارية ،فتركيا كعضو في الشراكة الاورومتوسطية ،لا تشارك في سياسة الجوار الأوروبية ،بسبب وضعها كمرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، ولكنها مؤهلة للمشاركة في البرامج الإقليمية و العابرة الحدود ،فلقد سبق للبلدان المتعاقدة أن إلتزمت بالقيم المؤسسة للاتحاد الأوروبي ،إما عن طريق الانضمام للشراكة الاورومتوسطية أو عبر عضويتها في مجلس أوروبا ،باستثناء إسرائيل ،فإن جميع هذه البلدان في وضع غير متساو من حيث التنمية مقارنة مع الاتحاد الأوروبي ،بما في ذلك مقارنة مع البلدان التي انضمت حديثا لعضوية الاتحاد الأوروبي عام 2004م،وبدأت بعض هذه البلدان بعمليات إصلاح سياسية (المغرب والأردن) ،وعبر البعض الآخر عن إرادتهم بالبدء بهذا النوع من العمليات.([1])

لقد استمر تعزيز العلاقات التجارية بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ،ولا تزال اتفاقية أغادير بين تونس والمغرب والأردن ومصر ،التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام2007م،متاحة أمام انضمام بلدان عربية متوسطية أخرى ،ووقعت الأردن وإسرائيل على اتفاقية للتجارة الحرة ،كما وقعت إسرائيل ،والمغرب ،والأردن ومصر ،والأراضي الفلسطينية ،وسوريا ،وتونس على اتفاقيات ثنائية مع تركيا([2])،وتم إقرار خريطة طريق للتجارة الاورومتوسطية لما بعد عام2010م،في مؤتمر وزراء التجارة الثامن للاتحاد من أجل المتوسط في ديسمبر2009 ببروكسل ،والأهداف الرئيسية لها هي:

- استكمال و تعزيز شبكة اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة الاورومتوسطية (شمال جنوب، وجنوب/ جنوب ).
- تنفيذ مبادرات ملموسة لتقريب الشراكة التجارية الاورومتوسطية من قطاع الأعمال.
- تحويل اتفاقيات الشراكة واتفاقيات الجنوب – جنوب ،الى منطقة تجارة حرة اورومتوسطية معمقة و شاملة.([3])

2- السياسة الأوروبية للجوار مع بدايات أحداث الحراك العربي:

---

[1] – **وثيقة إلكترونية ،تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية ،متحصل عليه من الرابط:** http://www.thisissyria.net/category/press-release-distribution **،(2018/03/03).**

[2] – **زايري بلقاسم ،دربال عبد القادر ،تأثير منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر،(القاهرة –مصر ،مجلة بحوث اقتصادية ،العدد27 ،2002) ،ص44.**

[3] – **زايري بلقاسم ،دربال عبد القادر ،نفس المرجع ،ص46.**

ستسعى السياسة الأوروبية للجوار الجديدة ،إلى اعتماد الأدوات والموارد المتوفرة بشكل أكثر تلاؤما ومرونة ،حيث سيكون من المهم السعي إلى مشاركة أكبر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إعادة تفعيل العمل مع جيران الضفة الجنوبية و الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ،وسيكون الهدف المنشود التوصل إلى التزام أعمق مع المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين.

إلى ذلك ،سيجري التركيز أيضا على تعزيز العمل مع الشركاء بشأن إصلاح قطاع الأمن، والحد من النزاعات ،وسياسات مكافحة الإرهاب والتطرف ،تماشيا مع مندرجات القانون الدولي لحقوق الإنسان ،وفي أعقاب الهجمات الإرهابية في باريس في 13 أكتوبر 2015م ،وكذا الحراك العربي الغير مسبوق الذي مس دول عربية مجاورة كتونس ومصر وليبيا ،تبرز الحاجة أكثر من أي وقت مضى لتكثيف التعاون مع جيران الضفة الأخرى في هذه المجالات ،ويعتبر التنقل الآمن والقانوني ومعالجة مسائل الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر وتهريبهم ،من الأولويات أيضا.([1])

وعلى المستوى الإقليمي، سيتم تعزيز الشراكة الشرقية بما يتماشى مع الالتزامات ،التي حددتها قمة ريغا في عام 2015م ،ويمكن أن يؤدي الاتحاد من أجل المتوسط دورا معززا في دعم التعاون بين بلدان الجوار الجنوبي ،وستسعى السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى إشراك أطراف إقليمية أخرى خارج الجوار ،وحيثما يكون مناسبا لمواجهة التحديات الإقليمية.

وبفضل هذه التدابير وتدابير أخرى ،سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز السياسة الأوروبية للجوار كإطار للعلاقات مع جميع الشركاء في المستقبل.([2])

يمكن تحديد أهم النقاط التي تم طرحها خلال الاستشارات الخاصة بالسياسة الأوروبية الجديدة وهي كالتالي:

أ- ترسيخ الاستقرار في الجوار :

تعد السياسة الأوروبية للجوار التزام طويل الأمد مع جيران الاتحاد الأوروبي ،ولكن عليها أيضا أن تأخذ في اعتبارها الاحتياجات الأكثر إلحاحا ،فخلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة ،يتمثل التحدي

[1] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**،(بروكسل: المفوضية الأوروبية ،الممثلية العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ،18 تشرين الثاني2015) ،ص03.

[2] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**نفس المصدر** ،نفس الصفحة.

الأكثر إلحاحا في العديد من مناطق الجوار بترسيخ الاستقرار ،نتيجة للتحولات الديمقراطية التي شهدتها المنطقة ،حيث تكمن أسباب عدم الاستقرار غالبا خارج إطار الأمن وحده ،فمقاربة الاتحاد الأوروبي ستسعى إلى معالجة شاملة لمصادر عدم الاستقرار عبر القطاعات ،كما ستبذل السياسة الأوروبية للجوار الجديدة جهودا حثيثة لدعم الاقتصادات وتحسين الآفاق للسكان المحليين ،ويجب أن تساهم السياسة في جعل البلدان الشريكة أماكن يرغب فيها الناس في بناء مستقبلهم ،كما تساعد على معالجة تنقل الأشخاص بين الضفتين.([1])

شدد عدد كبير من الجهات المعنية ،بما فيها العديد من البلدان الشريكة ،على ضرورة تعزيز الاتحاد الأوروبي لعمله مع الشركاء في قطاع الأمن ،وكما هي الحال في المجالات الأخرى ،ستقدم السياسة الأوروبية للجوار التي تمت مراجعتها ،مقاربة مخصصة للتعاون في المسائل الأمنية .([2])

ب- تعزيز التعاون الإقليمي المتوسطي

طرحت الاستشارات أسئلة بعيدة المدى ،حول ما إذا كان يجب أن تستمر السياسة الأوروبية للجوار ،وبأي شكل ،حيث كان هناك إجماع على أن:

- نتيجة للرغبة التي يبديها شركاء الجوار في تعميق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي على أساس القيم المشتركة ،سيعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير العلاقات مع هؤلاء الشركاء ،وتعظيم المنافع للطرفين في كل من هذه الاتفاقيات ،ولدعم هذه الشراكات ،يتعين على الاتحاد الأوروبي زيادة فرص الحوار السياسي على المستوى الوزاري مع هؤلاء الشركاء.

- ستبقى المفوضية الأوروبية والممثلية العليا للاتحاد الأوروبي "البرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية "،ولجنة المناطق على اطلاع منتظم بتنفيذ السياسة الأوروبية للجوار الجديدة.([3])

ج- الحكم الرشيد والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان.

- على الاتحاد الأوروبي المحافظة على القيم العالمية وتعزيزها ،من خلال السياسة الأوروبية للجوار .

- يلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم الحكم الرشيد والديمقراطية ،وحكم القانون وحقوق الإنسان.

---

[1] - تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**مصدر سابق** ،نفس الصفحة.

[2] - تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**نفس المصدر** ،نفس الصفحة.

[3] - تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**نفس المصدر**،ص04.

– ستبحث السياسة الأوروبية للجوار عن طرق أكثر فاعلية لدعم الإصلاحات مع كل شريك ،في نماذج متفق عليها بصورة متبادلة.([1])

– ستقوم السياسة الأوروبية للجوار بالمزيد لدعم المجتمع المدني ،والأنظمة القضائية المستقلة ،التي تتمتع بالكفاءة و التي تعد ذات أولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ،كما سيدعم الاتحاد الأوروبي أيضا العمل في تحسين قدرة الشركاء على تطوير السياسة ،وتقديم الخدمة والادارة المالية العامة ،ودعم عمل البرلمانات الوطنية.([2])

الى ذلك ،سيجري إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ خطة العمل الجذرية للاتحاد الأوروبي 2016م ،والتي يجب أن ترتكز عليها برمجة آليات الجوار الأوروبية ،ولدعم شركاء السياسة الأوروبية للجوار في الوفاء بالتزاماتهم حيال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء ،بما يتلاءم أيضا مع الأجندة العالمية.

كما سيسعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم قدرة المواطنين على مساءلة الحكومات ،وسيعمل على تحسين تعددية وسائل الإعلام المحلية واستقلاليتها واحترافيها ،مما يساعدها على العمل كمنتدى للنقاش العام ،ومحفز للتغيير في البلدان الشريكة ،كما يجب أيضا دعم الإنترنت المفتوح والمجاني.([3])

د– التنمية الاقتصادية من أجل ترسيخ الاستقرار

أشار الشركاء إلى اهتمامهم الكبير بالاتحاد الأوروبي ،كشريك في التنمية الاقتصادية والتحديث والاستثمار وتطوير خيارات العمل للشباب ،وهذا مرتبط بالاهتمام القوي والمستمر بالتنقل واحتمالات السفر والعمل في الاتحاد الأوروبي.

هـ– التجارة

– الهدف إيجاد منطقة اقتصادية مع من أبرموا اتفاقيات مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة

[1] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**مصدر سابق** ،نفس الصفحة.

[2] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**نفس المصدر**، ص ص.05،06.

[3] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق **نفس المصدر** ،نفس الصفحة.

– اتفاقيات تجارة أخف وأكثر مرونة مع من لم يبرموا اتفاقيات مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة.

– سيدعم الاتحاد الأوروبي الإصلاحات المحلية للجيران التي تؤدي إلى تنفيذ اتفاقيات الشراكة /اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة ،والاتفاقيات الثنائية الأخرى.

و– التحديث الاقتصادي وروحية المبادرة

– دعم الإصلاحات التي تؤدي إلى بيئة أعمال واستثمار أفضل.

– دعم النمو من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

– دعم النمو من خلال تحديث القطاعات الحالية والتنويع في قطاعات جديدة.([1])

ر– العمالة والتوظيف:

– التركيز على الشباب.

– التركيز على الوظائف والمهارات خصوصا للشباب .

– تركيز جديد على التدريب المهني.

– حوافز جديدة لتداول الأدمغة.([2])

ز– الشراكات من أجل النمو

– تطوير الشراكات لدعم الاستثمار والتحديث الاقتصادي.

– دور أكبر للقطاع الخاص بتحفيز الاستثمار والإصلاح.

– بناء أحلاف جديدة للقطاع الخاص والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ،ومؤسسات التمويل الدولية ،دعما لاستراتيجيات النمو ،أو الوظائف ،أو الشباب ،حيث سيطور الاتحاد الأوروبي مع الجيران الراغبين في ذلك شراكات تشمل قطاعات متعددة لدعم النمو والعمالة والتحديث الاقتصادي.([3])

ط– البعد الأمني في سياسة الجوار الأوروبية الجديدة

[1] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**مصدر سابق** ،ص09.

[2] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**نفس المصدر**،ص10.

[3] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**نفس المصدر** ،ص ص.10-11.

في جوان 2015م ،أعاد المجلس الأوروبي التأكيد على ضرورة تمكين الشركاء من تجنب الأزمات وادارتها ،بما في ذلك من خلال مشاريع ملموسة لبناء القدرات في نطاق جغرافي مرن ،ونظرا إلى التحديات الأمنية الخاصة التي يواجهها الشركاء ،يتعين على الاتحاد الأوروبي التركيز على تعزيز التعاون في مجال إصلاح قطاع الأمن ،وبالاعتماد أكثر على الأجندة الأوروبية للأمن ،ستتطرق السياسة الأوروبية للجوار الجديدة إلى مسائل الإرهاب والحد من التطرف ،ومنع الجرائم الخطرة والمنظمة العابرة الحدود ،وتحسين التعاون القضائي في المسائل الجرمية ،ومكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني ،بالامتثال الكامل لحكم القانون والقانون الدولي ،بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.([1])

**المطلب الثاني :إعادة تعميق الحوار السياسي لمنتدى 5+5**

1- المنتدى المتوسطي (5+5) ما قبل الربيع العربي:

تعود فكرة المنتدى المتوسطي إلى سنة 1983م ،الى الاقتراح الذي قدمه الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" ،خلال زيارته للرباط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا.

بعد عقد اجتماع روما في أكتوبر1990م،والذي شاركت فيه كل من: إيطاليا ،فرنسا ،إسبانيا ،البرتغال والدول المغاربية الخمسة ،إلى جانب مالطا كعضو مراقب، تم الإعلان عن تشكيل مجموعة (4+5) ،التي أصبحت مجموعة (5+5) بانضمام مالطا إليها.

تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون ،حيث عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر بأكتوبر 1991م ،والذي انبثق عنه إحداث ثماني فرق عمل وزارية ،لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط ،وكان من المفروض عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992م بتونس ،إلا أن هذا الحوار تعطل بسبب العقوبات الأممية على ليبيا في جانفي 1992م ،عقب أزمة لوكيربي بين الدول الغربية وليبيا.

وتجمد الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991 – 2001م) ،وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة ،إلا أنه في مجال الأمن الداخلي ، لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه ،حيث أنشئ مجلس وزراء داخلية لدول غرب المتوسط باستثناء (ليبيا) ،ليبعث الحوار من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة في جانفي2001م بلشبونة ،وذلك بمبادرة برتغالية ،ويمكن تلخيص العوامل التي أدت إلى هذا

[1] – تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**مصدر سابق** ،ص13.

التنشيط في عدة نقاط أبرزها:

- تراجع مسار برشلونة
- إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع شراكة مع الدول المغاربية (مبادرة إيزنستات)
- توقف عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية ،وتداعيات تفجيرات 11سبتمبر2001م.
- تفاقم ظاهرة الهجرة السرية ،وتخوف الدول المغاربية من تجاهل الإتحاد الأوروبي لها ،خاصة بعد توسعه شرقا خلال سنة 2004م ،بانضمام عشر دول من أوروبا الشرقية دفعة واحدة.([1])

بعد ذلك تم عقد قمة أخرى بتونس ،و التي تم التطرق فيها الى مجموعة من النقاط هي في مايلي:

- في المجال الأمني: تم التأكيد في هذا المجال على:

* ضرورة تلازم الأمن و الاستقرار و التنمية.
* إدانة الإرهاب بكافة أشكاله و الجريمة المنظمة عبر الوطن و لاسيما تجارة المخدرات و الأسلحة و تبيض الأموال.

- في المجال الاقتصادي:

* تعميق الترابط فيما بينهم اقتصاديا من اجل إقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر.
* إزالة الفوارق الاقتصادية لتسهيل التعامل بينهم.
* وضع سياسات معززة للتعاون.([2])
* تبادل المنافع في المجالات ذات الأولوية و لاسيما تطوير الاستثمارات.

- في المجال الاجتماعي:

* ضرورة مجابهة الهجرة غير الشرعية و العمل على معالجة أسبابها في نطاق الحصر على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.
* تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات لإشاعة قيم التسامح والاعتدال.

---

[1] – جويدة حمزاوي ،**التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ،(باتنة :جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2011/2010 ) ،ص ص.92،93.

[2] – عراج سليماني ،**إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط "حوار 5 زائد 5** "،متحصل عليه من الرابط:
https://dokupdf.com/downloa-5a003f24d64ab279f46c430f_pdf،(2018/03/03).

* التفاهم المتبادل بين الشعوب على أساس التعايش والوفاق في كنف احترام التنوع الثقافي في إطار كونية القين و الوحدة الترابية للدول.

* تشجيع الإبداع في مختلف الميادين الثقافية.

- في المجال السياسي:

* ضرورة تكثيف التشاور فيما بينهم من اجل المساهمة في التسوية السلمية لمحمل القضايا.

* تجسيد الديمقراطية و حقوق الإنسان.

* تكريس دولة القانون.([1])

2- مبادرة(5+5) في ضل الحراك العربي:

منذ أن شدد إعلان برشلونة خلال سنة1995م ،على ضرورة جعل منطقة البحر المتوسط فضاء مشتركا من السلام والاستقرار والازدهار ،تغيرت الكثير من الأمور في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،بسبب التداعيات التي خلفها الحراك العربي ،إذ سقطت أنظمة عربية عديدة ،وتغيرت حكومات ،كما شهدت منطقة اليورو أزمة اقتصادية ومالية حادة.

بعد الاجتماع الذي ضم 5 دول أوروبية و 5 دول مغاربية ،و ذلك يومي الجمعة والسبت5 و6 أكتوبر 2012م في مالطا ،الذي هدف لإعطاء زخم جديد للحوار بين مجموعة "5+5" ،في طابع غلبت عليه أحداث الحراك العربي.

وقد تطرقت القمة "5+5" ،التي تضم خمسة بلدان من اتحاد المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا) ،وخمسة بلدان من الاتحاد الأوروبي (فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا) ،إلى مختلف المواضيع ،على غرار الملف الأمني والدفاع والتعاون الاقتصادي ،وكذا إلى تقييم مجالات التعاون الأخرى مثل التربية والبيئة والطاقة.([2])

يهدف الحوار "5+5" ،بوصفه مبادرة تخص الأمن المتوسطي ،إلى إقامة تعاون أوثق بين الأعضاء الخمسة في الاتحاد الأوروبي وبلدان اتحاد المغرب العربي الخمس ،من خلال الحوار السياسي وتشجيع التسيير الأمثل للموارد ،بغية تعزيز الاستقلالية الإقليمية وتحقيق التنمية ،وتعتبر قمة مالطا التي عقدت لأول مرة منذ

---

[1] - عراج سليماني ،**مرجع سابق**.

[2] - توفيق المديني، **قمة "5+ 5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية** ،متحصل عليه من الرابط: https://www.wahdaislamyia.org/issues/131/image/backgrounds/wahda111.jpg ،(2018/03/03).

تسع سنوات لهذا المنتدى ،الذي أطلق في روما عام 1990م ،فضاءا للحوار السياسي الغير رسمي ،تهدف من خلاله إلى إعادة بعث وترقية المناقشات بين الدول العشر ،خصوصا حول القضية الحاسمة المتمثلة في الهجرة السرية ،فهي أول قمة كذلك لقادة "5+5" ،منذ سقوط نظامي الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" الذي فر إلى السعودية مطلع عام2011م ،والزعيم الليبي "معمر القذافي" الذي قتل بعد أن قبض عليه الثوار في سرت في 20 أكتوبر 2011م.([1])

خلال جلسة افتتاح القمة في العاصمة فاليتا، قال الرئيس التونسي "المنصف المرزوقي": "للمرة الأولى في تاريخنا ،نتقاسم قيم الديمقراطية" ،وأكد أن التغييرات الجارية في الضفة الجنوبية للمتوسط "لا تشكل خطرا على أوروبا" ،داعيا إلى "عدم الخوف من السلفيين" ،ومؤكدا أن "الشعب لن يقبل أبدا أنظمة إسلامية غير ديمقراطية ،إننا نريد الديمقراطية الإسلامية وليس حكم الفرد".([2])

وأضاف الرئيس التونسي أن "أوروبا مصيرنا" ،وأن البلدان الأوروبية "ستجد العديد من الفرص في منطقتنا"، و"إننا في حاجة كبيرة جدا لبنى تحتية ستكون محفزة للاقتصاد الأوروبي" ،مذكرا بمشروع ربط أنظمة إنتاج طاقة شمسية بين تونس وشبكات أوروبية ،حيث تأمل تونس في استضافة قمة اتحاد المغرب العربي بحلول نهاية السنة، كما قال المرزوقي أنه "لابد من بناء منطقة المغرب العربي".

أما رئيس وزراء مالطا "لورانس غونزي"،فهو يرى أن "الحوار يفسح لنا المجال نحو تعاون وثيق أكثر فأكثر" ،وأضاف قائلاً "يجب علينا أن نستعمل بشكل ملموس وعقلاني ،كل الموارد المتوفرة في البلدان الواقعة جنوب المتوسط والاستجابة لمتطلبات شعوب المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الديمقراطية".([3])

إذن ،وفي ظل تموجات ربيع الثورات العربية ،وتداعياتها الكبيرة في منطقة البحر المتوسط ،عاد الكلام ليتعزز عن موضوع الشراكة الأوروبية– المغاربية، حيث سعت أوروبا حينها إلى إعادة تفعيل دورها في المنطقة في وقت كانت أمريكا تجهد في الاستحواذ على هذا الدور بالكامل ،ومن المنظور الأوروبي يشكل الأمن هاجسا حقيقيا ،يتطلب معالجته.

---

[1] – فاليتا ،**افتتاح أول قمة اورومتوسطية لمجموعة 5+5 منذ الثورات العربية**،متحصل عليه من الرابط: http://elaph.com/، (2018/03/03).

[2] – فاليتا ،**نفس المرجع**.

[3] – فاليتا ،**نفس المرجع**.

ولهذه الغاية ،أصبحت هناك مصلحة مشتركة سياسية وأمنية بين البلدان المغاربية وبلدان الإتحاد الأوروبي من جهة تحقيق الأمن ،مع التأكيد على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي للبلدان المغاربية، فالتهديدات تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين ،وتلاشي التضاد شرق –غرب ،الذي كان سائدا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،والذي كان البحر المتوسط أحد بؤره ،من خلال تكديس الأسلحة الهجومية وأسلحة الدمار الشامل ،وعلى الرغم من أن هذا بات حاليا جزءا من الماضي ،فإن منطقة المتوسط لا تزال تشهد انبعاث التفتت والتناقض الأشد حدة في عصرنا الراهن ،والهجرات غير الشرعية ،والعصبيات الدينية ،والتناقضات السياسية الإثنية ،والكيانات الجيوبوليتيكية الجديدة الهشة.([1])

لقد مثل تجسد مفهوم الأمن لدى الدول المغاربية ودول الإتحاد الأوروبي ،في التعاون المشترك من أجل مقاومة التحدي الإسلامي الأصولي ،الذي ينتهج خطا سياسيا قائما على الإسلام ،يعبر عن الرغبة في الاستقلال الذاتي عن الإمبريالية الأجنبية ،التي تعتبر سببا للعدوان الثقافي والاستغلال المادي ،ويدعو إلى إعلان" الثورة ضد الدولة التسلطية" في المغرب العربي ،التي تهيمن عليها نخبة فاسدة ،أصبحت أداة للتلاعب، ويؤكد في دعوته على الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية ،على المستوى الفردي والجماعي.

وفي الوقت الذي يعترف إعلان برشلونة بحق كل دولة (من المشاركين في مؤتمر برشلونة) ،في اختيار وتنمية نظم سياسية واجتماعية ،ثقافية ،اقتصادية ،وقانونية خاصة بها ،نجده يطالب بمقاومة الإرهاب الأصولي ،ويقدم كل أشكال الدعم الأمنية والعسكرية والمالية لبلدان جنوب وشرق المتوسط ،بهدف مواجهة خطر "الحركات الأصولية الإسلامية" ،على اعتبار أن الإسلاميين ليسوا ديمقراطيين على الإطلاق ،من وجهة نظره ،وأن آراءهم الراديكالية والثورية ،ليست ديمقراطية ،كما هي تماما عكس آراء نظائرهم من المحافظين الدينيين والسياسيين الذين يشاركونهم في البنية الثقافية ذاتها.([2])

وتتباين الثقافات السياسية وأساليب الحكم والقيم من أقاصي منطقة المغرب العربي إلى أقاصي المشرق والشرق الأدنى المطل على حوض البحر المتوسط. والسؤال هنا لا يتعلق باختلاف النظم بل أولاً باستعدادها لرفع الثقافة الديمقراطية الغربية لمرتبة المثل الأعلى المنشود، وثانيا قدرتها على تطبيق هذه الأنماط الغربية بشكل فعلي. وحتى إن سلمنا بأن مبدأ الديمقراطية على الطريقة الأوروبية مقبول من جميع الشركاء في جنوب حوض

[1] – عزوز كردون ،**الأمن والاستقرار في المتوسط** ،(بيروت–لبنان :مجلة شؤون الأوسط ،العدد 82 ،أفريل 1999)،ص17.

[2] – توفيق المديني، **قمة "5+ 5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية** ،مرجع سابق.

البحر الأبيض المتوسط ،يبقى الأمر منوطا للدول ذات السيادة في تقرير الحاجة إلى تعجيل عملية التحول الديمقراطي ،أو إلى إبطائها ،أو تقييدها أو حتى تجميدها.([1])

إن عملية الانتقال إلى الديمقراطية في ظل ربيع الثورات العربية ،تتطلب وجود مجتمع مدني قادر على إثبات وجوده ومساومة الدولة ،بما في ذلك وجود نقابات العمال ،التي تتمتع بشيء من الاستقلالية ،لكن أنظمة الحكم الجديدة والقديمة في جنوب المتوسط لا تزال تتهيب ،أو على الأقل ،ترتاب من مجتمع مدني فعال وقوي أكثر مما ينبغي ،ولذا فإن الديمقراطية الوليدة في كل من تونس وليبيا والمغرب ،هي للدفاع عن النفس والمحافظة على وجود الحركات الإسلامية في السلطة ،أكثر منها للتحرك الفعلي نحو الديمقراطية.([2])

إن الشراكة الأمنية تندرج في سياق تحقيق " مفهوم الأمن الغربي الشامل " الذي تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية ،لأن الشراكة الأمنية الغربية سابقة على الشراكة المتوسطية ومتقدمة عليها ،بكل ما يعنيه ذلك من اختراق لنظام الأمن القومي العرب ،ومن إلغاء له.([3])

من هنا ،بات الإتحاد الأوروبي الذي يركز على المسألة الأمنية ،باعتبارها مسألة حيوية في التعاون الإقليمي ،يربط بينها وبين عملية السلام الجارية ،التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد سنة1991م ،لجهة تحقيق سلام عادل وشامل بين العرب و"الإسرائيليين" ،كما يذهب بعض المحللين إلى أن مبادرة الإتحاد الأوروبي إيزاء منطقة المتوسط ،التي عرفت باسم الشراكة الأورومتوسطية ،تندرج ضمن سياق حرص الدول الأوروبية على خدمة مصالحها ،من خلال العودة إلى منطقة الشرق الوسط ،بعد أن اخترقتها المصالح الأمريكية ،لذلك عرض على دول ضفة المتوسط الجنوبية مشروعا يطمح في أن يجعل من أوروبا طرفا أساسيا في هذه المنطقة الجنوبية للغرب ،فقد طرحت الشراكة الأورومتوسطية ،التي تم التعبير عنها باقتراح نظام إقليمي متوسطي يوفر للمنطقة مظلة أمنية واقتصادية ،ويعزز موقعها سياسيا واستراتيجيا.([4])

بالنسبة للشراكة الأورومتوسطية الإجتماعية و الثقافية ،فهي تقوم على أسس تنمية قطاعات الصحة واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية والعمل على وقف الهجرة السرية نحو أوروبا ،فإن ما يهم دول الإتحاد

---

[1] – الشاذلي العياري ،**إعلان برشلونة: "إعلان برشلونة– تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية"**،(القاهرة –مصر: مجلة بحوث اقتصادية عربية،ع.06 ،ماي 1996)،ص21.

[2] – توفيق المديني ،**قمة "5+ 5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية** ،مرجع سابق.

[3] – محمد صالح المسفر ،**الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية** ،بحث منشور في كتاب :العلاقات العربية – الأوروبية حاضرها ومستقبلها ،( باريس :مركز الدراسات العربي –الأوروبي،1997) ،ص 141.

[4] – محمد الصالح المسفر ،**نفس المرجع** ،ص126.

الأوروبي هو تحرير التجارة والحركة الرأسمالية والخدمات ،لكنها تعارض تحرير حركة تنقل الأشخاص ،ناهيك عن حريتهم الكاملة في التنقل في دول أوروبا.([1])

فالشراكة الأورومتوسطية في هذا المجال ،فهي شراكة غير متكافئة ،لأنها تميز واضح بين حرية تبادل السلع والحركة الرأسمالية وحرية انتقال الأشخاص ،فتزيل الحواجز أمام الأولى ،وتضعها أمام الثانية خوفا من المهاجرين.

في الوقت الذي تتحدث فيه الشراكة عن تحقيق تفاهم أفضل على الأصعدة الثقافية والحضارية ،فإنها في الواقع تفضل التعامل مع النخب الفرنكوفونية المندمجة كليا في الشبكات الثقافية الغربية ،ولا تعطي للهوية الثقافية العربية الإسلامية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط أهمية كبرى ،وأيضا لأن السياسة الأوروبية المعتمدة في مجال الهجرة ومنح التأشيرات ،هي سياسة انتهازية وتمييزية ،كونها لا تفسح في المجال للسكان القاطنين في جنوب المتوسط ،قليلي التعليم ،والذين لا يمتلكون إمكانيات مالية كبيرة ،لزيارة أوروبا والتعرف على معالمها ،بينما يحصل عكس ذلك حين يكون التعامل مع أوروبا الشرقية.([2])

ما زال يسيطر على الفكر الثقافي الأوروبي نزعة المركزية الأوروبية ،فانبثاق ظاهرة الإسلام السياسي، باعتباره تيارا ثقافيا منبعثا من المجتمعات العربية المتوسطية ،يدافع من أجل استعادة الهوية العربية الإسلامية للمنطقة ،مع كل ما يترتب على ذلك من تبعات ونتائج وانعكاسات على الصعيد الاجتماعي والسياسي ،ثم التعامل معه من جانب الإتحاد الأوروبي على أنه ظاهرة إرهابية ،من دون أن يبذل جهدا من أجل التعرف على الاختلافات الثقافية والحضارية بين المجتمعات العربية المسلمة جنوبي المتوسط ،والمجتمعات الأوروبية.

هناك أسباب أخرى وعوامل أخرى أكثر عمقا ذات طابع اجتماعي وثقافي ،فالانجذاب نحو عالم يعتقد أنه يمكن أن يتنفس فيه بصورة أفضل ،ويمكن العيش فيه بلا خوف والهروب من الفاقة والفقر والبؤس اليومي أو يمكن تحقيق النجاح فيه والعودة إلى الوطن مرفوع الرأس ،فالصور المؤلمة والمحزنة للناس المعتقلين والموقوفين في "الجيكيراس" أو "لامبيدوزا "،هي دائما نفس الصورة لوجوه شباب ونساء مكبوتين ومحبطين قرروا أن يبلغوا أو يحصلوا على فرصة جديدة ،فيلقون أنفسهم في البحر.([3])

**المطلب الثالث : التحولات الجديدة للاتحاد من أجل المتوسط**

---

[1] – توفيق المديني ،**قمة "5+ 5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية** ،مرجع سابق.

[2] – توفيق المديني ،**نفس المرجع.**

[3] – بدرو كاناليس ،**العلاقة بين اتحاد دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي** ،بحث منشور في كتاب العلاقات العربية – الأوروبية ،(باريس :مركز الدراسات العربي،1997) ،ص 433.

1-الإتحاد من أجل المتوسط قبل الحراك العربي:

فكر الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" أثناء الاستعدادات لتولي بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي عام 2008م ،في تأسيس اتحاد جديد يضم الدول المطلة على البحر المتوسط فقط ،دون دول الاتحاد الأوروبي غير المطلة على ساحله ،غير أن المستشارة الألمانية" أنجيلا ميركل" احتجت وقتذاك على هذه الفكرة بقوة ،مما أدى إلى "قبول ساركوزي"بشمول الاتحاد جميع دول الاتحاد الأوروبي الـ27.

وتأسس بذلك الاتحاد من أجل المتوسط في قمة باريس يوم 13 يوليو 2008م،ليضم 43 دولة عضو ،حيث صرح "ساركوزي" في الجلسة الافتتاحية قائلا: "نحن نعلم جيدا أننا لن نتوصل إلى حل لجميع المشاكل بعد اجتماع واحد ،ولكننا سنبذل جهدنا لإيجاد البدائل المناسبة ،كما علينا أن نوجد سبلا تساهم في تحقيق السلام".([1])

وفي إطار القمة التي استضافتها الرئاسة الفرنسية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وحوض المتوسط والمفوضية الأوروبية ،أكدت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" على أن الاتحاد يضم جميع دول الاتحاد الأوروبي بما فيهم السويد وبولندا وألمانيا ،وهي دول لا تطل على ساحل الأبيض المتوسط وأضافت قائلة "تعتبر هذه القمة بداية ممتازة لمستوى جديد من التعاون ،وتعيد الروح إلى عملية برشلونة بديناميكية جديدة تماما".([2])

بدأت ردود فعل دول المتوسط حذرة عند طرح مبادرة ساركوزي ،وقد كان من أسباب الحذر أن المبادرة كانت مفاجئة وغامضة وليس لها مصداقية ،كما ارتبطت بالحملة الانتخابية كما سبق أن قدمنا ،ومع ذلك بدا اهتمام بالفرص المحتملة التي يقدمها ساركوزي في مجال مساعدة دول جنوب المتوسط في مجال الطاقة النووية السلمية وتوليد الطاقة البديلة غير الملوثة للبيئة ،وفي مقابل ذلك بدا أن أوروبا تنوي أن تؤكد ضمان حصولها على إمداداتها من الغاز ،التي ضعفت على الجبهة الروسية ،أي أن هناك مصالح متبادلة تجعل كل الأطراف حريصة على تبني المبادرة ،ولكن بقيت بعض العقبات وخاصة القضية الفلسطينية ،التي تمثل عقبة

[1] -بيرند ريجرت، دينا جودة ،**دول الاتحاد من أجل المتوسط بعد عام على التأسيس** ،متحصل عليه من الرابط : http://www.dw.com/ars-9106،(03 /2018/03).

[2] – بيرند ريجرت ،دينا جودة ،**نفس المرجع**.

كبيرة بسبب تعنت إسرائيل في التوصل إلى تسوية نهائية ،وأسهم ذلك في إبطاء حركة عملية برشلونة وربما كان من الأسباب الأساسية لشل حركتها.([1])

فضلا عن ذلك ،كانت هناك التنافسات في الجنوب التي أشعلتها الأزمات بين الصحراء الغربية والجزائر والمغرب ،وهي تنافسات قوية لا يمكن تجاهلها ،ولكن من الواضح أن كل ذلك لم يثن ساركوزي عن عزمه على المضي في مبادرته بكل قوة ،بل إنه يعتقد أن الإتحاد في شقه الاقتصادي سيساعد على التعجيل بحلول للمشكلات السياسية.

وعلى عكس كل الدول المعنية ،بدأت ليبيا بالترحيب بمبادرة "ساركوزي" ووجه العقيد "القذافي" اليها كلمات منتقاة ،ولكن بعد ذلك غير رأيه ،وانتقى كلمات أخرى مضادة لشجبها بقوة ، فقد طالب العقيد "القذافي" أمام الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) ،بأخذ مبادرة "ساركوزي" بجدية شديدة ،وفي مارس2008م ،صرح "القذافي" لوكالة الأنباء الليبية ،بأن فكرة إقامة تعاون حقيقي بين الدول المطلة على بحر واحد مثل البحر المتوسط ،تستحق التأييد ،بل إنه حرص على نجاح المبادرة وحذر من أنها "قد تتعرض للإجهاض أو التمييع" ،ثم تحمس القذافي أكثر ،حيث أبرز أنه يجب ألا تقتصر هذه المبادرة على الدول الأوروبية والأفريقية المطلة على المتوسط ،وانما يجب أن تكون حلقة وصل بين القارتين ،ولم ينس أن ينال من عملية برشلونة ،فأضاف: "لكيلا يتكرر نموذج برشلونة".([2])

بالنسبة للمغرب ،شدد عاهل المغرب على أنه من المهم لبلاده أن تعقد اتفاقا متقدما مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبي ،ثم أوضح الحاجة إلى المبادرة الجديدة لتتمشى بشكل ممتاز مع ما هو مطلوب من دعم عملية برشلونة ،وفي كلمة عاهل المغرب في 23 أكتوبر 2007م،أمام الرئيس الفرنسي ساركوزي قال: "لقد كانت سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي تدعيما لآمال المغرب في تحقيق وضع متقدم ،بإعطاء علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي البعد الاستراتيجي الذي تستحقه ،وهذا المشروع الطموح (الإتحاد من أجل المتوسط) ،سيكرس الدور الرائد لبلادنا في تقارب جانبي المتوسط ،وهذا الطموح الشرعي لاقى مساندة دائمة من المشاركة الدائمة لفرنسا في أعمال الاتحاد الأوروبي ،مع الاقتناع بأن الرئاسة الفرنسية القادمة للاتحاد الأوروبي ستسهم بشكل إيجابي في تحقيق هذا الهدف ،واضاف مخاطبا الرئيس الفرنسي: "لقد اتخذتم يا سيادة

[1] – احمد مختار الجمال ،**الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله** ،متحصل عليه من الرابط: http://mokhtarelgammal.typepad.com/articles.htm ،(2018/03/03).

[2] – احمد مختار الجمال ،**نفس المرجع**.

الرئيس مبادرة اطلاق مشروع جريء له رؤية ،وهو الإتحاد من أجل المتوسط ،فنحن مصممون على أن نستكشف معكم كل الفرص التي تسعى لدعم شراكة جديدة ومتقدمة ،قائمة على الابداع والتضامن لمواجهة التحديات العديدة لمجالات المتوسطي ،كما أن التحديات العديدة للعولمة تستدعي أن تنفذ بفاعلية سياسات الأمن الجماعي والتنمية المستدامة وادارة الثقافات والمعتقدات".

أما عن الجزائر ،فقد أكد الرئيس الجزائري بوتفليقة أن هناك عقبات لابد من التغلب عليها ،وخاصة تسوية الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني والصحراء الغربية ،وأنه لابد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط وخطوطه العامة ،وبين الآليات القائمة ،ثم قال في 4 ديسمبر 2007م أمام الرئيس ساركوزي: "أعرف يا سيادة الرئيس أنكم تروجون لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي تكرسون أنفسكم له ،والذي تدعون إليه بقوة وتفاؤل ،وقد ناقشناه ،فنحن في الجزائر نميل إلى الاسهام في تحقيقه إلى حد أن علينا ان نحدد مقوماته وأهدافه وكذلك المكان الذي سيحتله ،إلى جانب الآليات الموجودة بالفعل ،والتي جمعت معا الدول على جانبي المتوسط.

في مصر، احتاج الأمر الى التروي لمعرفة أبعاد المبادرة وأهدافها الخفية وليس فقط المعلنة ،وهل يمكن أن تؤثر على اتفاقية الشراكة وسياسة الجوار الأوروبية ،وما هي المزايا التي ستعود على مصر والمنطقة العربية، خاصة في النواحي الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتكنولوجية ،وهل هناك تنازلات سيتطلبها الانضمام إلى المبادرة ،خاصة أن الموقف غير واضح تماما من ضرورة حل المشكلة الفلسطينية أولا ،اذ يرى "ساركوزي كما تقدم ،أن حل هذه المشكلة ،أمر هام ،ولكنه لا يجب أن يكون عائقا أمام تنفيذ الاتحاد المقترح.([1])

هكذا إذا أقر الاتحاد من أجل المتوسط ،الذي كانت أهدافه المعلنة تحقيق السلام والاستقرار والنمو، وتنظيم مختلف جوانب التعاون والتنسيق السياسي ،بتقريب وجهات النظر وخلق مجالات تحاور من خلال سياسة حسن الجوار، وكذا التنسيق الأمني ،فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والهجرة السرية وتنسيق الجهود في مقاومة الجرائم الدولية.([2])

لكن مسار الاتحاد من أجل المتوسط تعطل إثر العدوان الإسرائيلي على غزة ،حيث جمدت الدول العربية كل نشاط متعلق بمتابعة مسار برشلونة.

---

[1] – احمد مختار الجمال ،**مرجع سابق.**

[2] – معز الباي ،**الاتحاد من أجل المتوسّط: مسار برشلونة–مسار العثرات** ،متحصل عليه من الرابط: http://rachedarfaoui.over-blog.com/ ،(2018/03/03).

وفي جوان 2009م ،استعادت الدول الأعضاء اجتماعاتها وخاصة منها دول جنوب وشرق المتوسط أي بعد ستة أشهر من التوقف ،حيث تم قبل ذلك زيارة "موراليس" وزير الخارجية الإسباني لتونس في ماي 2009م ،والتي كان الهدف منها دفع الاتحاد قدما ،بعد توقف العدوان على قطاع غزة.([1])

في جويلية 2009م ،انعقدت قمة انبثقت عنها مشاريع متعلقة بتنقية البحر المتوسط من التلوث، الطرقات البحرية، الطرقات البرية ،الحماية المدنية (الوقاية من الكوارث) ،المخطط الشمسي أو مشروع استخراج الكهرباء من الألواح الشمسية ،التعليم العالي والبحث العلمي ،مبادرة تطوير المؤسسات الاقتصادية.

وهكذا عادت الروح إلى الاتحاد على إثر إطلاق بعض المشاريع ذات علاقة بالبيئة والطاقات النظيفة في المغرب وتونس وغزة ،وكانت أهم المشاريع تتمثل في تزويد دول أوروبا بالكهرباء ،عبر محولات الطاقة الشمسية المركزة في دول الضفة الجنوبية ،وخاصة المغرب التي أعلنت عن طموحها في لعب الدور الأول في الاتحاد.([2])

2-الإتحاد من أجل المتوسط في ضل الحراك العربي:

بعد انتفاضة الربيع العربي و سقوط بعض الأنظمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،أصبحت الحاجة ملحة إلى مزيد من الخطوات لتعزيز العمليات الديمقراطية ،التي تفضي إلى حكومات تشاركية تستجيب لاحتياجات المواطنين ومطالبهم ،وتحقق عملية اللامركزية واحترام التبعية.

يعتبر الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتفاقم من جراء الفوارق الإقليمية ،السبب في رغبة التغيير التي عبر عنها الأفراد في بعض دول الضفة الجنوبية ،حيث تجري حاليا العديد من عمليات الإصلاح الدستوري باتجاه خلق مزيد من الديمقراطية ،وتتوازى خطوات البعض في اتجاه تحقيق مزيد من المشاركة السياسية على المستوى المحلي والإقليمي وبدعم من سياسة الجوار الأوروبية الجديدة.([3])

قد توفر التغييرات التي حدثت في بعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ،والناجمة عن إرادة شعبية قوية لإرساء الديمقراطية ،فرصا جديدة للتحول الديمقراطي على جميع المستويات ،ذلك أن عمليات الإصلاح الدستوري التي بدأت في العديد من الدول ،كتونس والمغرب ومصر على سبيل المثال ،يجب أن تساهم في تطوير الديمقراطية الإقليمية تدريجيا ،وذلك على أساس إطار تشريعي يعترف بالمبادئ والمعايير والقيم الديمقراطية

---

[1] – معز الباي ، **مرجع سابق.**

[2] – معز الباي ، **نفس المرجع.**

[3] – الجمعية الإقليمية والمحلية الاورومتوسطية ،**التقرير السنوي للجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية حول البعد الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط 2012** ،(بروكسل :البرلمان الأوروبي ،18فيفري2013) ،ص02.

التي تسمح بتداول الصلاحيات سواء على المستويين المركزي أو الإقليمي والمحلي ،لضمان حكم رشيد قادر على مواجهة التحديات وخصوصيات الأقاليم المختلفة.([1])

تحتاج عمليات اللامركزية إلى أن تتزامن مع تعزيز القدرات الإدارية والمالية والمؤسساتية للسلطات الإقليمية والمحلية والتمسك بمبدأ التبعية ،من خلال تحسين الكفاءة والحكم الرشيد .

في المغرب ،تمت الموافقة على تعديل دستوري شامل في استفتاء جويلية2011م ،حيث اشتمل هذا التعديل على تفويض محدد للسلطات ولامركزية النظام ،تخصيص الموارد بناءا على توصيات اللجنة الاستشارية للجهوية ،ويوجد حاليا 12جهة.

ينص الدستور الجديد أيضا ،على انتقال السلطة والموارد من المركز إلى الجهات ،ومنح السلطة للمجالس الإقليمية المنتخبة مباشرة من قبل الناخبين ،بدلا من الممثلين الجهويين للسلطة التنفيذية (الولاة)، وفيما يتعلق بعملية الإصلاح الجارية في المغرب ،بما في ذلك الشروط المتقدمة لتطبيق الجهوية ،ترحب الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو – متوسطية بمشروع القانون التنظيمي ،الذي سيؤدي إلى تنظيم إقليمي جديد.([2])

– بالنسبة لمواقف الإتحاد من أجل المتوسط حول الحراك الذي شهدته تونس:

تعتبر الرئيسة أن أحداث تونس ،قد أطلقت موجة صدمة حقيقية في عموم المنطقة ،وأنها تشير إلى وجود ضيق مشترك لدى سكان هذه المنطقة ،بالرغم من اختلاف الظروف بين بلد وآخر وتقول: "إن اللجنة السياسية تتعهد بدراسة هذه التطلعات الشعبية من جميع الجوانب ،ومناقشة أفضل السبل لتلبيتها".

وتشير إلى وجوب أن تتطرق الهيئة العامة للبرلمان الأوروبي في جلسة مارس كذلك إلى هذا الموضوع، حيث تذكر بأن جدول أعمال الهيئة العامة في حالته الراهنة يتصور مناقشة أربع نقاط هي:

– عملية جرد للاتحاد من أجل المتوسط
– معضلة الهجرة/الاندماج و الأمن البحري
– تحويل أداة الاستثمار والشراكة الاورومتوسطية إلى بنك لمنطقة المتوسط

[1] – الجمعية الإقليمية والمحلية الاورومتوسطية ،**مصدر سابق** ،ص04.

[2] - الجمعية الإقليمية والمحلية الاورومتوسطية ،**نفس المصدر** ،نفس الصفحة.

كذلك تقدر الرئيسة أن تطور الوضع بلبنان الذي شهد تغيرا جذريا لميزان القوى ،بعد سقوط حكومة الحريري يستحق اهتماما خاصا من الآن وحتى يحين موعد انعقاد الهيئة العامة ،وتأسف لغياب العضو اللبناني، "السيد جابر"، الذي استطاع إعلام اللجنة بالتطورات الأخيرة.([1])

قدم الرئيس تقريرا عن الطموحات الديمقراطية للشعب العربي ،الذي أدى إلى سقوط النظام التونسي في 26فيفري2011، لعقوبات الفصل VII من دستور الأمم المتحدة.

وتقدم نص التوصية بالإصرار على الحق في تكوين الجمعيات والاعتصام ،وحرية التعبير ،وعلى أهمية حرية التواصل في وسائل الإعلام ،بما في ذلك" Facebook"، و " Twitter " ،الذي كان لكل منهم دور في التعبئة الشعبية.

تم اعتماد النص المقترح من قبل الرئيس بعد المناقشة مع بعض التعديلات المتعلقة بالاستجابة لأزمة اللاجئين ،ودور المرأة في عملية الانتقال، وإشراك المجتمع المدني.([2])

- بالنسبة لمواقف الإتحاد من أجل المتوسط حول الحراك الذي شهدته سوريا:

هذا وقد كان هذا التبادل في وجهات النظر تمثيلا لفرصة من أوائل الفرص لتبادل أطراف الحديث ،والنقاش مع أعضاء من المجلس الوطني السوري ،الذي تم إنشاؤه حديثا في إسطنبول.

شرح كل من السيدين "حتاحت" و"القطلبي" ،أهداف المجلس الوطني السوري ،حيث تتضمن تكوين حكومة ديمقراطية شاملة في عقب الإطاحة بالرئيس الأسد ،وشدد عضوا المعارضة على استحالة فكرة إجراء مفاوضات مع النظام السوري ،الذي سبق ورفض الدخول في أي شكل من أشكال الحوار بإصرار.

ألقت المناظرات التالية الضوء على المأزق الذي يقع فيه المجلس الوطني السوري الآن ،حيث يطالب بحماية المجتمع الدولي للمدنيين ،من خلال فرض منطقة حظر جوي على سوريا ،بينما يرفض في الوقت نفسه أي شكل من أشكال التدخل العسكري الخارجي ،وقد أعرب معظم أعضاء اللجنة عن دعمهم للمجلس الوطني السوري ،ما عدا الوفدين الجزائري والإيطالي ،اللذين دعيا المجلس الوطني السوري إلى بدء مفاوضاته مع الحكومة السورية.

---

[1] - اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00- AP 100.784v01** ،(بروكسل :البرلمان الأوروبي ،الخميس27 يناير 2011) ،ص01.

[2] - اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00-AP 100.968v01** ،(روما: Palazzo Montecitorio ،الخميس 03مارس2011) ،ص01.

هذا وقد قوبل الاقتراح الذي تقدم به أفراد المعارضة ،لزيادة التعاون مع اللجنة السياسية للمجلس البرلماني الاورومتوسطية ،فيما يتعلق ببلاد المشرق برد فعل إيجابي من أعضاء اللجنة ([1])، كما دعى المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط لدعم التحولات الدمقراطية من ،خلال سياسة الجوار بما يضمن سيادة القانون واستقلال القضاء ،وتعددية وسائل الإعلام في مكافحة الفساد وتعزيز المجتمع المدني.([2])

في جلسة ثانية للجمعية ،شكك السفير التركي في إمكانية وجود حل سريع لهذه الأزمة، إذ أن "بقاء الديكتاتورية هو سيناريو ممكن".

أعرب السيد "بونتوسوغلو" عن أسفه ،لعدم وجود احتمالات للتوصل إلى حل للصراع و للآثار الإقليمية المترتبة عليه على حد سواء ،وأشار إلى أن الحرب الدائرة الآن ،منفصلة تماما عن دوافع الاحتجاجات الأولى في عام2011م،وأوضح بأن التحالف حول النظام السوري يتوطد بصورة أوضح.([3])

وقدم السيد "دوكرتي" ،من المديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع ،تقريرا مفصلا بالوضع الاجتماعي والاقتصادي الراهن في البلاد ،والذي تراجع حاليا إلى مستوى تنمية غير مسبوق منذ أواخر السبعينات (معدل البطالة الآن 50٪ و 6/1 من السكان يعيشون في الفقر المدقع) ،وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي التزم بالفعل بتسديد 5 مليارات يورو لمساعدة الشعب السوري ،داخل وخارج البلاد ،وأطلق الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة السورية منذ عام واحد وذلك لتوفير استجابة إقليمية لأزمة الإقليمية، مما يسمح للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من التدخل بشكل مشترك ،وبمرونة وسرعة ،استجابة للاحتياجات المتغيرة في لبنان وتركيا والأردن والعراق.

[1] – اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00-AP 100.985v01** ،(بروكسل: البرلمان الأوروبي ،الخميس 06أكتوبر 2011) ،ص01.

[2] – اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00-PE101.012v01** ،(بروكسل :البرلمان الأوروبي ،الخميس 24مارس2012)،ص01.

[3] - اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**نفس المصدر** ،نفس الصفحة.

ففي غضون فترة زمنية قصيرة جدا ،وصل الحجم الإجمالي للصندوق الاستئماني إلى 610 مليون يورو (570 مليون يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي وما يزيد عن 40 مليون يورو من 15 دولة من الدول الأعضاء) ،حيث تعهد مؤتمر لندن الذي عقد يوم 4 فيفري2012م،بتسجيل مبلغ قياسي بقيمة 10 مليار يورو(منها 07 مليار يورو من دول الاتحاد الأوروبي و03 من الدول الأعضاء).([1])

قدم الاتحاد الأوروبي 850 مليون يورو من المساعدات منذ بداية الأزمة و لا يزال متمسكا بالتوصل الى حل سياسي، كما أن التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا ،مثل مبادرة الرئيس "مرسي"، تعتبر أمورا إيجابية من أجل تنظيم مؤتمر جنيف الثاني.([2])

- بالنسبة لموقف الإتحاد من أجل المتوسط حول الحراك الذي تشهده مصر:

أبرز السيد "بونتوسوغلو" صعوبات الانتقال إلى الديمقراطية في مصر ،خاصة بعد العملية الدستورية المشكوك في أمرها والتي تمت في عام 2012م، كما شدد على الخلاف المتكرر بين الرئاسة والسلطة القضائية ،على النحو الذي ظهر في الأزمة المتعلقة بإعداد القانون الانتخابي ،حيث تعارض قرار المحكمة الإدارية مع المشروع الذي يؤيده الرئيس "مرسي".

هذا المشروع الذي لا يشمل اقتراحات حصة للمرأة والأقباط ،أو حظر تغيير الأحزاب بعد الانتخابات ،كما عزز التعديل الوزاري الأخير من قوة جماعة الإخوان المسلمين ،و لقد ساهم القانون الجديد بشأن المنظمات غير الحكومية وتمويلها أيضا في زيادة التوترات.

يهيمن عموما على المناخ السياسي في مصر جو من انعدام الثقة والانقسامات الداخلية ،حيث يرى السيد "بونتوسوغلو" أملا ضئيلا في إجراء انتخابات في وقت قريب.

كما تحدث نائب رئيس حزب الحرية والعدالة (الإخوان المسلمون) ،وعضو مجلس الشورى ،أن الاعتراضات على مسودة الدستور ،هي اعتراضات ذات طبيعة سياسية فقط ،وليست معادية للنص نفسه ،و ذكر أن هذا الدستور تم إقراره عن طريق الاستفتاء بأغلبية 64٪ من الأصوات ،ومع ذلك ،فهو يعترف بوجود

[1] – اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:AP101.638v01-00** ،(بروكسل :البرلمان الأوروبي ،الخميس29 فيفري2016)،ص ص.02،03.

[2] – اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:PEAP101.450v01-00** ،(بروكسل: البرلمان الأوروبي ،الخميس 20يونيو2013)،ص03.

انقسام في مصر مع إعطاء تقييم إيجابي للوضع ،معربا عن ثقته في قدرة الشعب المصري على تجاوز الصعوبات الحالية.([1])

لقد أكد السيد نائب رئيس حزب الحرية و العدالة ،على أن السيادة الكاملة للشعب المصري ،وستعقد الانتخابات في أكتوبر أو نوفمبر ،و ردا على سؤال حول إدانات المنظمات غير الحكومية في الآونة الأخيرة، فقد أكد على استقلال السلطة القضائية ،بالإضافة إلى ذلك ،يتطلب القانون الجديد بشأن المنظمات غير الحكومية شفافية التمويل الأجنبي واحترام السلامة العامة ،وما يبرر ضرورة وضعه هو أهمية المبالغ المالية الملتزم بتحويلها.

أما من حيث حقوق الإنسان ،فبواعث القلق الرئيسية بالنسبة للمصريين تتجلى في انعدام الأمن ،لا سيما فيما يتعلق بإفلات المؤيدين السابقين للرئيس مبارك من العقاب ،والذين يتحركون بالأسلحة القادمة من ليبيا ووسائل أخرى غامضة.

كذلك فقد تمحور النقاش حول دور المجتمع المدني في مصر ،ووتيرة سير العملية الديمقراطية والحاجة إلى أن تؤخذ انتقادات مراجعي الحسابات على محمل الجد ،كما تدخل أعضاء الوفد الأردني لصالح نظيرهم المصري، وذكروا بأن الحكومة منتخبة ديمقراطيا ،ورغم قبولهم بمخاوف الاتحاد الأوروبي ،إلا أنهم يرفضون أي تدخل ويدافعون عن حق الشعب في تقرير المصير ،وبحسب رأيهم يجب انتظار الوقت اللازم للانتقال إلى الديمقراطية. ([2])

كنتيجة عامة لما سبق ذكره ،فإن أهم النقاط التي تم التطرق اليها من خلال الاجتماعات المنعقدة من طرف هيئات الإتحاد من أجل المتوسط ،تصب في نطاق واحد يمكن أجماله في نقاط هي :

أ- يتعين على الاتحاد الأوربي أن يواصل ويستمر في أن يكون الشريك الاستراتيجي الرئيسي للبلدان في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط ،وبالتالي يجب أن يكون قادرا على مساعدة تلك البلدان على تحديد مسار واضح للمستقبل الاقتصادي ،ووضع الأسس لتحسين الحكم والإدارة فيما يتعلق بسيادتهم الخاصة ،لذا فالاتحاد من أجل المتوسط ،يعرب عن احترامه العميق لشعوب جنوب البحر الأبيض المتوسط ،الذين يرفعون

[1] – اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**مصدر سابق** ،نفس الصفحة.

[2] – اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**نفس المصدر**،ص01.

لواء التعددية والديمقراطية السياسية والحريات الأساسية واحترام الإنسان وادانة جميع أشكال العنف وانتهاك حقوق الإنسان.([1])

ب- يمكن للمدن والأقاليم أن تساهم كثيرا في خلق مجتمع أورومتوسطي ،شكل بفضل إعلان برشلونة ،وسياسة الجوار الأوروبية ،والاتحاد من أجل المتوسط ،وذلك استنادا إلى مناخ من الثقة المتبادلة، وبالتالي التغلب على الصراعات التاريخية والحالية ووضع الأسس لتعاون أوثق بين شعوبنا .

ج- يتعين على الشراكة الأورومتوسطية القيام باستثمارات ضخمة ،لتعزيز الديمقراطية والتنمية الإقليمية ،التي تجري حاليا في عدد من دول جنوب المتوسط.([2])

د- تقدم الإصلاحات الجارية فرصة لدعم المدن والمناطق ،سياسيا وماليا .

هـ- تعزيز التعاون بين دول الجنوب بدعم من مخصصات مالية تقدمها سياسة الجوار الأوروبية.

و- ينبغي تعزيز التكامل الاقتصادي ،وذلك ضمن صلاحيات كل بلد ،فإمكانية التكامل الاقتصادي في جنوب البحر الأبيض المتوسط ،أمر أساسي للضفاف الثلاثة ،حيث يمكنها أن تساعد على خلق فرص عمل جديدة .

ر- يعتبر إنشاء نوع جديد من الشراكة بين السلطات المحلية والإقليمية الأورو متوسطية والجهات المانحة والمستثمرين الأوروبيين الدوليين ،من الأولويات لضمان التنمية الإقليمية المستدامة والمتوازنة ،لذلك لابد من دعوة المؤسسات المالية مثل البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ،لتركيز تداخلاتهم على الاحتياجات المحلية ،بما في ذلك دعم العمل والحصول على الخدمات الأساسية وتمويل مشاريع البنية التحتية.([3])

[1] – اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**مصدر سابق** ،نفس الصفحة.

[2] – اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**نفس المصدر**،ص02.

[3] – اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**نفس المصدر** ،ص ص.16،17.

**المبحث الثاني :السياسات الأورو متوسطية في مواجهة الحراك العربي**

إن معظم السياسات في المنطقة المتوسطية ،بما تحتويه من مبادرات ومشاريع مشتركة ،تنبع أساسا في بادئ الامر من الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ،وهنا نقصد بذلك الإتحاد الأوروبي وما يضمه من دول محاذية للبحر الأبيض المتوسط ،فدول جنوب المتوسط وفق الرؤية الأوروبية هي منبع التهديدات الأمنية ،ما يستوجب مواجهتها والقضاء عليها.

**المطلب الأول: الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود**

ركزت معظم المشروعات المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ،وحكومات دول شمال و شرق البحر الأبيض المتوسط ،على منع المهاجرين غير الشرعيين من التسلل إلى أوروبا ،سواء عن طريق إنشاء معسكرات احتجاز، أوعن طريق ترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

كما سعت هذه الجهود إلى تدعيم الاتفاقات الأمنية المشتركة الثنائية أو الجماعية ،بين الدول الواقعة على ضفتي المتوسط ،التي تتيح الدعم المادي واللوجيستي لحكومات شمال أفريقيا ،وكذلك اتخاذ إجراءات أمنية جديدة لتشديد الرقابة على الحدود ،والرفع من قدرات الحراسة ،وتعقب المهربين والمهاجرين أنفسهم ،بالإضافة إلى إنشاء بنك معلوماتي أوروبي للإنذار المبكر للسلطات الأمنية بوجود مهاجرين غير شرعيين داخل أوروبا.([1])

يمكننا كذلك فهم خطط العمل ،التي تم طرحها في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة تجاه دول جنوب أوروبا وشرقها ،فعلى الرغم من وجود جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية في خطط العمل هذه ،فقد كان الهدف الرئيس لها هو خلق بيئة مناسبة اقتصاديا واجتماعيا في تلك الدول ،بما يقلل تدفق الهجرة إلى أوروبا ،وفي الوقت نفسه الحصول على التزامات جادة من حكومات هذه الدول بمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا .([2])

وفي سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا ،قررت الدول الأوروبية الأعضاء تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تعرف باسم الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود"FRONTEX".

---

[1] - Leonard Sarah, **EU Border Security and Migration into the European Union: FRONTEX and Securitization Through Practices**, (Paris –France: The Author(s) Copyright ,Vol. 19, No.02, June 2010), pp.232-238.

[2] - Leonard Sarah, **ibid** , Loc. Cit.

وقد تم تأسيس هذه الوكالة في 26 أكتوبر 2004م بهدف رئيسي ،وهو دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية ،فيما يتعلق بالحدود الخارجية الأوروبية ،وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتوسع الاتحاد الأوروبي والربط الأوروبي المباشر بين المهاجرين والإرهاب ،في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م.([1])

وقد بدأت هذه الوكالة العمل بالفعل في أكتوبر2005 م ،حيث أسست مركزها الرئيسي في (وارسو)، وتمثلت مهمتها الأساسية في حراسة الحدود ،لا سيما ساحل البحر المتوسط ،وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء ،وبالتوازي مع تأسيس وكالة فرونتكس، أصدرت الدول الأوروبية ما عرف باتفاقية دبلن في العام 2003م ،وذلك بهدف التعامل مع طلبات اللجوء السياسي ،وعدم تمكين طالبي اللجوء إلا بالتقدم إلى دولة واحدة فقط من دول الاتحاد الأوروبي ،وتمثل حجر الزاوية في اتفاقية دبلن ([*])في تأسيس نظام لإعادة التوزيع ،بهدف التعامل مع طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين ،بناءا على قاعدة أو مبدأ "الدولة الأولى التي تستقبل المهاجرين"،حيث يلقي هذا المبدأ المسؤولية الكاملة على هذه الدولة ،أول دولة أوروبية تطأها قدم المهاجر غير الشرعي ،أو اللاجئ في فحص طلبات اللجوء السياسي وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم الأصلية.

تنفذ فرونتكس مهمتها من خلال المهام والواجبات المحددة في اللائحة التأسيسية والنصوص المعدلة اللاحقة ،والتي أشارت إلى ستة مجالات رئيسية هي:

– تنسيق التعاون التنفيذي: حيث كلفت الوكالة بتنسيق العمليات المشتركة بين الدول النامية على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

– التدريب: وذلك من خلال دعم تدريب حرس الحدود الوطنيين

– تحليل المخاطر: من خلال وضع نموذج تحليلي متكامل مشترك ،وتصميم مخطط تحليلات للمخاطر.

---

[1]– Leonard Sarah ,**op.cit**, Loc. Cit.

[*] – تشمل «**اتفاقية دبلن**» البلدان التالية: بلجيكا ، بلغاريا ،قبرص ،الدنمارك ،إسكتلندا ،فنلندا ،فرنسا ،اليونان ،إيرلندا ،إيطاليا ،لاتفيا ،ليتوانيا ،لوكسمبورغ ،مالطا ،هولندا ،بولونيا ،البرتغال ،رومانيا ،سلوفاكيا ،سلوفينيا ،إسبانيا ،بريطانيا ،السويد ،التشيك ،ألمانيا ،هنغاريا ،النمسا ،أما النرويج وأيسلندا فهما غير مشمولتان في هذه الاتفاقية.

– متابعة البحوث: تتم متابعة التطورات في البحوث ذات الصلة بمراقبة الحدود الخارجية ،ونشر هذه المعلومات على اللجنة والدول الأعضاء.

– إدارة المعدات التقنية: يتم الاحتفاظ بسجل مركزي للمعدات التقنية للدول الأعضاء ،وتقديم المساعدة التقنية والتنفيذية إلى الدول الأطراف على الحدود الخارجية .

– التعاون في مجال العودة: دعم الدول الأعضاء في تنظيم عمليات العودة المشتركة للمهاجرين.

ومع ذلك ،فقد تم تفصيلها واستكمالها من خلال اللائحة 2007/863 ،التي منحت الوكالة مسؤولية إنشاء فرق التدخل السريع للحدود "RABITs".

كما أتاح ذلك للوكالة وللأطراف المتعاقدة إمكانية نشر"RABITs" لفترة زمنية محدودة ،وذلك بناءا على طلب دولة عضو تواجه ضغوطا استثنائية وملحة على الحدود الخارجية".([1])

نتيجة للتحديات الهيكلية الداخلية والخارجية المحددة في وثائق المفوضية الأوروبية ،تم تعديل اللائحة التأسيسية لـ"Frontex" مرة أخرى في عام 2011 ،وقد تم منح تفويض ومهام جديدة لفرونتكس ،ما امدها بمزيد من الوضوح واليقين القانوني ،من خلال تقديم درجة عالية من التفصيل في اللائحة المعدلة لفرونتكس فيما يتعلق بولاية ومهام الوكالة.

مع الإقرار بأن جميع التغييرات المعتمدة هي بنفس القدر من الأهمية ،يمكن عرض المهام المستحدثة لفرونتكس والتي هي :

– التعاون التشغيلي: تكلف الوكالة بوضع خطة تشغيلية "OP" ،بالتعاون مع المحطة المضيفة للعمليات المشتركة،وترشيح ضابط تنسيق للعمليات المشتركة ،مع وضع مدونة قواعد السلوك لعمليات العودة المشتركة .

– تحليل المخاطر: تكلف الوكالة بوضع نظام للمعلومات ،يتيح تبادل المعلومات بسرعة وموثوقية فيما يتعلق بالمخاطر الناشئة على الحدود الخارجية.

– إدارة الموارد المجمعة: إمكانية المشاركة في تأجير المعدات التقنية الخاصة بمجموعة مشكلة من فرق حرس الحدود الأوروبية "EBGTs" ،من خلال إجراء مفاوضات مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بمساهماتها

[1] - SA, TM, MTHJ, IMN, TSVB, ANKB, **External Evaluation of the agency under art,** (warcho :Poland, 33 of the Frontex regulation final report ,2015) ,p20.

في مجموعة المعدات التقنية ،و يتم ذلك بإبلاغ البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بالموارد التي تستأجرها الدول الأعضاء .

– التدريب: يحتاج موظفو فرونتكس و"EBGTs" ،إلى تلقي التدريب المناسب فيما يتعلق بقوانين الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي ،و يتم ذلك من خلال وضع منهج أساسي مشترك لتدريب حرس الحدود ومراقبة تنفيذه ،ووضع برنامج تبادل يسمح لحراس الحدود بالعمل مع زملائهم في دول أخرى .

– البحث والتطوير: تقوم فرونتكس برصد التطورات التي تحدث في البحوث ذات الصلة بمراقبة الحدود الخارجية ومراقبتها على نحو استباقي ،ونشر هذه المعلومات على اللجنة والمشاركين .

– الحقوق الأساسية: كلفت الوكالة بوضع استراتيجية للحقوق الأساسية وتنفيذها ،وكذلك آليات مراقبة وضمان التنفيذ الكافي والمتناغم للأحكام المنصوص عليها .

– تجهيز ونقل البيانات الشخصية: تكلف الوكالة بالتجهيز وفقا للمبادئ المناسبة والضرورية ،ونقل البيانات الشخصية إلى المؤسسات ذات الصلة .

– تيسير التعاون التنفيذي والتعاون مع السلطات المختصة في البلدان النامية: بما في ذلك إمكانية نشر ضباط اتصال في البلدان النامية وإمكانية تقديم المساعدة التقنية.([1])

في صلب البعد الخارجي لسياسة "العدالة والشؤون الداخلية"، تم إدراج تسيير الحدود ضمن معظم خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية ،والتي تتضمن بدورها إجراءات وتدابير خاصة في هذا المجال ،مثل تدريب حراس حدود مدنيين وتدابير أخرى لجعل وثائق السفر أكثر أمانا ، كما تهدف تلك التدابير إلى "تسهيل انتقال الأشخاص مع الحفاظ على المستوى العالي للأمن أو تحسينه أكثر ،حيث تمول سياسة الجوار الأوروبية، باعتبارها وسيلة للتعاون عبر–الحدودي ،عملية تسيير الحدود ،من خلال برامج مشتركة تم وضعها بين أعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة التي تشترك مع الاتحاد في الحدود البرية أو البحرية ،وبتعبير آخر ،أصبحت قضية تسيير الحدود إحدى المجالات الهامة لسياسة "العدالة والشؤون الداخلية" في بعدها الخارجي ،كما أن تسيير الحدود الآن يتم تمويله في إطار الوسائل المتاحة على صعيد العلاقات الخارجية للجماعة الاوروبية.

في هذا الصدد ،يشكل العمل التنسيقي بين الاوروبول والفرونتكس ترتيبات التعاون القائم والمقنن سابقا بين دول الاتحاد الاوروبي ،حيث نشأ هذا التعاون التنسيقي على أرض الواقع بين جماعات وفرق العمل

[1] – SA, TM, MTHJ, IMN, TSVB, ANKB, **op.cit** , loc.cit.

المختصة ،والمكونة من كبار الضباط أو اولئك المكلفين بتطبيق وإنفاذ القانون لدى الدول الاعضاء للاتحاد ،بدلا من خيار التطور من الأسفل إلى الاعلى.([1])

في الحقيقة ،يتم الترويج للتعاون في مجال نقل قضايا الشرطة وتسيير الحدود لدى الجيران المتوسطيين بغرض يتم بطريقة اختيارية ،من خلال منطق "المشروطية" التي تدفع بالجيران إلى ترقية البنى المعنية لتطبيق قوانينهم من منظور أمني ،يعمل على تتبع التحليل العقلاني لموازين الربح والخسارة ،في حين أن منطق "الجتمعة" يصر على خلق الشبكات وتعزيز التعاون في مجالي الشرطة والقضاء بالطريقة ،التي من شأنها أن تعزز البنى الديمقراطية للدول المجاورة.([2])

تدل هذه الفكرة الأخيرة على تبادل أفضل للممارسات ،فعملية "جتمعة" الفواعل عبر مختلف المنتديات والشبكات ،يؤدي أحيانا إلى خلق جماعات أمنية (مأسسة قضايا الشرطة وتسيير الحدود) ،كما أن منطق "الجتمعة" هذا سبق وأن أعيد طرحه في بلاغ المفوضية الأوروبية خلال سنة2007م.

بالنسبة الدول التي على خط المواجهة المباشرة مع الهجرة ،فقد أعربت عن عدم رضاها عن اتفاقية دبلن المعدلة في 2013م،والتي ستدخل حيز التنفيذ في عام 2015م، لأنها لا تحقق عدالة في توزيع أعباء تدفقات الهجرة على الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقد تساءل وزير خارجية اليونان، "إيفانجيلوس فينيزيلوس"،بشكل استنكاري "لماذا دولة تعدادها 10ملايين نسمة عليها أن تتعامل وحدها مع مليون ونصف مليون لاجئ"،وذلك في إشارة منه إلى تنكر باقي الدول الأوروبية لمشاركتها في عبء هذه المشكلة ،وكانت إيطاليا قد قدمت مقترحا ،في قمة المجلس الأوروبي ،لجعل التعاون في قضايا الهجرة شرطا مسبقا لتعاون دول الاتحاد الأوروبي في مجالات التجارة والسياسة الخارجية ،وهو ما تم تجاهله في القمة من باقي الدول الأوروبية .

[1] – آمال حجيج ،**نحو قوة اورومتوسطية للشرطة وتسيير الحدود**،(جامعة قاصدي مرباح :"دفاتر السياسة والقانون،العدد11،جانفي 2015)،ص259.

[2] – آمال حجيج ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

أجل القادة الأوروبيون اتخاذ أية قرارات حاسمة تجاه الهجرة ،وذلك في محاولة منهم لتجنب هذه القضية الحساسة ،قبيل الانتخابات البرلمانية الأوروبية في منتصف ماي2014م ،خاصة في ضوء ارتفاع معدلات البطالة وزيادة المشاعر المعادية للمهاجرين في أوروبا.([1])

يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى الخبرة الإيطالية في التعامل مع ملف الهجرة واللجوء السياسي قبل ثورات الربيع العربي وبعدها ،لكي نستوعب مدى خطورة هذا الأمر على الاتحاد الأوروبي ،فقد اتخذت إيطاليا العديد من التدابير والإجراءات التي حاولت من خلالها تقييد وتقليل معدلات الهجرة إليها ،ففي سنة 2009 ،أصدرت السلطات الإيطالية قانونا يسمح لها بمعاقبة أي مهاجر غير شرعي يدخل الأراضي الإيطالية ويرفض المغادرة بالسجن لمدة تتراوح ما بين عام وأربعة أعوام ،وغرامة تزيد على 10 آلاف يورو وترحيل قسري إلى موطنه الأصلي ،إلا أن محكمة العدل الأوروبية أصدرت حكما في أفريل 2011م ،يرى أن القانون الإيطالي يتعارض مع المبادئ والقوانين الأوروبية التي تعلي من قيم وحقوق الإنسان الأساسية.([2])

مع تزايد أعداد المهاجرين بشكل غير مسبوق بعد ثورات الربيع العربي ،اتخذت إيطاليا العديد من الإجراءات ،منها سياسة ترحيل المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية ،وإصدار تصاريح إقامة دائمة تسمح للمهاجرين باستخدام تأشيرة شينغن للنفاذ إلى باقي الدول الأوروبية ،وخاصة فرنسا ،وهو الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى الرد بعدم السماح بالنفاذ إلى أراضيها إلا لمن يمتلكون جوازات سفر سليمة ،وترحيل ذوي الأوراق غير السليمة إلى إيطاليا .

إيزاء المطالبات الإيطالية المتكررة من باقي دول الاتحاد الأوروبي ومن المؤسسات الأوروبية ،بتوزيع عادل لعبء وتكلفة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين ،وشعور إيطاليا بالإحباط بسبب عدم الاستجابة لهذه المطالب ،لوح وزير الداخلية الإيطالي بفكرة الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي.([3])

---

[1] – Matina Stevis, **EU Leaders Diverge on Migration Policy: Debate Put Off Until December, With No Mention of Additional Funds,** Obtained from the link: http://online.wsj.com/news/articles , (Access Date 05/03/2018).

[2] – Eur Activ, **Top Court Throws out Italian Law Making Illegal Immigration a Crime** , Obtained from the link: http://www1.adnkronos.com/ign/aki/english/security/eu-top-court-throws-out-italian-law-making-illegal-immigration-a-crime_311952970935.html : (Access Date 05/03/2018).

[3] –The Economist, **Italy and Immigration: Take My Migrants, Please** ,Obtained from the link: http://www.economist.com/node/18561247 , (Access Date: 05/03/2018)

إن تزايد أعداد المهاجرين إلى إيطاليا ،أدى إلى تزايد أعداد مراكز الاحتجاز الإيطالية وزيادة عدد التجاوزات في حقوق المهاجرين واللاجئين السياسيين ،وهو الأمر الذي دفع المفوضية الأوروبية إلى التهديد في أواخر عام 2013م،بتقليص المساعدات الأوروبية المخصصة لإيطاليا لمواجهة قضية الهجرة غير الشرعية في حال عدم توفيرها لظروف استقبال إنسانية وكريمة للمهاجرين وطالبي حق اللجوء.([1])

جاءت تصريحات رئيس الحكومة الإيطالية "ماتيو رينزي" ،في شهر جوان 2014م،مخاطبا مؤسسات الاتحاد الأوروبي:"إن كانت دراما رسو المهاجرين على الشواطئ الإيطالية ليست من اختصاص الاتحاد الأوروبي ،فاحتفظوا بعملتكم النقدية".

على الرغم من أن فرونتكس شهدت مزيدا من الاهتمام الإعلامي ،في الآونة الأخيرة ،بسبب تدخلها في منطقة البحر المتوسط في أعقاب الأزمة الليبية ،ولنشرها لأول مرة فريق تدخل سريع على الحدود التركية–اليونانية ،إلا أنها تعرضت لانتقادات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان الأوروبية ([2]) ،بالإضافة إلى ذلك ،علق العديد من المحللين على محدودية تأثير فرونتكس في الحد من الهجرة غير الشرعية بسبب ضعف ميزانيتها ،حيث وصل حجم ميزانيتها 86 مليون يورو فقط خلال سنة 2013 ،علاوة على ذلك ،تعتمد الوكالة على مساهمات ودعم الدول الأوروبية الأعضاء فيها ،وهو ما يعني أنها لا تمتلك أدواتها الفنية ،بل تستعير فقط ما تقدمه الدول الأعضاء الثماني والعشرون في الاتحاد الأوروبي.([3])

**المطلب الثاني: نظام قاعدة بيانات بصمة اللجوء في الاتحاد الأوروبي**

منذ تأسيسها في عام 2003م،أثبتت" EURODAC "،أنها أداة بالغة الأهمية من خلال تقديمها أدلة لمقارنة بصمات الأصابع من أجل المساعدة في تحديد الدولة العضو المسؤولة عن فحص طلب

---

[1] –الوكالة المستقلة للأنباء، **المفوضية الأوروبية تهدد إيطاليا بتقليص مساعداتها الخاصة بمواجهة الهجرة غير الشرعية** ،متحصل عليه من الرابط:
http://ar.aswataliraq.info/.(s(xzirl345u1js3a45z3hdthuf))/default1.aspx?page=article_page&id=325944&l=1، (05/03/2018).

[2] – Helena Ekelund, **The Establishment of FRONTEX: A New Institutional Approach**, (Journal of European Integration/Revue d'Integration European, vol. 36, no. 12, 2014), p.100 ,Obtained from the link: http://www.lunduniversity.lu.se/lup/publication/4331108 , (Access Date 05/03/2018).

[3] – Eur Activ ,**Athens Vows to Push for Integrated Migration Policy** ,Obtained from the link: http//www.euractiv.com/eu-elections-2014 , (Access Date 05/03/2018).

اللجوء المقدم في الاتحاد الأوروبي ،حيث يكمن هدفها الأساسي هو السهر على خدمة لائحة دبلن رقم: 2013/604م ،وتشكل هاتان الأداتان معا ما يشار إليه عادة باسم "نظام دبلن".

يتم وضع حدود زمنية لبيانات بصمات الأصابع من أجل نقلها ،مما يقلل من الوقت المنقضي بين أخذ وإرسال بصمات الأصابع إلى الوحدة المركزية لنظام قاعدة بيانات بصمة اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

كما يضمن هذا النظام التوافق التام مع تشريعات اللجوء ويعالج بشكل أفضل متطلبات حماية البيانات ،ما يسمح للسلطات الأمنية في الدول الأعضاء واليوروبول بمقارنة بصمات الأصابع المرتبطة بالتحقيقات الجنائية ،مع تلك الواردة بنظام قاعدة بيانات بصمة اللجوء في الاتحاد الأوروبي ،فقط لغرض الكشف والتحقيق حول الجرائم الخطيرة والإرهاب ،تحت ظروف محكومة بصرامة وضمانات محددة على وجه الخصوص ،من خلال تضمين شرط للتحقق من جميع قواعد البيانات الجنائية المتاحة أولا ،وكذا عمليات التفتيش عن أخطر الجرائم ،مثل القتل والإرهاب ثانيا.

بالإضافة إلى ذلك ،قبل إجراء فحص نظام قاعدة بيانات بصمة اللجوء في الاتحاد الأوروبي ،يجب على السلطات الأمنية إجراء مقارنة لبصمات الأصابع ضد نظام معلومات التأشيرة ،لكن في بعض الحالات قد لا يتم إجراء عمليات التحقق بشكل صحيح تؤدي الى غياب النتائج المرجوة من النظام فلابد من استيفاء جميع شروط الوصول.([1])

نظرا للعدد الكبير من الوافدين منذ بداية أزمة الهجرة واللاجئين في عام 2015م،أصبحت بعض الدول الأعضاء مكتظة ببصمات الأصابع لجميع الذين وصلوا بشكل غير منتظم إلى الاتحاد الأوروبي على الحدود الخارجية ،والذين انتقلوا عبر الاتحاد الأوروبي في طريقهم إلى وجهتهم المفضلة ،ونتيجة لذلك ،ظل الآلاف من المهاجرين و اللاجئين غير مرئيين في أوروبا ،بما في ذلك الآلاف من القاصرين غير المصحوبين بذويهم ،وهو وضع يسهل التنقلات الثانوية والحركات غير المصرح بها ،والإقامة غير النظامية داخل الاتحاد الأوروبي.

يمنح اللجوء للأشخاص الفارين من الاضطهاد أو الأذى الجسيم في بلدهم ،وبالتالي فهم يحتاجون إلى الحماية الدولية ،فاللجوء حق أساسي منحه يعتبر التزام دولي ،تم الاعتراف به لأول مرة في اتفاقية جنيف لعام

[1] - Migration And Home Affairs, **Common European Asylum System** ,Obtained from the link: https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/asylum_en , (Access Date 15/04/2018).

1951م ،بشأن حماية اللاجئين في الاتحاد الأوروبي ،وهي منطقة يتمتع مواطنوها بحرية التنقل كونها ذات حدود مفتوحة ،نتيجة لذلك تتشارك البلدان نفس القيم الأساسية ،وهي بذلك تحتاج إلى اتباع نهج مشترك لضمان مستويات عالية من الحماية للاجئين ،كما يجب أن تكون الإجراءات في الوقت نفسه عادلة وفعالة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.([1])

مع وضع هذا في الاعتبار ، فقد التزمت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء نظام اللجوء الأوروبي المشترك كجزء من حزمة الإصلاح الأولى في ماي 2016م ،حيث قدمت اللجنة اقتراحا لتعزيز"EURODAC" ،ليعكس التغييرات في مقترح تنظيم دبلن ،والتأكد من استمرار تقديم دليل مقارنة بصمات الأصابع الذي تحتاجه لأداء وظيفتها ،بالإضافة إلى ذلك ،نظرت اللجنة أيضا في اقتراحها لاستخدام معرفات بيومترية أخرى من أجل إستعمالها في "EURODAC" ،مثل التعرف على الوجه وتجميع الصور الرقمية ،لمواجهة التحديات التي تواجه بعض الدول الأعضاء في أخذ بصماتها لأغراض" EURODAC".

كما يوسع هذا المقترح نطاقه لأغراض تحديد هوية رعايا البلدان الثالثة ،الذين يقيمون بصورة غير قانونية وأولئك الذين عبروا الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل غير منتظم ،حيث يساهم بطريقة فعالة في إجراءات العودة ،وعلاوة على ذلك ،فإن الاقتراح:

– يقدم الالتزام بأخذ بصمات الأصابع ومعرف الهوية البيومترية الإضافية – صورة الوجه – وقد تم تحديد أدنى حد للسن من أجل أخذ بصمات الأصابع إلى 6 سنوات.

– يسمح بتخزين جميع فئات البيانات الثلاثة ،ومقارنتها والاحتفاظ ببيانات بصمات الأصابع من أجل إقامة رعايا الدول الثالثة ،الذين يقيمون بصفة غير قانونية ،أو رعايا الدول الثالثة الذين عبروا الحدود الخارجية بشكل غير منتظم ،والذين لا يطالبون بطلب اللجوء لمدة 5 سنوات.

تجري حاليا مناقشات حول المقترحات الفردية وتتبع منهجًا شاملاً لحزمة الإصلاح.([2])

**المطلب الثالث: مشروع المسعى النشط للحلف الأطلسي**

لقد أطلق حلف الشمال الاطلسي مبادرة "المسعى النشط" مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،و تهدف عملية المسعى النشط لمكافحة الإرهاب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ،حيث تبنى الحلف

[1] – Migration And Home Affairs ,**op.cit.**

[2] – Migration And Home Affairs, **Identification of applicants (EURODAC)**, European Commission ,Obtained from the link: https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/asylum/identification-of-applicants_en. , (Access Date 15/04/2018)

سياسة عسكرية دفاعية لمكافحة الإرهاب واكثر تفاعلا من تلك التي تبنته الولايات المتحدة الامريكية في حربها على الارهاب مباشرة بعد 11 سبتمبر 2001م ،و قد أسهم في المراقبة والاستخبارات عبر عملية" المسعى النشط" ،التي تطورت ضمن منتدى استشاري لتحسين التعارف مع بلدان المنطقة من خلال أمن الشحن التجاري و منع تهريب المخدرات و انتشار اسلحة الدمار الشامل .

هذا المنتدى الاستشاري ،يعد وحدة استخباراتية متخصصة تابعة للمركز الاستخباري ،المؤسس لتحليل المعلومات المدرجة كخطوة لمكافحة الإرهاب .

لقد تم وضع و تفعيل مبادرة "المسعى النشط "،من طرف الحلف في أكتوبر 2001م،مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر ،كرد فعل مباشر منه على هذه العمليات ،باعتبارها أحد الإجراءات الثمانية التي اتخذها الحلف في 2001/01/04م،وبطلب من الولايات المتحدة لدعمها ضد الهجمات الموصوفة بالإرهابية ،و ذلك وفقا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف ([1]) ،حيث تتمثل تلك الإجراءات الثمانية المشار اليها في مايلي:

- مضاعفة تقاسم المعطيات و المعلومات و دعم التعاون بينها.
- تقديم المساعدة بحسب الحاجة و القدرة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم أمن المنشئات بالولايات المتحدة.
- ضمان استبدال بعض وسائل الحلف لدعم عمليات مكافحة الإرهاب.
- إعطاء رخص استعمال الفضاء الجوي للطائرات الأمريكية الحربية في مواجهة الإرهاب.
- ضمان الدخول للموانئ و المطارات الخاصة بدول الحلف للقوات الأمريكية من اجل مواجهة الإرهاب .
- نشر جزء من قوات الحلف البحرية بالمتوسط في ناحيته الشرقية ،وكذا طائرات "الأوكس" بأمريكا.
- قيادة مشتركة للعمليات بين أعضاء الحوار و الحلف لاحتواء الإرهاب.

لقد وسعت مبادرة المسعى النشط لمكافحة الإرهاب في المتوسط ،لتغطي المنطقة ككل ابتداء من 2003م ،بعد بداية انتشارها في المتوسط الشرقي في أكتوبر2001م،كإجراء رادع ،مراقب ومساند للتدخل

[1] – تباني وهيبة ،**الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي :دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص دراسات متوسطية مغاربية ،(تيزي وزو :جامعة مولود معمري ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية2010/2009) ،ص159.

الأمريكي في أفغانستان ويوجد المقر الذي من خلاله يتم إدارة وتسيير عملية "المسعى النشط" بمدينة "نابولي" الإيطالية ،أين يتواجد مقر القوات البحرية للحلف الجنوبي.([1])

تركز عملية المسعى النشط على حماية الشحن والنفل البحري وتامين الموانئ والممرات البحرية ،وكرست للعمليات الاستخباراتية المشتركة عبر"OAO" ،لتطوير جهود مراقبة النقل البحري التجاري في كافة أنحاء المتوسط واستهدفت أيضا منع تهريب المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، أما عن أهداف هذه العملية ،فهي حسب ما تشير اليه مصادر مزدوجة :

- إظهار تضامن و إصرار الحلف على مكافحة الإرهاب .

- المساهمة في ترصد و إفشال النشاطات الإرهابية بالمتوسط ،وذلك عن طريق قيام أساطيلها بمهام المراقبة والتفتيش البحري في المتوسط ،و إلى جانب مرافقة السفن الغير الحربية لدول الحلفاء وبطلب منها أثناء عبورها لمضيق جبل طارق لحمايتها من أي اعتداء ارهابي محتمل.([2])

من أهم نشاطات الحلف عبر هذه العملية ،مراقبة و معاينة 57 ألف سفينة وتفتيش حوالي 100 سفينة مشتبه بها ،الى جانب مرافقة أكثر من 480 سفينة ،أضف الى ذلك زيادة تعاونه بشرق المتوسط وحده ،علما أن الحلف قام بإشراك شركائه الجنوبيين في الحوار المتوسطي في نشاطات هذه المبادرة وتحديدا في مكافحة الإرهاب ،على اعتبار انها هي أيضا معنية بهذه الظاهرة (الجزائر ،تونس ،المغرب ،مصر ،الأردن) ،حيث ساهمت هذه الدول بتقديم وتوفير المعلومات لقوات الحلف حول السفن المشبوهة التي تعبر مياهها الإقليمية ،ولقد صرح قائد عملية "المسعى النشط" نائب الأدميرال "روبيرتو كازاريكي" حين قال : "لقد أظهرت عملية الالتزام النشط على أنها أداة جد فعالة ضد مكافحة الإرهاب في المتوسط".

يمكن القول بخصوص مبادرة المسعى النشط ،أنها تعد جزءا وامتدادا فرعيا لمبادرة الحوار المتوسطي على النحو الذي يؤكد عليه الأدميرال البحري "أنجل تافالا بلدوز" قائد قوات التحالف المساعدة لأوروبا الجنوبية و التي يوجد مقرها بمدينة نابولي ،في تصريح له بجريدة الوطن الجزائرية ،باعتبارها تعكس حسب قوله ومنذ 11 سبتمبر وتحديدا بخصوص التعاون مع دول جنوب المتوسط .([3])

[1] – تباني وهيبة ،**مرجع سابق** ،ص160.

[2] – تباني وهيبة ،**نفس المرجع** ،ص161.

[3] – تباني وهيبة ،**نفس المرجع** ،ص162.

مع بداية الحراك العربي الذي مس العديد من الدول العربية ،خاصة المتوسطية ،شهدت هذه المنطقة توسعا كبيرا في نطاق الإرهاب خاصة بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا ،والذي سبب موجات نهب لمخازن الأسلحة فيها ،هنا تحركت قوات الناتو وفق مبادرة المسعى النشط لمواجهة الأزمة .

فبعد تصاعد العنف بين المتظاهرين والحكومة الليبية ،استجاب حلف الناتو لقرار مجلس الأمن الدولي رقم1973 الصادر في17 مارس2011م ،والذي دعا إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين ،ومهد إلى تدخل عسكري لحماية المدنيين الليبيين.

وقد بدأت قوات التحالف التي شملت العديد من أعضاء حلف الناتو ،بالإضافة إلى بعض الدول العربية (قطر والإمارات والأردن) ،لفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا بعد ذلك بوقت قصير، كما عمل الحلف في 20 مارس 2011م ،على فرض حظر على الأسلحة ضد ليبيا من خلال استخدام سفن المجموعة البحرية الدائمة لحلف الناتو المتواجدة في البحر المتوسط ،والتي كانت مهمتها رصد واعتراض أية سفن مشبوهة تحمل أسلحة غير قانونية لصالح نظام الرئيس القذافي.

بعد انتهاء مهمة الناتو في ليبيا ذلك ،أعلن الحلف موافقته على طلب الحكومة الليبية بتقديم المشورة الفنية والتدريب للقوات الليبية بهدف التعاون بين ليبيا والحلف في القضايا الأمنية ،مما يمهد لشراكة أمنية جديدة بين الحلف ودول المنطقة.([1])

بالنسبة للوضع الامني بسوريا ،فإن الاستخدام الغير عقلاني للأسلحة الكيماوية ضد المدنيين السوريين من قبل النظام السوري ،أعتبر مصدر تهديد لتركيا ،ما استدعى تدخل قوات الناتو بنشر بطاريات الباتريوت مرة أخرى خلال الأزمة السورية عام2012م،بهدف ردع سلاح الجو السوري ومنعه من قصف الحدود الشمالية السورية التي يسيطر عليها معارضوا نظام الأسد الذين تحتضنهم تركيا.

عمل حلف الناتو على التنديد بإجراءات النظام السوري لاستخدامه الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين السوريين ،ولوح مرارا باستخدام الخيار العسكري ،إذا عجزت الجهود الدبلوماسية عن منع النظام من ذلك.

[1] – خير سالم ذيابات ،**دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1990-2013** ،(الجامعة الأردنية :مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،م. 43 ،ع.01 ،2016) ،ص45.

بعد التوصل إلى اتفاق نزع الأسلحة الكيميائية السورية بموجب قرار مجلس الأمن 2118 ،أعلن حلف الناتو استعداده للتعاون مع الأمم المتحدة ودول أخرى للتخلص من السلاح الكيماوي السوري.([1])

**المبحث الثالث: المواقف الدولية و الإقليمية من الحراك العربي**

**المطلب الأول :المواقف المغاربية إتجاه الحراك العربي**

1- الموقف الجزائري من الثورات العربية:

إن المتتبع للأحداث التي رافقت ما يعرف بالربيع العربي ،وما يعتبر انتفاضات الشعوب ضد النظم الاستبدادية ،و يقارنها بحجم الاستقرار الأمني النسبي الذي تعيشه الجزائر على مدار العقد الأخير ،سيصنف هذه الأحداث في خانة الخطر الداهم بالنسبة للنظام السياسي الجزائري ،وأن انعكاساته تشكل تهديدا حقيقيا على أمن وسلامة المواطن الجزائري ،وكذلك تشكل سلوكا يهدد الوضع القائم في الجزائر ،والذي تسعى السلطة الجزائرية إلى ضمان بقائه دون مواجهة مع الجبهة الداخلية ،ومحاولة كسب السلم الاجتماعي بكل السبل ،وهذا ما تجسّد من خلال توسيع نطاق السياسة العامة نحو الداخل.

عرفت الجزائر في بدايات جانفي 2011م، بما يعرف بموجات الغضب سميّت "بحركة الزيت والسكرّ"،وهذا بسبب غلاء مستوى المواد الأساسية التي يستهلكها المجتمع الجزائري ،ومع تزامن هذه الموجة بموجات التحول والغضب الشعبي في تونس ،فإن السلطة السياسية في الجزائر لعبت على وتر الموارد المتاحة ،أو ما عرف آنذاك بالبحبوحة المالية التي كانت سند النظام السياسي في ترويض الغضب الشعبي ،وتصميم سياسات تنموية شاملة ،كان من أهمها فتح مجال الاستثمار للشباب ،وبدعم مادي من الدولة على أساس قروض طويلة المدى تساهم في ضبط معدلات البطالة ،و كذا امتصاص غضب الشارع وذلك بعد ما ثبت جدية الحراك في كل من تونس ومصر وما انجر عنهما ،فكان على النظام السياسي الجزائري توظيف أدوات جديدة في تحليل الوضع المجتمعي ،وكيفية التعامل مع الخطر الأمني الذي يهدد أمن الإقليم من جهة ،ويهدد السلطة السياسية في مرحلة تعالت أصوات منددة ضد سياسات الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ،المطالبة بانتقال ديمقراطي سلس وسلمي دونما الاستمرار في الحكم لعهدة رابعة ،من شأنها أن تهدد مصداقية وشرعية مؤسسات الدولة.([2])

[1] – خير سالم ذيابات ،**مرجع سابق**، نفس الصفحة.

[2] – محمد سنوسي ،**البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ2011** ،متحصل عليه من الرابط: http://elhiwardz.com/،(2018/03/03).

شكل الرئيس بوتفليقة هيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار مع القوى السياسية حول مقترحات الإصلاح ،وأسندت رئاسة الهيئة إلى رئيس الغرفة العليا للبرلمان ،مع استعانته بمستشارين في رئاسة الجمهورية.([1])

ينحصر دور الهيئة المذكورة في الحدود التي رسمها الرئيس بوتفليقة في خطابه ليوم 15 أفريل 2011م،والذي قدم فيه رؤيته للإصلاح السياسي الذي يرغب في تحقيقه ،حيث تتولى الهيئة مشاورات سياسية مع القوى السياسية حول مقترحات الإصلاح.

أجرت هيئة المشاورات السياسية سلسلة من اللقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية خلال مدة شهر من21ماي إلى 21 جوان2011م ([2])،بالإضافة إلى فتح النقاش حول إصلاح بعض القوانين والتصويت على أخرى جديدة ،اهتمت هيئة المشورة أيضا بفتح نقاش حول مضامين المراجعة الدستورية المقبلة ،والتي تمحورت حول نوع النظام الدستوري الأنسب سواء كان برلماني أم رئاسي، الإبقاء على الغرفة الثانية في البرلمان أم حذفها ،مدة الولاية الرئاسية ومدى تجديدها، وكذا صلاحيات المؤسسات الدستورية.

خلصت اللجنة المكلفة بالمشاورات إلى إعداد تقرير يتضمن حصيلة المشاورات والمقترحات ،ويزمع ان تعتمد هذه المقترحات كأرضية للنقاش أو كقاعدة للمعطيات ،تعتمدها لجنة مختصة من الفقهاء الدستوريين الذين سيتولون صياغة دستور جديد ،وذلك بعد تنصيبها من لدن الرئيس ،وعرضها أمام أنظار البرلمان المنتخب سنة 2014م ،أو اعتمادها عن طريق الاستفتاء الشعبي في حالة تضمن الإصلاحات لتغييرات جوهرية في مضمونها.

المرجعية المتوفرة لحد الآن بخصوص منهجية الإصلاح الدستوري في الجزائر ،تكمن في نص الخطاب الرئاسي ليوم 15أفريل2011م،حيث أعلن الرئيس عن نيته في إجراء إصلاح دستوري يهدف إلى تقوية الديمقراطية.([3])

إن السبيل الاقتصادي ومتغير الموارد المادية الذي أخذت به الدولة الجزائرية في عملية تكثيف سياساتها التنموية منذ 2011م،أثر سلبيا على ميزان المدفوعات وانعكس بصورة سلبية على الاقتصاد الوطني ،وهذا

---

[1] –أمينة المسعودي ،**الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي...فترة الربيع العربي** ،قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"،( الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات،17و2013/02/18) ،ص04.

[2] – أمينة المسعودي ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

[3] –أمينة المسعودي ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

نتيجة لا عقلانية الإنفاق العام على المشاريع التنموية ،مما أدى إلى انخفاض احتياطي الصرف بمعدلات قياسية، حيث بلغ احتياطي الصرف في الجزائر سنة 2011م ،ما يقارب 182,22 دولار أمريكي مقارنة بسنة 2010م بقيمة 162,22 دولار أمريكي ،حيث أن هذه القيمة انحدرت لتصل في ديسمبر2014 م لما يقارب 178,938 دولار، ثم بلوغها 159,918 نهاية مارس2015م،و هذا ما أزم الوضع الاقتصادي الجزائري ،خاصة بعد طول عمر العجز في الميزانية العامة للدولة ،و هذا ما يرجعه خبراء لسوء التسيير المالي و إنفاق غير رشيد قادته خلفيات سياسية.

رافق هذا السبيل الاقتصادي إصلاحات سياسية واسعة في جانفي 2012م،مست مجالات وقوانين الأحزاب السياسية ،الانتخابات ،الإعلام وكذا قانون الجمعيات ،وشهدت هذه الإصلاحات توسيع نطاق المشاركة السياسية لطوائف المجتمع الجزائري ،و توسيع هامش الحريات والمشارك السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة ،و فتح باب تأسيس الأحزاب السياسية دون تعقيد أو تماطل سلطوي ،إلى غاية بلوغ عدد الأحزاب ما يفوق 70حزبا في الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012م،حيث اعتبرت هذه الإصلاحات بمثابة تمهيد لدستور توافقي ،يتوافق والأسس الديمقراطية المعاصرة ويخرج الجزائر من متاهة الركود السياسي الذي تعيشه الجزائر، وتخطي مرحلة سياسة أحادية التوجه الممارسة من طرف السلطة ،و إشراك باقي الفصائل السياسية و تشكيلات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة للدولة ،وهذا ما أدى إلى فتح المشاورات بين السلطة و الطرف الأخر من النظام السياسي الجزائري ،تمهيدا لدستور بات خرافة سياسية بالنسبة للمجتمع الجزائر و ذلك لطول عمر التحضير له وكثرة الحجج السياسية التي رافقت ذلك.([1])

الجزائر بإعتبارها بلد محوري، وكل ما يحدث إقليميا وفي دول الجوار على وجه التحديد ينعكس على الأمن القومي سلبا أو إيجابا، وعليه يمكن القول أن الجزائر محاصرة ببيئة متوترة، ولا يبدو في الأفق القريب أو المتوسط أن هناك مؤشرات استقرار في دول الجوار، وكل هذه الظروف تحتم وضع استراتيجية أمنية لموجهة أية تهديدات محتملة، بحيث أنّ معدّل صفقات السلاح التي أبرمتها الجزائر والمشار إليها سابقا تؤكّد الحزام الأمني الذي بادرت به الجزائر منذ بداية التوتر على حدودها الشرقية والجنوبية، وهذا ما يعكس البعد الأمني في سياسات الجزائر الداخلية و الخارجية على أساس تكاملي دون إهمال الوضع السياسي و صراع السلطة والمعارضة، و أثره على الأمن القومي الجزائري.([2])

[1] – محمد سنوسي ،**البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ2011** ،مرجع سابق.

[2] – محمد سنوسي ،**نفس المرجع.**

تكريس تجربة مكافحة الإرهاب وترسيخ الأضرار التي لحقت بالجزائر دولة و شعبا و ترجمتها في العقيدة الأمنية للأجهزة الوطنية لرفع كفاءتها وفاعليتها، تتم عبر تدوين هذه التجربة حتى يتم نقلها واستيعابها والاستفادة من الدروس المستخلصة، وهذا موازاة مع عملية تحديث وتنمية للقدرات العسكرية واستحداث برامج التخطيط الاستراتيجي على مستوى وزارة الدفاع وكذا المؤسسات الأمنية الأخرى، مع تكثيف التعاون الأمني مع دول الجوار خاصة مع تونس ما قبل و بعد العدوان الإرهابي الذي ضرب الدولة التونسية وسياحتها في الصميم.

وقد عقب التهديد الأمني في "تيقنتورين" ،وكذا العدوان على دورية عسكرية في عين الدفلى بالجزائر ،حملات عسكرية طالت جميع معاقل المشتبه بها ،وكذا تكثيف التعزيزات الأمنية على الحدود الجزائرية مع كل من ليبيا وتونس ،تحسبا لتهديد أمني جديد ،أو حتى من مسعى القضاء على عمليات تهريب الأسلحة من ساحات المعارك الليبية نحو العمق الجزائري ،مع التلويح بفرضية الخلايا النائمة من جماعات متطرفة داخل الجزائر.([1])

تعتبر المبادرات الجزائرية في حل الأزمات في المنطقة ،على غرار أزمة مالي وجعل الوساطة جزائرية ما بين الفرقاء المتقاتلين ،وكذا المساعي الحثيثة التي تبادر بها الجزائر لحل الأزمة في ليبيا ،مساعي أمنية التوجه بالأساس ،وذلك من منظور دفاعي ردعي بواجهة سياسية ومساعي دبلوماسية ،وهذا بإشادة مبعوث الأمم المتحدة الممثل الخاص للأمين العام "بيرناندينيو ليون" ،على جهود الجزائر ولعبها دور محوري في السباق نحو الحل السياسي الذي يرضي جميع الأطراف المتنازعة في ليبيا.

بالنسبة لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المجاورة للجزائر ،فلقد رافق هذا المبدأ جدلا واسعا ،من مؤيد ومعارض له ،خاصة بعد التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بدايات2011م، وبالخصوص مع انطلاق شرارات الثورة في تونس ومصر وليبيا ،وظهور مواقف المجتمع الدولي ودول المنطقة، ومع ذلك استمر غياب الموقف الجزائري من هذه التطورات التي راحت تغير مستقبل المنطقة بشكل تام و كلي ،وعصفت بنظم سياسية كانت في الزمن القريب جزء لا يتجزأ من العلاقات السياسية التي كانت الجزائر طرفا فيها ([2])،و السبب وراء ذلك يكمن من خلال :

[1] – محمد سنوسي ،**مرجع سابق.**

[2] – محمد سنوسي ،**نفس المرجع.**

– الحذر والترقب في حالة تونس ومصر : فقد التزمت الجزائر الصمت مطولا بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ،وهناك عدد من الاسباب جعل رد فعلها يميل الى التريث ،ففي الفترة الاولى قبل ان تحسم النتائج ،كان من الضروري عدم ابداء أي رأي يعد متسرعا في وقت لاحق ،لكن بعد سقوط الانظمة لم تزل حيرتها نظرا ان الفترة الانتقالية لم تحمل أي نوع من التأكيدات لنوع الانظمة القادمة وأيديولوجيتها ونظرتها للجزائر والقضايا التي تهمها ،لكن بعد ذلك ابدت السلطات دعمها للشعوب حيث جاء في خطاب الرئيس بوتفليقة بخصوص تونس : "إن الشعب التونسي أهل للإعجاب بما أبلاه من عزيمة وإقدام على استرجاع زمام مصيره معولا على إجماع وطني لا يتزعزع" ،وقد ذكر في نفس الخطاب اهمية هذه النقلات الديمقراطية لاستئناف الاتحاد المغاربي ،ربما هذه احد الاسباب التي ادت الى تغيير الموقف الجزائري فضلا عن الثورة التونسية اثبتت لاحقا انها لا تشكل تهديدا ،ولا تسبب ضررا للجزائر . ([1])

– دعم القذافي في حالة ليبيا : رغم ان العلاقات الجزائرية – الليبية لم تكن سهلة ،خاصة في عدد من الملفات كقضية الطوارق، بحيث أن القذافي كان قد اقترح عليهم تأسيس كيان خاص بهم ،وهو ما أغضب الجزائر كثيرا ،إلا ان هناك مجالات للتعاون المميز بين الجزائر وليبيا منها ما يسمى بـ "الحرب ضد الإرهاب" ، اضافة الى قضايا دبلوماسية إفريقية وعربية ودولية والعلاقات الاقتصادية ،فشركة سوناطراك النفطية الجزائرية لديها أكثر من حقلين في ليبيا مما جعل العلاقات استثنائية بين القذافي وبوتفليقة ،وهو الامر الذي ادى الى دعم القذافي وإيواء اسرته لاحقا ،كما كانت الجزائر الدولة الوحيدة في شمال افريقيا التي لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي.([2])

– تفضيل الحلول السياسية في سوريا : موقف الجزائر من الأزمة السورية يدور حول تفضيل حلول تنتج عن تفاوض بين النظام والمعارضة كما ترى أن استخدام القوة في إطار تدخل عسكري محتمل ضد سوريا أمر غير قانوني إذا تم خارج إطار مجلس الأمن والأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

يمكن كذلك تفسير الموقف الرسمي الجزائري من عدة منطلقات ،ففي الحالة التونسية والمصرية حاولت الجزائر التزام الصمت ،في ظل المشهد الضبابي للثورتين فهي ثورات سلمية لا تخلو من امكانية الانزلاق للعنف في ظل العقدة الجزائرية من التغير السياسي الذي بدا سلميا وانتهى الى بحر من الدم في فترة التسعينات ،لذا

---

[1] – مثنى فائق العبيدي ،إيمان موسى النمس ،**تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات** ،متحصل عليه من الرابط: http://www.beirutme.com/،(2018/03/03).

[2] – مثنى فائق العبيدي ،إيمان موسى النمس ،**نفس المرجع**.

كان الحرص على التزام أقصى حدود الحياد ،وعدم الميل لتأييد أي طرف من أطراف الخصومة ، تماشيا مع تقاليد الدبلوماسية الجزائرية ،القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ،وهو نهج طالما اعتمدته الجزائر في تعاملها مع مختلف الملفات والقضايا الدولية المماثلة ،وسواء كان هذا المنهج ناجحا او فاشلا ،فقد كان هو المنفذ الوحيد ،للإمساك بخيوط القضية ،كما حرصت على التأكيد على عدم التدخل في شؤون الغير ،وحرصت الدبلوماسية الجزائرية على الاختباء وراء هيئات ومؤسسات إقليمية في إبداء المواقف والقيام بمساع ،بدل أن تؤدي أدوارا فاعلة بواسطة مسؤوليها وفق نظرة تحفظ المصالح ،وتقدر الرهانات التي جرت بعضها عند حدود البلاد ،ففي حالة ليبيا ،اختفت الدبلوماسية تحت عباءة الاتحاد الأفريقي ،وهي تعلم أن خيوط الأزمة كانت بين أيدي الفرنسيين والبريطانيين أساسا ،وحلف شمال الأطلسي عموما ،وثبت منذ البداية أن الاتحاد الأفريقي أعجز ما يكون عن إقناع طرفي الصراع بوقف إطلاق النار.([1])

أما بالنسبة للحالة السورية فقد تجنبت الجزائر ادانة الاسد ،ورفضت التدخل العسكري ،لكن في المقابل دعمها للاسد ، لم يزد عن كونه دعم سياسي دبلوماسي، وهو يختلف عن دعم الحلفاء المقربين ،وقد استخدمت عده ذرائع مثل حماية المدنيين الذين سيدفعون ثمن الضربة العسكرية ،وتفضيل الحل السياسي لأنه الاكثر امنا.([2])

يتضح مما سبق ،ان العوامل الامنية شديدة الاهمية في تحديد الموقف الجزائري في الثورات العربية فهي كانت متحفظة في حالات الحراك السلمي ،لكن في حالات المواجهة المسلحة كانت تفضل ان تؤيد الانظمة بدل الثوار المسلحين ،لان ذلك كان يعني انتشار الفوضى في المنطقة ،فالصراعات المسلحة تعني تحديات امنية وسياسية واقتصادية تفرض على الجميع حتى الدول المجاورة .

2- موقف المملكة المغربية من الحراك العربي:

ا-المواقف الخارجية في السياسة المغربية اتجاه الحراك العربي:

يسجل انفتاح المغرب بشكل كبير على القارة الأفريقية من خلال زيارات متعددة للملك محمد السادس لدول القارة ،وهو الجهد الذي لم يمنعه من بذل جهوده لتهدئة الوضع وتأييد الحقوق المشروعة في بعض تجارب الربيع العربي.([3])

---

[1] – مثنى فائق العبيدي ،إيمان موسى النمس ،**مرجع سابق**.

[2] – مثنى فائق العبيدي ،إيمان موسى النمس ،**نفس المرجع**.

[3] – المختار العبلاوي ،**ملك المغرب.. تعامل مختلف مع الربيع العربي** ،متحصل عليه من الرابط: http://www.aljazeera.net/portal،(2018/03/03).

* الموقف المغربي من الثورة الليبية:

فقد شجعت الدبلوماسية المغربية دعم المسارات والحلول السلمية ورأب الصدع بين أبناء البلد الواحد ،كما هو الحال في الأزمة الليبية.

بلغت شهرة "الصخيرات" في ليبيا ،ما لم تبلغ شهرة أي مدينة أخرى ،فالمدينة المغربية الصغيرة على ضفاف الأطلسي احتضنت منذ مطلع 2015م ،جولات متتالية من مفاوضات السلام بين الفرقاء الليبيين تحت رعاية أممية ،وذلك بحثا عن تسوية سياسية للأزمة الليبية.

لقد حرص الملك محمد السادس على أن يصل الأشقاء إلى اتفاق رغم التباين في وجهات النظر، وتوجت تلك الجهود بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سمي اتفاق "السلم والمصالحة" يوم 11 جويلية 2015م،الذي نص على تشكيل حكومة وحدة وطنية ،وإنشاء هيئة للحكم وأخرى للحكم المحلي كمدخل إلى تسوية سياسية شاملة.

كان المغرب حريصا بشكل واضح على دعم الحوار ،والابتعاد عن إشعال نيران الحرب بين الأشقاء الليبيين.([1])

* موقف المملكة المغربية من ربيع تونس

تونس مهد الربيع العربي ،والبلد القريب للمغرب ،عاشت فترة انتقال ديمقراطي بعد إسقاط الثورة لنظام الرئيس "زين العابدين بن علي"،وخلافا لاتجاهات العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة العربية ،اختارت المملكة المغربية دعم خيار الشعب التونسي.

بعيدا عن منطق التخوف والتوجس ثم المواجهة ،شكلت زيارة الملك عام 2014م ،إشارات إلى إمكانية إيجاد صيغ للتعامل والتقارب مع التجارب الوليدة للانتقال الديمقراطي ،فمن داخل قبة مبنى البرلمان التونسي، دعا الملك إلى ما أسماه "نظاما مغاربي جديد"، على أساس روح ومنطوق معاهدة مراكش المؤسسة للاتحاد المغاربي ،حيث "لم يعد (هذا الاتحاد) أمرا اختياريا أو ترفا سياسيا" ،بل "مطلبا شعبيا ملحا وحتمية إقليمية استراتيجية".([2])

* الموقف المغربي من الثورة السورية:

ساندت الرباط اختيار الشعب السوري للحرية ،واتخذت بالخصوص قرارات سياسية وأخرى إنسانية

[1] – المختار العبلاوي ،**مرجع سابق.**

[2] – المختار العبلاوي ،**نفس المرجع.**

،ففي 18 أكتوبر 2012م ،وعبر مروحية عسكرية ،انتقل الملك "محمد السادس" إلى مخيم "الزعتري" للاجئين السوريين بمحافظة المفرق الأردنية ،في أول زيارة من نوعها للمخيم يقوم بها رئيس دولة،

وضمن برنامج هذه الزيارة ،التي تزامنت ووصول سبع طائرات مغربية ،حملت مساعدات غذائية للاجئين السوريين ،حرص الملك محمد السادس على تفقد المستشفى المغربي العسكري الميداني ،الذي جاء بمبادرة منه من أجل تخفيف العبء وإيواء اللاجئين السوريين ،بالإضافة إلى تقديم مساعدات عينية استهدفت بالخصوص النساء والأطفال والشيوخ. ([1])

2-التحولات الجذرية الداخلية في سياسة المملكة المغربية:

قامت المملكة المغربية بتغييرات جذرية داخلية ،مست دستورها وما يتماشى مع المتغيرات الحاصلة في الحيز الإقليمي ،ففي خطاب ملكي بتاريخ 9 مارس2011م،أعلن جلالة الملك محمد السادس عن مبادرة الإصلاح الدستوري ،وعهد للجنة تضم تسعة عشر عضوا من فقهاء قانونيين وعلماء السياسة ،بتحرير مشروع دستوري.

اشتغلت اللجنة الاستشارية بصفة موازية مع اللجنة السياسية التي كانت تضم أمناء جميع الأحزاب السياسية ومسؤولي النقابات الخمس الأكثر تمثيلية ،كما اشتغلت اللجنة بناء على المرتكزات السبع للإصلاح الدستوري الواردة في الخطاب الملكي ،كما تركزت منهجيتها على مقاربة تشاركية ،إذ استمعت اللجنة لـ:32 حزبا سياسيا ولخمس نقابات كبرى ولأكثر من 150 جمعية ومنظمة من المجتمع المدني.([2])

سلمت اللجنة الاستشارية تقريرا عن مشروع الدستور للملك يوم 10 جويلية 2011م ،من نفس السنة ،وبيوم 01جولية 2011م،عرض مشروع الدستور على الاستفتاء .

يضم الدستور المغربي الجديد ،الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 29 جويلية 2011م،180 فصلا وأربعة عشر بابا ،من بين الأبواب الجديدة ،الباب الثاني المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية (22 فصلا: من 19 إلى 40) والباب الثاني عشر المرتبط بالحكامة الجيدة (19 فصلا: من 154 إلى 171).

لأول مرة في تاريخ الدساتير المغربية ،يضم دستور2011م ،مقدمة أو ديباجة ،تنص على المبادئ الأساسية للمملكة كدولة الحق والقانون ،كما أن الديباجة تعد جزء لا يتجزأ من الدستور.

[1] – المختار العبلاوي ،**مرجع سابق.**

[2] – أمينة المسعودي ،**الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي...فترة الربيع العربي** ،مرجع سابق،ص04.

يعرف الفصل الأول من الدستور النظام الدستوري المغربي بما يلي:" نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية ،ديمقراطية برلمانية واجتماعية ،يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلطات ،وتوازنها وتعاونها ،والديمقراطية المواطنة والتشاركية ،وعلى مبادئ الحكامة الجيدة ،وربط المسؤولية بالمحاسبة ،كما تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة تمثل في الدين الإسلامي السمح ،والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية ،والاختيار الديمقراطي ".([1])

**المطلب الثاني : المواقف الأوروبية من الحراك العربي**

1- المواقف الأوروبية اتجاه الثورة التونسية:

إن الهدف الاسمى للاتحاد الأوروبي هو الحفاظ على مصالحه في المنطقة العربية ،و نتيجة لذلك فمواقفه متباينة من الثورات العربية ،والتي بالرغم من اختلافها ،إلا أنها أكدت في الكثير من تصريحاتها التي ادعت أنها تنطلق من رؤيتها وتجربتها الديمقراطية المستنبطة من الثورات الفرنسية والإنجليزية ،وما جاءت لتؤكده من حقوق الإنسان وقضايا تتعلق بالحرية الديمقراطية.

عند الحديث عن الموقف العام للاتحاد الأوروبي من الثورات العربية ،لابد لنا أن نتمعن جيدا في منطلقات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ضد المنطقة العربية ،خلال العديد من السياسات المصلحية اتجاهها ،ونتيجة لذلك ظهر الموقف الأوروبي متذبذب بين الوقوف مع الثوار أو الرؤساء ،وما قد يتركه ذلك من ضرر في حال فشل تلك الثورات والتحركات الشعبية في تحقيق أهدافها؟ ،ومن هنا كانت المواقف الأوروبية بين هذا وذاك ،وقد وصل التوجس والريبة لما يجري في تونس لدرجة أن فرنسا ،التي تعتبر إحدى الأعمدة الأساسية للسياسة الخارجية الأوروبية ،أن عرضت خدمتها وخبرتها في قمع المتظاهرين على النظام البوليسي لـ "بن علي".([2])

غير أن نجاح الثورة التونسية و المصرية ،فرض على أوروبا التأقلم والظروف الجديدة وأعلن مساندته فيما بعد لانتفاضة الشعوب العربية ،وانخرط فيها بشكل مباشر ،بالتحديد في ليبيا عندما قاد الحملة العسكرية على ذلك البلد الذي شهد احتجاجات شعبية أطاحت بنظام العقيد "معمر القذافي" ،بمساندة حلف شمال الأطلسي ،وعند انتصار الثورات الشعبية العربية على النظام الاستبدادي ،جاءت ردود الأفعال الدولية لتؤكد

[1] – أمينة المسعودي ،**مرجع سابق** ،ص08.

[2] –إبراهيم عبد الكريم ،خيري عمر وآخرون ،**ثورة 25 يناير المصرية** ،متحصل عليه من الرابط: www.mesc.com.jo/…/studies_la_20،(2018/03/03).

الرؤية السابقة في إقامة نظام ديمقراطي ،فقد عبر "ستيفان فول" المفوض الأوروبي لشؤون توسيع العضوية و سياسة الجوار الأوروبي نعلى هامش مؤتمر بروكسل عن رغبة الإتحاد الأوروبي في تطبيق حقيقي للديمقراطية في الوطن العربي ،ورؤية واقع جديد لحرية الرأي واستئصال الفساد وتكريس حكم القانون.([1])

أوضحت مسؤولة السياسة الخارجية الأوربية "كاترين اشتون" في تصريح صحفي لها بأن الإتحاد الأوروبي :"يأمل في الوصول إلى حل ديمقراطي ودائم في تونس ،كما دعا الإتحاد إلى الهدوء بعد خروج "زين العابدين بن علي" من تونس واستقرار الأوضاع فيها.([2])

أما فيما يتعلق بدول الإتحاد الأوروبي (فرنسا المملكة المتحدة ايطاليا... ) ،فمواقفها المعلنة اتجاه الثورة التونسية متماشية وتطلعات الشعب التونسي ،وطموحاته في الحرية والاستقلال بعد أن كانت في بدايتها كما ذكرنا متخوفة من ذلك الحراك ،ومتذرعة بمخاوف تتعلق بما قد تتركه تلك الأزمة من آثار سلبية على أوروبا ،في إطار حماية مصالها المهددة بوصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس ،وما قد يصاحب ذلك من تهديد للشراكة الغير متكافئة ،التي عقدتها حكومات الرئيس المخلوع امتداد عصورها مع أوروبا ،وهو ما قد نفاه الإسلاميين بعد وصولهم للسلطة في تونس ،عندما أوضح "راشد الغنوشي"،رئيس حزب النهضة التونسية ،أن تونس لجميع المتدينين ،وأن الحرية فيها ستتاح للرجال والنساء نعلى حد سواء ،وان تونس تلتزم بكافة المواثيق والمعاهدات الدولية السابقة مع حكومة "بن علي".

وقد اتسمت المواقف الأوروبية بشأن الاحتجاجات بالخجولة ،والتي لا تكاد تذكر أمام مثيلاتها من الدول العربية ،والتي تنطلق من مصالحها الاستراتيجية ،على اعتبار أن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ غربية بامتياز وأن أي تحرك في البحرين ليس كغيرها ،لأن من شأنه أن يهدد مصالح الدول الكبرى ويضعها في موقع إعادة النظر لوجود طائفة شيعية قادت الحراك ،ونظرا للقرب الجغرافي لتلك الدولة من إيران التي تتسم علاقاتهما بالمتوترة مع الإتحاد الأوروبي خاصة بما يتعلق بالمشروع النووي الإيراني.([3])

فيما يتعلق بدول الاتحاد الأوروبي بشان مواقفها المعلنة من الثورة التونسية فقد جاءت على النحو التالي:

---

[1] – علام منصور ،**أربع قراءات للمشهد التونسي** ،متحصل عليه من الرابط:
http://alsawt.net/%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9،(2018/03/03).

[2] – علام منصور ،**نفس المرجع**.

[3] – علام منصور ،**نفس المرجع**.

ا- فرنسا: رفضت الحكومة الفرنسية قدوم الرئيس "بن علي" إلى فرنسا ،وذلك لعدم رغبتها في استياء الجالية التونسية المقيمة فيها ،كما أعلن مكتب الرئيس "نيكولا ساركوزي" على أن فرنسا اتخذت الخطوات الضرورية لضمان منع أي تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا إداريا ،وأكد على الاستعداد لتلبية أي طلب للمساعدة على ضمان سير العملية الديمقراطية بطريقة لا تقبل الجدل ،كما دعا البيان إلى إجراء انتخابات حرة بأسرع ما يمكن.

ب- إيطاليا: دعا وزير خارجيتها "فرانكو فراتيني" مؤسسات الدولة والمجتمع التونسي لضبط النفس والهدوء والحوار للتوصل إلى طريق للخروج من هذه الأوضاع الصعبة.

هكذا يتضح من المواقف الأوروبية السابقة أنها جاءت في نهاية الأزمة تتماشى مع تطلعات الشعب التونسي وطموحاته في الحرية والاستقلال ،بعد أن كانت في بدايتها متخوفة من ذلك الحراك.([1])

2- موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة المصرية

كانت بداية الثورة المصرية مع تحركات ما عرفت بمجموعة 25 يناير ،والتي دعت عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتكرار التجربة الثورية في تونس ،من خلال اعتماد أسلوب المظاهرات السلمية ،والتي ووجهت في يومها الأول بالقمع والاعتقالات ،وأمام إصرار المصريين على القيام بالثورة سرعان ما انفلتت الأمور من أيدي النظام المصري ليمارس القمع والقتل والاعتقالات التعسفية بحق قيادات الثورة نوقد جاء موقف الاتحاد الأوروبي من الثورة المصرية على النحو التالي:

ا- أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بيانا مشتركا في 3 فيفري ،وقعته كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا ،أشارت فيه إلى قلقها الكبير بسبب تدهور الأوضاع في مصر ،حيث أدانت العنف داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم للسلطة نحو تأسيس "حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطياف الشعب كافة ،وتقود مصر نحو مواجهة التحديات" ،ما يدل على التسليم بسياسة الأمر الواقع أمام تصاعد الاحتجاجات الجماهيرية ،وهروبا من الفخ الذي وقع به الاتحاد الأوروبي في تونس من التلكؤ الواضح في تحديد موقفه من الاحتجاجات فيها.

ب- في 29 جانفي، أطلق وزير الخارجية السويدي وصف "تسونامي الديمقراطية" على ما يحدث في مصر، ورأى أن المخرج الوحيد يتمثل بإصلاحات اقتصادية مستدامة ،وانتخابات رئاسية ديمقراطية تجري لاحقا خلال العام الحالي ،كما عبر في 4 فيفري ،كل من رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون"، والمستشارة

[1] -علام منصور ،**مرجع سابق.**

الألمانية "أنجيلا ميركل"،ورئيس الوزراء اليوناني "جورج باباندريو" ،عن قلقهم إزاء ما آلت إليه الأمور في مصر ،ودعوا إلى إيقاف العنف ،كما دعوا إلى احترام الحريات والحق في التجمع وشددوا على التحول نحو الديمقراطية.([1])

ج- حافظ الاتحاد الأوروبي على موقف متوازن بشان التطورات التي تجري في مصر ،وقد أشار في جميع تصريحاته إلى فكرة سيادة الدولة ممثلة بأجهزتها الرسمية وعدم التعدي عليها ،فصرحت الناطقة باسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "كاثرين آشتون" في 22 فيفري ، أن "جميع تصريحاتنا كانت واضحة ،وتقول بأن الأمر متروك لمصر وللمصريين ،وعليهم السير معا إلى الأمام ،ومن الضروري جدا أن تسير مساعيهم بشكل يعزز شعور الشعب بالثقة من أن هناك خطة متبعة" ،في إشارة منها لمطالبة نظام "مبارك" بأهمية تحقيق انجازات تتعلق بالديمقراطية وسيادة أجواء الحرية وتحقيق الإصلاح الاقتصادي ،مع الحفاظ على النظام كأمر واقع وقائم دون المطالبة صراحة بإنهاء نظام "مبارك" واعتزاله السلطة ،وهنا تظهر ازدواجية المعايير في التعامل مع الثورات العربية ،والذي سنلاحظه فيما بعد من موقف الاتحاد الأوروبي ،المطالب منذ اليوم الأول للنظام الليبي بالرحيل وترك الأمر للشعب الليبي ليقرر مصيره ،والذي ترجم فيما بعد في شكل تدخل عسكري من قبل قوات حلف الناتو في هذا البلد ،بعكس الموقف مع مصر ونظام "مبارك" ،حيث حافظ الاتحاد الأوروبي طيلة فترة الثورة المصرية على الوقوف في مسافة واحده ولدى جميع الأطراف المصرية مع انحياز مبطن للنظام.([2])

3-المواقف الأوروبية من الثورة الليبية:

يمكن تحديد مواقف القوى الدولية في موقف الاتحاد الأوروبي ،وبعض الدول الأوروبية المهمة مثل إيطاليا وفرنسا ،التي أجمعت على مجموعة من الأفكار ،التي تشكل المقاربة الدولية لحل الأزمة الأمنية في ليبيا وهي:

ا- محاربة الإرهاب والتطرف ،الذي تمثله الجماعات السلفية الجهادية مثل أنصار الشريعة ،وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في مدينة سرت الساحلية.

ب- رفض الأدوات العسكرية في حل الأزمة الأمنية في ليبيا ،سواء في مستوى الاقتتال بين الفرقاء الليبيين (حكومة طبرق وحكومة طرابلس)،أو في مستوى تدخل الأطراف الإقليمية المباشر (الهجمات المصرية

[1] - علام منصور ،**مرجع سابق.**

[2] - علام منصور ،**نفس المرجع.**

الجوية على أهداف عسكرية داخل ليبيا)،أو غير المباشر (دعم الأطراف المتقاتلة بالسلاح والذخيرة والمعدات الحربية).([1])

ج- اعتماد الحوار السياسي بين الأطراف الليبية كطريق وحيد إلى حل الأزمة ،تحت الأمم المتحدة بإدارة ممثل الأمين العام في حل الأزمة الليبية"ليون بيرناردينو" ،وقد استضافت مدينة الصخيرات المغربية جلسات الحوار السياسي بين الأطراف الليبية ،إلى أن تم التوصل إلى حل نهائي أعلنه ممثل الأمم المتحدة في 2015/09/22م،مع الإشارة إلى أن الأزمة الليبية ،ما زال أمامها طريق طويل حتى تعرف طريقها نحو الحل ،ومن المبكر الحكم على نجاح الحل النهائي المعلن عنه في مدينة الصخيرات ،بسبب تعقيدات الأزمة الليبية ،والبنية الأمنية الهشة والتمدد السريع لتنظيم داعش في البلاد.

لكن بسبب أزمة اللاجئين الأخيرة في أوروبا ،سوف تضغط القوى الأوروبية مجتمعة على الحكومة الجديدة وعلى الأطراف الليبية من أجل الالتزام بالحل الأممي ،في مقابل تقديم دعم عسكري ورفع الحظر العسكري على الجيش الليبي من أجل تمكين الحكومة وتعزيز قدراتها على مواجهة الجماعات المتشددة داخل البلاد ،وبخاصة في ما يتعلق بإعادة بناء القوات العسكرية والأمنية وتدريب وحدات الجيش ،بما يجعلها أكثر قدرة على الصمود أمام الجماعات المتشددة واستعادة المدن والسيطرة على الموانئ وحماية حقول النفط والمواقع الحكومية من الاعتداءات الإرهابية.([2])

د- رفض التدخل العسكري الخارجي لدعم طرف ضد آخر ،الذي من شأنه أن يخلق مناخ أمني أكثر هشاشة ما يساعد على انتشار الإرهاب وشيوع الفوضى الأمنية.

إن المبرر الأكثر أهمية في رفض التدخل العسكري في حل الأزمة الليبية ،هو غياب الطرف المؤهل لتحمل الأعباء الاقتصادية والعسكرية في نشر قوات داخل ليبيا لمدة طويلة ،وتمويلها باستمرار ،وبخاصة مع انخراط القوى الغربية الرئيسة في التحالف الدولي ضد داعش ،والتي لم تحقق أي نتائج ملموسة على الأرض ،بعد بداية العمليات العسكرية ضد داعش في سورية والعراق ،وانخراط الدول الخليج في تحالف عربي ضد الحوثيين في اليمن ،الذي سوف يستغرق حل أزمته وقتا طويلا أيضا ،إذا لم يتم حلها سياسيا.

4-الموقف الأوروبي من الثورة في سوريا:

---

[1] -زاوشي صورية ،**الأزمة الليبية والقوى الدولية :وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة** ،(بيروت-لبنان :المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد49 ،2016) ،ص153.

[2] - زاوشي صورية ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

أما فيما يتعلق بموقف الأوروبيين من سوريا ،فمن الواجب أن نميز ما بين الاتحاد الممثل بالمفوضية الأوروبية ،ومن يمثلها من سياسيين لعل أبرزهم "كاترين آشتون" ممثلة الشؤون الخارجية ،وبين الدول الـ27 المكونة لهذا الاتحاد والتي تتميز بقدرتها على الاستفراد بقرارات سياسية ،لا تمثل بالضرورة وجهات نظر باقي الأعضاء.

لقد كثرت الانتقادات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي ،لاسيما أن الكثيرين من محبذي إيجاد دور فعال وقوي له ،يشتكون دوما من سعيه لإصدار القرارات والبيانات ،التي تكون غالبا غير مجدية على أرض الواقع.([1])

وقد يكون من المهم الإشارة هنا ،إلى أن صوت الاتحاد الأوروبي قلما تميز حقا بفعالية ،غير أن هذا الوضع تفسره عدة اعتبارات ،أبرزها صعوبة الإقرار بمواقف رسمية وقوية تمثل حقا وجهات نظر كل من أعضاء الاتحاد.

لكن هذا لم يمنع المفوضية الأوروبية من اتخاذ قرارات سعت عبرها إلى التأثير في الوضع القائم على أرض الواقع ،كما ظهر في الانتقادات اللاذعة الموجهة لنظام حكم الرئيس "بشار الأسد" ،إثر رده العنيف على مطالب معارضيه، وكذلك اعتماد رزمة من العقوبات الاقتصادية ،التي امتثلت بها كل الدول الأعضاء في الاتحاد.

وفي المقابل ،أبانت الأزمة السورية أيضا عن وجود دول ضمن الاتحاد الأوروبي تنعم بثقل أكبر من غيرها فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية ،ولعل أفضل مثال على ذلك ،تلك الخطوات والتصريحات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية.([2])

فمنذ بدء الأزمة السورية في شهر مارس 2011م،ركبت فرنسا قطار الانتقاد اللاذع لأداء الرئيس "بشار الأسد"،على الرغم من أن العلاقات بين البلدين كانت قد وصلت إلى مستويات متميزة قبل ذلك الحين ،كما تجلى ذلك في إرسال الرئيس "جاك شيراك" موفدين رسميين إلى دمشق ودعوة الرئيس "بشار الأسد" إلى حفل افتتاح مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" في باريس خلال شهر جويلية 2008م.

[1] – براء ميكائيل ،**موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير** ،(الدوحة –قطر ،مركز الجزيرة للدراسات،05أفريل 2012) ،ص04.

[2] – براء ميكائيل ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

ولكن هذا الانفتاح الفرنسي على سوريا ، لم يقابله تجاوب مناسب من دمشق ،خاصة مع المطالب الفرنسية فيما يتعلق بطبيعة علاقاتها مع إيران وحركة حماس ،فضلا عن أن سوريا ، لم تترجم سياسة اليد الممدودة إلى خطوات تسهيلية ،فيما يتعلق بالاستثمارات الفرنسية في قطاعي النفط والاتصالات.([1])

وقد يكون للاعتبارات الأخلاقية ،دور في الإصرار الفرنسي على الدفاع عن مطالب المعارضة السورية ،الذي واكب آفاق الحراك العربي ،غير أن لطبيعة الموقف الفرنسي اعتبارات أخرى أيضا ،ففرنسا اقتبست دورا مهما بتشجيعها تكوين المجلس الوطني السوري المعارض ،الذي يرأسه حاليا الدكتور "برهان غليون"،وهو مثقف سوري مقيم في فرنسا ،كما كان وزير الخارجية الفرنسي"آلان جوبيه" أول وزير أوروبي يعلن رأيه في الحكومة السورية ،على خلفية تعاملها مع المعارضين ،ويقول إنها "فقدت شرعيتها" ،وكان ذلك في شهر ماي 2011م، بل وذهب بعد ذلك إلى اعتراف بلاده ،بالمجلس الوطني السوري كممثل رسمي للمعارضة ،وتؤشر التحركات الدبلوماسية الفرنسية ،على إرادة لإحداث تغيير في سوريا ،على غرار ما تمكنت من فعله في الحالة الليبية ،لكن يعوق تنفيذ الإرادة الفرنسية هذه عدة أمور من بينها هشاشة المعارضة السورية وإخفاقها في توحيد صفوفها.

وقد برز هذا الواقع في ظرف بدا فيه الرئيس "نيكولا ساركوزي" غير محبذ لفتح جبهة ضد سوريا ،قد تعبر عن ضعف قدراته وتنعكس سلبا عليه ،في مرحلة حساسة تتميز باستعداده لخوض معركة الانتخابات الرئاسية، ولعل هذا أبرز ما يفسر تراجع "آلان جوبيه" النسبي عن مواقفه السابقة ،وتصريحه في شهر فيفري 2012م بأنه بات مستاء من أداء المعارضة السورية غير الموحدة.

وعلى الرغم من أن الموقف الفرنسي لم يتناقض مع مواقف باقي الدول الأوروبية فيما يتعلق بطبيعة وكيفية التعامل مع الملف السوري ،إلا أنه يبدو وكأن فرنسا خطت خطوة أبعد حينما أعلنت ما يجب فعلة إزاء الوضع في هذا البلد دون أن تثبت أنها قادرة على التأثير الفعلي على الوضع هناك.([2])

بعد التطرق لمواقف دول الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية يلاحظ أن تلك المواقف انقسمت إلى قسمين:

[1] – براء ميكائيل ،**مرجع سابق** ،ص05.

[2] –براء ميكائيل ،**أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة** ،متحصل عليه من الرابط: www.studies.algazeera.net ،(2018/03/03).

أ- موقف اتسم بالحياد والسلبية من الثورات العربية ،وقد بدأ هذا الموقف واضحا في كل من تونس و مصر والبحرين واليمن ،موقف جاء ليتناغم مع العلاقات التي كانت تجمع تلك الدول التي حدثت بها الثورات مع الإتحاد الأوروبي ،نتيجة للإرث التاريخي لذلك الإتحاد ،الذي اضطلع بدعم الأنظمة الحاكمة التي كانت تسوق مشاريعه في منطقة الشرق الأوسط ،وكانت حليفا استراتيجيا له من الناحية الاقتصادية و السياسة العسكرية.([1])

ب- اتسم بالموقف الحازم و المتشدد لما يجري ببعض الدول العربية وخاصة في سوريا وليبيا ،ولعل الموقف الأوروبي من الثورة في ليبيا وما يجري بسوريا حاليا ،يفسر المواقف الدولية التي تسعى من خلالها الدول الكبرى في إنهاء بعض الأنظمة التي تعتبر مستقلة في سياستها الخارجية عن القرار والموقف الأمريكي الأوروبي ،ولعل الوضع في سوريا يفسر ما تتجه إليه الأحداث حاليا ،من محاولة التخلص من نظام ،شكل عقبة أساسية أمام السياسات الأمريكية و الأوروبية في المنطقة العربية ،ولعل الدور السوري في لبنان والعلاقات الطيبة التي تجمع سوريا بإيران ،هي السبب الرئيسي وراء ما تتعرض له سوريا حاليا من مؤامرة دولية ،ليس الهدف منها تحقيق الديمقراطية والحرية للشعب السوري ،بقدر ما تهدف إلى القضاء على النظام السوري وبالتالي تحقيق أطماع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين في المنطقة من إقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد.([2])

ج-أما عن أسباب تباين مواقف دول الاتحاد الأوروبي، وإخفاقه في اعتماد قرارات مؤثرة وحاسمة فهي ناتجة عن عنصرين أساسيين ،أحدهما هيكلي ،والآخر متصل بإرادة بعض الدول في إبراز قدراتها الدبلوماسية الفائقة.([3])

**المطلب الثالث: موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية**

اتخذت جامعة الدول العربية عددا من المواقف من الثورات العربية ،كان أبرزها في الحالتين الليبية والسورية ،لأن الجامعة ،كعادتها، تفاجأت بما حدث في تونس ومصر ،كما أنها تركت أزمة اليمن تحل برعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،وبالتالي كان موقفها واضحا في الحالتين الليبية والسورية:

1- الجامعة العربية انطلقت في قرارتها ومبادراتها بشأن الحالتين الليبية والسورية من دوافع سياسية محوطة بحسابات إنسانية ،مع تجاهل تام للأسس القانونية الحاكمة في ميثاق الجامعة ،وفي عدة وثائق

[1] - خليل سامي أيوب ،**موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية** ،متحصل عليه من الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741 ،(2018/03/03).

[2] – خليل سامي أيوب ،**نفس المرجع**.

[3] – براء ميكائيل، **موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير** ،مرجع سابق ،نفس الصفحة.

ومرجعيات عربية أخرى ،تتضمن الالتزام بإبقاء الخلافات العربية داخل المظلة العربية وتجنب اللجوء إلى تقليص أو تجميد العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة ،وعدم اللجوء إلى الحملات الإعلامية المضادة وعدم المشاركة في العقوبات الاقتصادية ،وفي أي نوع من أنواع الحصار الذي يفرض على أية دولة عربية.

2- أن الجامعة العربية سارعت بمنح غطاء سياسي لتدخل حلف الأطلنطي عسكريا في الحالة الليبية، مع استنفاد الآليات العربية الممكنة لتسوية الصراع وحماية المدنيين ،ثم راحت أيضا في هذه الحالة تناقض موقفها المبدئي المعلن على مستوى وزراء الخارجية العرب في أوت 2011م بشأن إبقاء التسوية في إطار المظلة العربية، واستبعاد التدويل ،وممانعة أي تدخل عسكري أجنبي في سوريا ،ولجأت في يناير 2012م إلى مجلس الأمن الدولي ،لتطرح عليه فكرة تشكيل قوة عربية أممية للتدخل في سوريا ،وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية وراء استجابة مجلس الأمن وحلف الأطلنطي للتدخل في الحالة الليبية ،وامتناعهما عن التدخل في الحالة السورية، يبقى هناك تساؤل مهم عن أسباب تجاهل الجامعة العربية لفكرة تشكيل قوات عربية خالصة، على غرار ما سبق وقامت به في لبنان.([1])

3- قامت الجامعة باتخاذ اجراءات غير مسبوقة ،وعلى غير نص من ميثاق الجامعة ،وذلك بمنع ممثلي كل من ليبيا وسوريا من المشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ،وهو ما أدى – فضلا عن مخالفته للنصوص ،إلى افتقاد قنوات التواصل والضغط المباشر على كلا النظامين ،وإلى تغييب عنصر التوازن والتدقيق في مصادر المعلومات المتاحة عن التطورات الميدانية والسياسية ،ويشير الاستباق بقرار منع ممثل سوريا من المشاركة في اجتماعات الجامعة ،قبل انتظار نتائج بعثة المراقبين العرب ،إلى رغبة البعض في تجاوز التدقيق في استقصاء المعلومات والتفسيرات من المصادر المباشرة.

4- جاء موقف الجامعة العربية من جماعات الثوار والمعارضين السياسيين في كل من ليبيا وسوريا متعجلا للغاية ،حيث تبين أن الجامعة لم يكن لديها ،في بدايات تعاملها مع المسألتين، مصادر معلومات خاصة بها ،أو مصادر مستقلة تستقي منها البيانات الدقيقة عن التطورات الميدانية ،وعن الخلفيات التنظيمية والعقائدية لجماعات الثوار والقوى المعارضة في البلدين وأجنداتها ومشروعاتها السياسية البديلة.([2])

---

[1] – إبراهيم منشاوي ،**سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلى أين؟** ،متحصل عليه من الرابط: http://www.acrseg.org/، (2018/03/03).

[2] – إبراهيم منشاوي ،**نفس المرجع**.

5- أن الجامعة العربية لم تقم بعد سقوط النظام القديم في ليبيا بأية أدوار عملية لمساعدة الشعب الليبي في إعادة بناء المؤسسات ،وتأمين الحدود ،وإجراء ما يلزم من مصالحات وطنية ،وتركت ذلك كله في أيدي الخبراء الغربيين.

كما يلاحظ عدم كفاية الخطوات العملية التي قامت بها الجامعة لإغاثة اللاجئين ،وعلاج المصابين السوريين ،أو التحضير لإجراءات حصر وتوثيق الخسائر التي تعرضت لها المدن السورية ،أو الإعداد لخطط إعادة البناء بعد توقف القتال.

بالنسبة لمستقبل الجامعة في ظل التحولات الجديدة ،فليس ثمة شك في أن مستقبل جامعة الدول العربية سيتأثر بما أسفرت عنه ثورات الربيع العربي من أثار إيجابية وسلبية على السواء.

أن ما اتخذته الجامعة من إجراءات ،وما لم تتخذه منها في شأن هذه الثورات ،سينعكس على هذا المستقبل بشكل أساسي.

وإذا كانت الجامعة قد واجهت عدة أزمات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي ،حيث عجزت منذ تأسيسها عن إنشاء كيان عربي متماسك وقوي قادر على الصمود في مواجهة الأزمات التي تعصف بالعلاقات بين الدول العربية ،وذلك لأسباب متعددة ،منها ما يتعلق بميثاقها وطبيعة العلاقة بين الأعضاء، وطبيعة المصالح الإقليمية والدولية ،فهذه الأسباب أدت الى ضعف أداء جامعة الدول العربية ،وساعدت في إفراغ ميثاقها من محتواه ،مما أدى لحالة من التدهور والتبعثر في العلاقات العربية -العربية ،بسبب طغيان الإرادة القطرية للدول الأعضاء على الإرادة العربية الجامعة والموحدة ،مما انعكس على أدائها في معظم القضايا العربية الهامة.

وإذا كانت كمنظمة إقليمية قد تعرضت لما شهدته المنطقة العربية من تحولات كبرى ،من شرقها إلى غربها ،حيث لم يكد العالم العربي يفيق من أزمة احتلال العراق وقرب انسحاب القوات الأمريكية منه ،حتى أقبل على عصر الثورات العربية وما يحمله من تداعيات مفصلية على المنطقة بكاملها ،فقد تغير النظام المصري ودخلت ليبيا في أزمة وحرب أهلية بتدخل عسكري- أجنبي فيها ،كان للجامعة دور فيه ،بالإضافة إلى تغير النظام في تونس وترنح أنظمة أخرى ،من المرجح أن تسقط هي الأخرى كما في سوريا.([1])

[1] - إبراهيم منشاوي ،**مرجع سابق.**

نتيجة للحراك العربي الذي تشهده بعض الدول العربي ،تباينت ردود و مواقف الدول الإقليمية ،خاصة المتوسطية كونها المتأثر الأول بمجرياته نتيجة احتكاكها المباشر بتلك الدول التي تمر بمرحلة انتقالية إما في ضل كونها دول جوار حدودية أو تدخل ضمن اتفاقيات مبرمة معها ،ما يلزم تأثرها ،وبذلك فقد اتخذت العديد من المبادرات و المشاريع في اطار ما عرف بالشراكة الأورومتوسطية من أجل تحديد أطر جديدة تتماشى و سياق الأحداث الجارية .

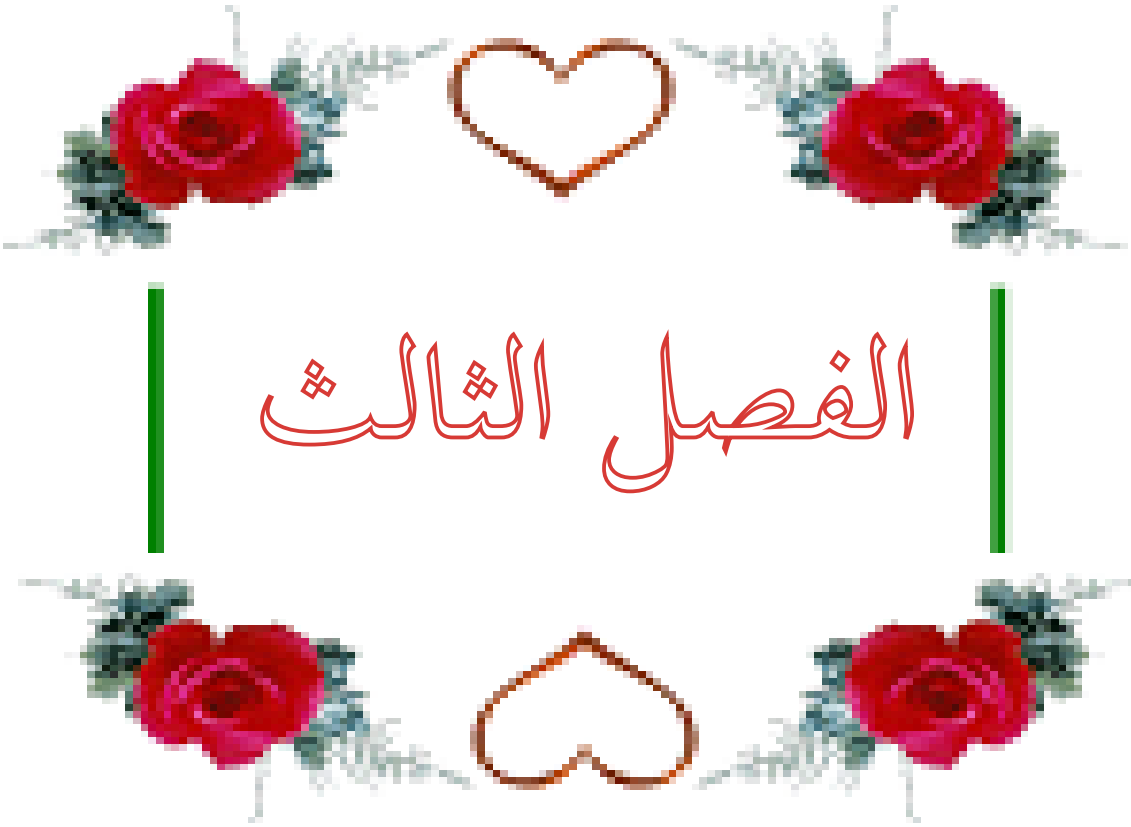

# الفصل الثالث

لابد من عدم التسرع في تقديم تشخيص للتفاعلات الدولية الجديدة و الحكم عليها من منطلق أن التحولات والمتغيرات الدولية أصبحت متسارعة وجذرية ومركبة الأبعاد، بل يجب الاحاطة بحركية التنظير الدولي و التي تتطلب قدرا معرفيا خاصا يتجاوز حدود الاختصاص، فعملية التحول الديمقراطي تعد من أكثر القضايا شيوعا في الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمي أو غير الاكاديمي، وذلك نتيجة لما تحمله هذه التحولات الدمقراطية من تأثيرات على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والأفراد على حد سواء، وقد تزايد الاهتمام بها في خضم التحولات المتسارعة التي تعرفها البيئة الدولية في عصر العولمة ومجتمع المعلومات، فلم تعد الديمقراطية ظاهرة مرتبطة بإقليم بعينه و إنما أصبحت ظاهرة عالمية أمكن تطبيقها خارج النطاق الأصلي الذي ظهرت فيه.

و تعتبر منطقة جنوب المتوسط بما فيها المنطقة العربية تونس مصر وليبيا وسوريا في السنوات القليلة الفائتة أحد المناطق التي شهدت حراكا سياسيا واجتماعيا غير مسبوق، وتجسد هذا الحراك في تصاعد نشاط حركات الاحتجاج الشعبي مثل التظاهرات والاعتصامات التي تحولت إلى حراك شعبي وتزايد صدور بيانات وعرائض عن نخب فكرية وسياسية مطالبة بالتحول الديمقراطي.

وكان من المتوقع أن تسهم تلك الأحداث وذلك الحراك في إعادة هيكلة البناء المؤسساتي لمنطقة جنوب المتوسط وولادة أنظمة جديدة، وذلك باعتبار أن المطالب الداخلية بالتحول نحو الديمقراطية التقت مع ضغوط القوى الخارجية الداعية إليه بالرغم من الاختلاف بينهما في المقاصد والغايات الكبرى، فقد كانت الأوضاع في دول جنوب المتوسط مثقلة بالمشاكل والأزمات كانتشار الفساد بأنواعه مما أثر على عملية التحول الديمقراطي وسيرها وأثر في مآلها وآفاقها وأدى إلى ظهور احتجاجات وتظاهرات واسعة مطالبة بإسقاط النظام و التي كانت أول شرارة لها من تونس ثم توسعت الى بعض الدول العربية المجاورة كمصر وسوريا وليبيا واليمن.

نشا عن هذه التحولات إعادة طرح لمسألة الشراكة و التي تشكل نمطا جديدا للتعاون، وكذا امكانية تحديد و رصد المقاصد الأساسية التي تحرك أفق التعاون والرهان و هو أن نستأنف الشراكة والتعاون من حيث هي وضعية فرضت نفسها على مجريات العلاقات في المنطقة، حيث لم يعد مجرد مفعول العلاقات الإنتاج بل صار يتشكل ويعمل وفقا لمقاصد معيارية حضارية وأمنية وسياسية وثقافية و اجتماعية

**المبحث الأول : تحديات الحراك العربي على التعاون الأورو متوسطي**

إن بدايات الحراك العربي الذي مس المنطقة المتوسطية ،خاصة الدول العربية ،أثر بشكل كبير في أطر الشراكة الأوورومتوسطية ،ما شكل نقطة حساسة في هذه العلاقة ،خاصة من حيث التداعيات التي خلفها من تهديدات امنية مختلفة ،استدعى ذلك النظر فيها و مراجعتها .

**المطلب الأول : ازمة اللجوء وتداعياتها على أمن المنطقة الأورو متوسطية.**

يعرف اللجوء على أنه : "مغادرة اللاجئين مقر أقامتهم ،بسبب الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد ،و البحث عن ملجأ لهم خارج وطنهم".([1])

وهو أيضا :" كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته ،أو خارج مقر إقامته الاعتيادية ،في حالة كونه عديم الجنسية ،ويخشى لأسباب معقولة ان يضطهد ،من أجل عرقه أو دينه أو انتسابه إلى فئة اجتماعية أو إلى آرائه السياسية ،ولا يستطيع أو لا يريد بسبب تلك الخشية ،أن يستظل بحماية ذلك البلد ،أو أن يعود إليه ".([2])

اللاجئ عند "بول فايس" هو :"الشخص الذي لأسباب سياسية ،يوجد خارج دولة جنسيته أو إذا كان عديم الجنسية ،خارج دولة إقامته المعتادة ،ولا يتمتع بحماية أية حكومة ،وبعبارة أخرى ،فإن توافر صفة اللاجئ في أحد الأشخاص ،رهن بتوافر عنصرين جوهريين:

01- وجوده خارج دولته الأصل.

02- عدم تمتعه بالحماية الدبلوماسية لأية دولة.([3])

يعرف "إعلان قرطاج" لعام 1984م اللاجئ على أنه: "هم الأشخاص الفارين من بلادهم ،بسبب تهديد لحياتهم أو أمنهم أو حريتهم ،بسبب أعمال العنف ،أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية ،أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أية ظروف أخلت ببنية النظام العام في بلادهم".([4])

---

[1] -عبد الوهاب الكيالي ،**موسوعة السياسة** ،مرجع سابق ،ص372.

[2] -عبد الحميد الوالي ،**حماية اللاجئين في العالم الغربي**،(القاهرة -مصر :مجلة السياسة الدولية ،العدد18،2002) ،ص23.

[3] -برهان أمر الله ،**حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي**،(بيروت -لبنان: دار النهضة العربية، 2008)، ص ص.120،121.

[4] -موسى بن قاصير ،**البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني -الإسرائيلي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2008)،ص115.

باتت قضايا اللجوء والنزوح مسألة إنسانية اجتماعية عالمية، أتثبتت أنها خطر متنام يهدد الأمن والتنمية والنمو الاقتصادي المتوسطي، وبخاصة فترة ما يسمى بالحراك العربي ،وما سببته حركات التدفق الهائل للاجئين من تبعات اقتصادية وسياسية واجتماعية ،وتغيرات ديمغرافية نعايش تطوراتها وتبدلاتها على مستويات عدة .

قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" UNHCR" في آخر إحصائية لها أن عدد اللاجئين في أفريقيا ،قد تجاوز 12 مليون نسمة ،وقالت المنظمة أن الوضع العام للاجئين في العالم ،بما في ذلك الدول الأفريقية كارثي ،حيث غالبا ما يترك اللاجئون بلادهم ليذهبوا إلى البلدان الأكثر فقرا في العالم.

تصاعدت أزمة اللاجئين الفارين من مناطق الصراعات المسلحة في المنطقة العربية ،خلال السنوات الخمس الأخيرة ،لتضاف إلى سلسلة "الاختبارات الكاشفة" لمعضلات الدولة القومية، والنظامين الإقليمي والدولي في مرحلة الثورات العربية ،إذ فرض التدفق الهائل لملايين اللاجئين ،خاصة من سوريا إل الجوار الإقليمي ،أو الدول الغربية ،ضغوطا داخلية وخارجية عل الدول المضيفة ،التي واجهت معادلة صعبة بين الالتزام بالحقوق الإنسانية للاجئين ،وفقا للاتفاقيات والمواثيق الدولية ،وممارسة سياسات تحد من تأثير تدفقاتهم في أمنها وسيادتها.([1])

تشتبك موجة اللجوء الراهنة ،مع قائمة الأزمات غير المسبوقة التي تواجه الدولة القومية العربية، حيث أجلت الثورات ضد الأنظمة الاستبدادية ،البنية الهشة لهذه الدولة المتماهية مع السلطة ،فما إن سقطت تلك الأنظمة ،وزال الخوف عن الناس ،حتى قفزت المشكلات الكامنة للدولة إلى السطح، كالعدالة ،والهوية ،والصراع على الموارد ،بل إن سلطة الدولة ذاتها صارت مع نشوب الصراعات المسلحة ،غير قادرة على ممارسة سيادتها في بعض المناطق.([2])

إن أزمة اللاجئين عمقت من وهن النظام الإقليمي العربي ،الذي بدت استجابته محدودة للأزمات الكبرى في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية ،وذلك نتيجة لتشتت واستقطاب قواه الفاعلة ،على خلفية تباين المواقف والمصالح ،ثم جاءت الصراعات المسلحة في كل من سوريا ،وليبيا، واليمن ،لتعمق انكشاف ذلك النظام الإقليمي ،سواء لمصلحة قوى إقليمية غير عربية (إسرائيل، وإيران، وتركيا) ،تطمح لتغيير موازين القوى

[1] – خالد حنفي علي ،**اللاجئون .. الاختبار الكاشف للدولة والإقليم والعالم** ،متحصل عليه من الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/News/9854 ,(13/03/2018).

[2] – خالد حنفي علي ،**نفس المرجع**.

في المنطقة ،أو قوى غربية كبرى ،بدا أنها تحدد أجندة المنطقة، حربا وسلما ،وتتحكم نسبيا في موازين القوى من خلال صراعاتها الداخلية.

ارتبطت أزمة اللاجئين بالهواجس الأمنية العالمية المتصاعدة ،على خلفية انتشار تنظيمات العنف الديني ،ك "داعش" وأشباهه ،والتي مدت تهديداتها من الدول العربية إلى الدول الغربية المتقدمة ،كما تجلى الأمر مع هجمات باريس في نوفمبر 2015م،وبروكسل في مارس 2016م،لذا اكتسبت قضايا الأمن غير التقليدي ،كمكافحة الإرهاب ،والجريمة غير المنظمة ،والهجرة غير الشرعية ،اهتماما عالميا ،أثر بدرجة أو بأخرى في صياغة السياسات الغربية ،خاصة الأوروبية المنقسمة تجاه استيعاب اللاجئين من عدمه.([1])

يمكنا من خلال ما سبق ذكره تقديم تحليل لظاهرة اللجوء خلال فترة الحراك العربي ،وتداعياتها على مجموعة من الدول المتوسطية ،مع بيان نسبها.

1- التداعيات على بلدان العبور و البلدان المضيفة :

تواجه البلدان العربية تحديات جمة ،من موقعها كبلدان للمقصد واللجوء الأول والعبور للاجئين، والمهاجرين ،والنازحين داخليا وغيرهم من المهاجرين ،وتختلف هذه التداعيات باختلاف مجموعة من العوامل التي تشمل عدد النازحين الإجمالي ،ونسبتهم إلى عدد السكان في البلد المضيف أو بلد العبور، وثروات البلد المعني والمناطق التي يقيم فيها النازحون ،وإقامة النازحين في مخيمات، والخصائص الديمغرافية، والاقتصادية والاجتماعية للنازحين القسريين، وحاجة النازحين إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية الطارئة أو المستدامة ،والمساعدات الغذائية ،والدعم المالي ،والتعليم ،والخدمات النفسية والاجتماعية ،وانتشار المشاكل المرتبطة بالحماية مثل العنف الجنسي والعنف ضد المرأة ،ووتيرة النزوح ومدة التدابير التي تتخذها الهيئات الحكومية ،وهيئات المجتمع المدني لمواجهة الأزمات وكذا كلفتها ،حيث تختلف التداعيات والمشاكل التي يطرحها النزوح ،باختلاف مراحله.

تختلف الأعباء التي تتحملها البلدان باختلاف أوضاع اللاجئين ،والمهاجرين ،والنازحين وغيرهم من المهاجرين ،فعلى سبيل المثال ،أشار تقرير صدر مؤخرا عن وزارة البيئة في لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،إلى أن البلد يعمل منذ ماي 2014م،على الاستجابة لاحتياجات كل من اللاجئين السوريين المسجلين رسميا ،واللاجئين السوريين غير المسجلين المقيمين في لبنان ،واللاجئين الفلسطينيين

[1] – خالد حنفي علي ،**مرجع سابق**.

القادمين من الجمهورية العربية السورية ،واللبنانيين العائدين من الجمهورية العربية السورية ،حيث بلغت نسبة الوافدين إلى لبنان 28،9 % من السكان ،الذين كانوا مقيمين في البلد قبل اندلاع النزاع.([1])

تفرض هذه العوامل ضغوطا إضافية على الدول العربية ،فالبلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء هي بلدان نامية. **[أنظر الملحق01:الجدول رقم02]**

لا يتجاوز نصيب الفرد من الدخل ثلاثة دولارات في اليوم في موريتانيا ،وأربعة دولارات في اليمن وخمسة دولارات أمريكية في السودان ،ومن البلدان المضيفة وبلدان اللجوء الأول وبلدان العبور للاجئين الذين انتقلوا إلى خارج المنطقة ، ففي تركيا أكثر من 1.75مليون لاجئ ،لاسيما من الجمهورية العربية السورية([2]) ،ويعيش حاليا أكثر من نصف لاجئ في العالم خارج المخيمات ،وفي المنطقة العربية ،يتركز معظم النازحين في المدن والقرى ،وكمثال على ذلك فقد أصبحت المخيمات التي أنشئت منذ عقود لإيواء اللاجئين الفلسطينيين متركزة في المدن والقرى المحيطة به.([3])

لقد سعت الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين والنازحين المقيمين في المنطقة وراء الأمان ،في عمان وبغداد ،وبيروت ،والقاهرة ،ودمشق ،ومقديشوا والخرطوم وغيرها من المدن ،مع ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين نتيجة للأزمة في الجمهورية العربية السورية ،ففي السنوات الأربع الأخيرة ،شهدت بلدات ومدن ناشئة في الأردن ،والعراق ،ولبنان تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة ،حيث استوعبت أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين.([4])

2- التداعيات على بلدان المنشأ

تطرح موجات النزوح الداخلي الواسعة النطاق تحديات كبيرة على بلدان المنشأ ،التي لا تمتلك بمعظمها سوى قدرات محدودة على تلبية احتياجاتها ،وتتفاقم التداعيات السلبية على المجتمعات في البلدان

---

[1] – Lebanon, Ministry of Environment, European Union, United Nations Development Programme ,**Lebanon Environment al Assessment of the Syrian Conflict and Priority Interventions**, Obtained from the link: http://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Energy%20and%20Environment/Publications/EASC-WEB.pdf ,(Access Date: 13/03/2018).

[2] –Unhcr,**UNHCR country operations profile – Middle East and North Africa**, Obtained from the site: http://www.unhcr.org/pages/4a02db416.html, (Access Date:13/03/2018).

[3] – Unhcr, **Yemen monthly factsheet** ,Obtained from the link : http://www.unhcr.org/4c907a4a9.html,(Access Date:13/03/2018).

[4] – *Unhcr* ,**ibid.**

المضيفة للاجئين والنازحين داخليا ،عندما لا تلبي المساعدات الإنسانية احتياجات سكان المجتمعات المحلية المضيفة ،أو الاحتياجات الإنمائية في البلدان المضيفة ،وكثيرا ما تكون الموارد التي يخصصها المجتمع الدولي ،غير كافية لتلبية جميع الاحتياجات في حالات الأزمات الحادة والممتدة على فترات طويلة.([1])

تخلف التحركات السكانية عبر الحدود آثارا على بلدان المنشأ ،فعندما يغادر المتخصصون وأصحاب الأعمال البلد بأعداد كبيرة ،تكون لمغادرتهم عواقب وخيمة على الاقتصاد ،كما تواجه بلدان المنشأ التي تشهد عودة اللاجئين صعوبات جمة ،تتفاقم عندما تكون هذه البلدان قد عاشت عقودا من النزاع ،ففي العراق مثلا ،أدى النزاع إلى تدهور خدمات الإسكان ،ونقص في موارد المياه وخدمات الصرف الصحي ،وانقطاع التيار الكهربائي وتضرر الطرق ووسائل النقل ،كما أدى إلى النقص في مرافق الترفيه ،والضعف في توزيع الحصص الغذائية في المدن والقرى.([2])

إن العديد من الحالات التي عجز فيها العائدون من اللاجئين والنازحين داخليا عن العودة إلى منازلهم الأصلية ،وجدوا أنفسهم مجبرين على الإقامة في مخيمات مؤقتة ،أو ما يعرف بالمخيمات العشوائية مثل المخيمات العسكرية السابقة ،والمباني العامة ،والأراضي المهجورة ،محرومين من سبل التماس العدالة ومن الخدمات الأساسية ،ومعرضين لخطر الترحيل القسري، وغالبا ما تحتاج برامج إعادة التوطين التي تقودها منظمات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى معالجة قضايا حقوق الملكية المتنازع عليها المتعلقة بمنازل متضررة أو يسكنها أشخاص غير مالكين.

قد تطرح العودة المفاجئة للمهاجرين من البلدان التي تشهد أزمات إلى بلدانهم تحديات كبيرة ،لا سيما بالنسبة للبلدان التي تشهد موجات كبيرة من العائدين ،والتي يعتمد اقتصادها على التحويلات المالية من الخارج ،خاصة عندما يكون المهاجرون العائدون بحاجة إلى مساعدة مالية أو طبية طارئة أو غيرها من أشكال المساعدة الإنسانية ،ففي مصر ،أي المتلقي الأكبر للتحويلات المالية في المنطقة العربية، وجد مئات آلاف المهاجرين العاملين في ليبيا أنفسهم مضطرين للعودة إلى بلدهم الأم في السنوات الأخيرة ،بسبب أعمال العنف

[1]– G.Chatelard, **Iraqi refugees and IDPs:from humanitarian intervention to durable solutions**, Obtained from the link : http://www.refugeecooperation.org/publications/Iraq/09_chatelard.php, (Access Date:13/03/2018).

[2]– G.Chatelard ,**ibid.**

،ما دفع بالحكومة المصرية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل عودتهم ،على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد.([1])

أما خارج نطاق المنطقة العربية ،فقد فرضت عودة حوالي 150000مهاجر تشادي من ليبيا في عام 2011م،تحديات جمة على صعيد إعادة التوطين بالنسبة للمهاجرين والمجتمعات المضيفة في تشاد على حد سواء ،فالعديد من المهاجرين العائدين ،مضى على وجودهم خارج البلد وقت طويل لم يتواصلوا خلاله سوى نادرا مع المجتمعات التي ينتمون إليها في بلدهم الأم ،ومعظمهم عاد إلى بلده الأم خالي اليدين ،أما بالنسبة لأولئك الذين ظلوا على تواصل مع عائلاتهم فقد كانوا الجهة التي توفر الدعم المالي الأساسي على شكل تحويلات مالية.([2])

**المطلب الثاني : هاجس تنامي الإرهاب**

أدى اختلاف الدول في نظرتهم إلى الإرهاب ،من حيث مفهومه ومعناه ،إلى صعوبة الاتفاق على المستوى الدولي بشأن التعاون لمكافحة هذه الظاهرة ،ويمكن تجسيد هذا الاختلاف في العبارة المختصرة التي تقول: "إن الإرهابي في نظر البعض ،هو محارب من أجل الحرية في نظر الآخرين" ،هذا ما أدى إلى فشل أغلب الجهود الدولية ،في الوصول إلى تحديد دقيق لحقيقة الإرهاب ،مما حال دون الاتفاق على درجة من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ،حتى إن المؤتمر الدولي الذي عقد في عام 1973م للبحث في معنى الإرهاب والجريمة السياسية ،قد انتهى إلى أن عدم وجود مفهوم واضح للأسباب التي تؤدي إلى ممارسة النشاطات التي تنشئ حالة الإرهاب ،هو العقبة التي تحول دون اقتلاع الإرهاب واجتثاث جذوره.([3])

---

[1]-iom, **IOM Iraq Special Report:Shelter** ,Obtained from the link: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/fies/resources/ShelterFinal.pdf ,(Access Date:13/03/2018).

[2]–R.Sanz ,**Socio–economic profile of Egyptian migrants returning from Libya due to crisis: sample analysis** ,Obtained from the link: http//:www.egypt.iom.int/Doc/111006_Profiing_Egyptian_Migrants_FINAL.pdf ,(Access Date:13/03/2018).

[3] – عز الدين ،أحمد جلال ،**الإرهاب والعنف السياسي**،(القاهرة–مصر: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ،العدد 10، 1986)،ص09.

يعرف "تود ساندلر" الإرهاب على انه: "الاستعمال المدمر مسبقا ،أو التهديد باستعمال العنف أو قوة فوق اعتيادية ،من أجل بلوغ أهداف سياسية ،عن طريق الترهيب والذعر".([1])

عرفته اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب عام 1937م بأنه "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما ،تستهدف أو يقصد بها خلق رعب في أذهان أشخاص معينين ،أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور.([2])

عرفته الاتفاقية الأوروبية لعام 1977م : " الأفعال الخطرة و الموجهة ضد حياة الأشخاص أو حرياتهم ،وتلك الموجهة ضد الممتلكات ،إذا كان من شأنها خلق خطر جماعي".([3])

بالنسبة للتعريف الأمريكي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011م ،فإن الإرهاب الدولي هو "القيام بأفعال إرهابية ،تشمل الأشخاص أو الأقاليم ،من طرف جماعات إرهابية تنتمي إلى أصول فكرية مختلفة ،أو من طرف دول تدعم الإرهاب".([4])

عرفه صلاح الدين عامر بأنه" اصطلاح استخدم في الأزمنة المعاصرة ،للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف ،لتحقيق هدف سياسي ،وبصفة عامة جميع أعمال العنف التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين ،وخلق جو من عدم الأمن".([5])

عرفه الفقيه الإسباني "سالدانا"، ضمن أعمال مؤتمر كوبنهاجن لتوحيد القانون الجنائي (1935م) بأنه:"كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ،يترتب على تنفيذها أو حتى مجرد الإعلان عنها ،إشاعة الفزع العام لما لها من طبيعة منشئة لخطر عام".([6])

---

[1] – جاك فونتنال ،**العولمة والاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد** ،ترجمة :محمود براهيم ،( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006)،ص ص. 93 ،95.

[2] – عامر مصباح ،**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،(الجزائر:دار الكتاب الحديث،2010)،ص20.

[3] – عامر مصباح ،**نفس المرجع** ،ص20.

[4] – جاك فونتنال ،**العولمة والاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد** ،مرجع سابق ،ص94.

[5] – صلاح الدين عامر ،**المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام** ،رسالة دكتوراه منشورة مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة،(القاهرة–مصر: دار الفكر العربي، 1976)،ص04.

[6] – محمد محي الدين عوض ،**تعريف الإرهاب** ،منشور ضمن أعمال الندوة العلمية الخمسون لتشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي بتاريخ 1998/12/07,09،(الرياض :مركز الدراسات والبحوث ،سنة 1999)، ص5.

شهدت الفترة المتزامنة مع انفجار الحراك العربي في 2010م ،وخاصة دولة ليبيا ،التي مثلت تهديدا حقيقيا للأمن المتوسطي الإقليمي ،كونها أصبحت مصدرا للأسلحة المنهوبة وغير المشروعة ،ونقطة انطلاق للهجرة غير الشرعية ،وملاذ آمن للمجموعات الإرهابية ،التي نذكر منها:

1-الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

يمكن القول إن أكبر تهديد إرهابي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على النطاق الأوسع ،ينبع من الدولة الإسلامية في العراق والشام" ISIL"،حيث تعرف المجموعة أيضا بالدولة الإسلامية "IS" أو الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ،التي تعود أصولها إلى تنظيم القاعدة ،ألا وهي الدولة الإسلامية في العراق ،والتي قادها "أبو بكر البغدادي" ابتداء من أفريل 2010م.

في حوالي أوت 2011م،أي بعد بداية الحراك العربي ،واندلاع الصراع في سوريا ،أرسل البغدادي ناشطين من الدولة الإسلامية في العراق ،يقودهم نائب سوري له ،وهو "أبو محمد الجولاني" للعمل عبر الحدود إلى داخل سوريا ،إذن فالعديد من هؤلاء المشاركين من أصل سوري ،ونظرا لجذب هذا الفرع المزيد من المجندين المحليين ،الذي مقره في سوريا ،ما لبث أن تأسس في أوائل العام 2012م باسم جبهة النصرة"JN"،حيث لا تزال تتبع شبكة القاعدة الأوسع نطاقا ،وسرعان ما اكتسبت سمعة ،باعتبارها إحدى أكثر المجموعات السورية المعارضة لنظام الأسد تطرفا ونشاطا وفعالية.([1])

استرعت الدولة الإسلامية في العراق والشام انتباه العالم في جوان 2014م،عندما استولت المجموعة على مدينة الموصل الرئيسية في شمال العراق ،وأعادت تسمية نفسها بالدولة الإسلامية ،لتشير إلى تشكيلها خلافة عابرة للحدود ،وفي حين أن المساحة الفعلية للأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام تتبدل بانتظام ،إلا أنها لا تزال تحتل حاليا وتدير أراض كبيرة على جانبي الحدود العراقية-السورية ،بما في ذلك المدن و حقول النفط الرئيسية.([2])

ومع ذلك، تلقى التنظيم أيضا دعما من مجموعات إرهابية خارجية أبعد ،كان الكثير منها تابع سابقا لتنظيم القاعدة ،إلا أنها الآن أقسمت الولاء للدولة الإسلامية في العراق والشام ،وتشمل مجموعة بوكوحرام والمجموعة الإسلامية الإندونيسية .

[1] – جيمس بلاك وآخرون ،**مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ،(كاليفورنيا-امريكا :مركز راند للسياسات العامة في الشرق الاوسط،2017)،ص13.

[2] – جيمس بلاك وآخرون ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

تشكل الدولة الإسلامية في العراق والشام ،تهديدا بعدة طرق رئيسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال:

أ- إن توسع الدولة الإسلامية في العراق والشام في الأراضي وسيطرتها عليها في المنطقة ،يشكل تهديدا، خاصة إذا نجحت في التوسع في محافظة اللاذقية السورية الساحلية والساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.

ب- تشكل الدولة الإسلامية في العراق والشام تهديدا مباشرا لتلك البلدان المتاخمة مباشرة أو بالقرب من سوريا والعراق ،مثل لبنان والأردن وتركيا وليبيا وسيناء المصرية ،حيث يمكن ذكر ادلة على ذلك:

- هجمات داعش في بيروت في نوفمبر 2015م،قتل خلالها 41 شخصا في هجوم استهدف الجالية الشيعية ،بحجة دعمها لحزب الله ،الذي دعم نظام الأسد ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام ومجموعات معارضة أخرى.

- ثمة مخاوف من أن المجموعات الداعمة للدولة الإسلامية في العراق والشام ،قد أنشئت بالفعل في المناطق القبلية السنية غير النامية ،في جنوب وشرق الأردن.([1])

- عانت تركيا أيضا من عدة هجمات انتحارية مؤخرا ،تبنتها الدولة الإسلامية في العراق والشام ،وفي جوان 2015م،قتل 33 طالبا ناشطا ،في حين توفي أكثر من 100 شخص في أكتوبر من جراء هجوم انتحاري مزدوج على مسيرة للسلام في أنقرة ،وفي جانفي 2016م،أسفر هجوم انتحاري آخر في اسطنبول ،عن مقتل عشرة مواطنين ألمان .

- في مصر ،أدى قصف استهدف طائرة "متروجت" ،الرحلة رقم 9268،في أكتوبر2015م ،فوق الأجواء المصرية ،إلى مقتل جميع الركاب البالغ عددهم 244 شخصا أغلبهم من الروس ،من بينهم الطاقم ،وقد تبنته ولاية سيناء المعروفة سابقا باسم أنصار بيت المقدس ،التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام.([2])

- في ليبيا ،يشكل الوضع الأمني الهش ،منذ انطلاق ثورة 17 فيفري ،أهم التحديات أمام المسار الليبي نحو بناء الدولة والإصلاح الديمقراطي المحفوف بالعديد من المخاطر والتحديات ،ويعد وجود واستمرار هذه التحديات ،تهديدا كبيرا لاستقرار وأمن ليبيا والمنطقة ككل ،ومن هنا سوف نتطرق للأزمة الليبية و تحدياتها الداخلية من جهة وأثرها على المستوى الخارجي وبالتحديد على المنطقة الاوورومتوسطية.

[1] - جيمس بلاك وآخرون ،**مرجع سابق** ،نفس الصفحة.

[2] - جيمس بلاك وآخرون ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

أدى ارتباط جانب كبير من الأجهزة الأمنية في الحالة الليبية بنظام القذافي ،حتى اللحظات الأخيرة قبل سقوطه ،إلى إقصاء هذه المؤسسات ،كما أدى هروب أو مقتل عدد كبير من كبار القيادات الأمنية في الجيش والشرطة ،إلى انهيار المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة ،وذلك في الوقت الذي برزت فيه دور المليشيات الثورية ،التي لعبت دورا بارزا في القضاء على نظام القذافي كلاعب أساسي ،غير أن المشكلة المطروحة هنا ،أن هذه الكتائب افتقرت إلى القيادة المركزية الموحدة ،كما غلب على بعضها التنافس الشديد فيما بينها ،ويمكن القول أن الأجهزة الأمنية التي تشكلت بعد الثورة ،شملت مجموعات تنتمي إلى مليشيات متضاربة الأهداف والمصالح ،ومن أهم الأجهزة الأمنية التي تشكلت بعد الثورة ما يلي:

* اللجنة الأمنية العليا: وهي جهاز مواز لقوات الشرطة الليبية ،وتتكون من مليشيات عدة تدين بالولاء بصورة أساسية لقادتها ،وتتواصل الجهود لتحويل ولائها للدولة الليبية.

* قوات درع ليبيا: وهي تحالف من المليشيات من الشرق ومصراته والزنتان ،والتي تعمل كقوة موازنة للجيش الوطني الليبي ،وقد تكونت بمبادرة من قادة المليشيات أنفسهم ،وذلك بغرض مساعدة الجيش الوطني وأجهزة الأمن.([1])

الملاحظ هنا غياب جهاز امني بطابع رسمي ،فضلا عن افتقار الأجهزة المشكلة للتنظيم والهيكلة والقيادة المركزية ،ما أبان عن عجز وضعف شديد في التعامل مع جملة التحديات والتهديدات الأمنية الخطيرة التي نذكر من بينها :

وعلى هذا ،يمكن القول إن انتهاء أو الحد من خطورة وتجارة الأسلحة في بلد مثل ليبيا ،سيتوقف على مدى النجاح الذي سيحققه برنامج الحكومة الليبية في دمج فصائل الثوار ضمن صفوف الجيش وقوات الشرطة ،الأمر الذي سيوجد إطارا مؤسسيا للثوار ،يمكن من خلاله ضبط هذا الانتشار الواسع للسلاح، ،وبالتالي يسهم بدرجة كبيرة في الحد من خطورته ،سواء على الداخل المحلي في ليبيا ،أو في الحد من تهريب تلك الأسلحة عبر الحدود ،خاصة أن حدود ليبيا تشهد نزاعات بين متمردين من الطوارق في دول الساحل والصحراء ،استفادوا كثيرا من الأوضاع الحالية في ليبيا من أجل الحصول على هذا السلاح ،لمقاومة الحكومات المركزية في تلك الدول.

[1]– Frederic Wehrey ,**Libya's Militia Menace The Challenge After the Elections**, Obtained from the link: http://www.carnegieendowment.org/2012/07/15/libya-s-militia-menace/csdq ,(Access Date: 08/08/2017).

أيضا ،نجاح الحكومة الليبية في جمع سلاح الثوار ،سيخفف بدرجة كبيرة من حالة الاحتقان الداخلي الموجودة بين الليبيين والقبائل الليبية التي تسلحت هي الأخرى خلال الثورة ،تحسبا لما قد يوجد على الساحة من نزاعات قبلية قد تخرج للسطح ،في ظل بيئة سياسية غير مستقرة من جميع النواحي.([1])

في المراحل الأولى من القتال ،أنشأ المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني ،لكنه لم يعمل بوصفه جيش ،بقدر ما كان محاولة اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلة ،وفي بيئة ما بعد الثورة ،أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة ، ([2])،وتوضح الموجة الدراماتيكية الأخيرة من أحداث العنف ،أن الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بنظام القذافي ،باتت تشكل اليوم مشكلة كبيرة ،لكونها في عملية مستمرة من التشكل والحل ،أو إعادة البناء ،استنادا إلى جملة من الديناميكيات المحلية ([3])،ففي حين يقدرها البعض بمئات الميليشيات، فآخرون يقدرونها بثلاثة أضعاف هذا الرقم ،فمعظم هذه الجماعات أو الميليشيات ذات طبيعة جغرافية ،إذ ترتبط ببلدات أو مناطق محددة بدلا من ارتباطها بأيديولوجيا معينة أو الانتماء القبلي أو العرقي ،ونادرا ما تمتلك أجندة سياسية واضحة ،تتجاوز الدفاع عن مصالحها وتأمين بلداتها ،ويذكر بأن أكثر من 125000 ليبي يحملون السلاح الآن ،ولا تنظر هذه الجماعات إلى نفسها على أنها تعمل تحت قيادة سلطة مركزية ،حيث أنها تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضائها وأسلحتها وفي إجراءات اعتقال واحتجاز المشبوهين([4])، هذا ما يطرح عددا من المشاكل ،قد يكون أكثرها حدة ،أن كل منها تقوم بعملية مأسسة خاصة بها مقلدة تنظيم الجيوش النظامية وتبني هيكليات موازية ،ستصبح بمرور الوقت أكثر ترسخا وتزداد صعوبة اقتلاعها.([5])

---

[1] – كامل عبد الله ،**عسكرة القبيلة :دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا** ،متحصل عليه من الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/2239.aspx ،(2017/08/08).

[2] – بول سالم، أماندا كادليك ،**تحديات العملية الانتقالية في ليبيا** ،متحصل عليه من الرابط: http://carnegieendowment.org/files/LIBYA_4.pdf ،( 2017/08/08)، ص7.

[3] – تقرير الشرق الأوسط رقم 115،**المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي** ،متحصل عليه من الرابط:
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf
،(2017/08/08 )،ص1.

[4] – تقرير الشرق الأوسط رقم 115،**نفس المرجع** ،ص18.

[5] – تقرير الشرق الأوسط رقم 115،**نفس المرجع**،ص31.

ما من شك إذن أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة ،فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية ،جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي ،ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر مختلف التنظيمات الإرهابية ،دخلت مؤخرا في ما وصفوه بمرحلة متقدمة من التسليح السريع ،جراء تداعيات الأزمة الليبية التي أفضت إلى هشاشة الدولة وشبه غيابها ،وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة ،حيث نشهد مرحلة تسليح عسكري جدي للمجموعات الموالية لداعش ومجموعة أنصار الشريعة ،انطلاقا من ليبيا ،وهو الشيء الذي جعل هذه المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل ،إلى الطابع الحربي التقليدي الأكثر استقرارا ،والمسيطر على أجزاء من إقليم الدولة ،وذلك على ضوء الإمدادات العسكرية الثقيلة المتوفرة.([1])

تنامي تواجد عناصر المجموعة الإرهابية المغاربية في ليبيا وحولها ،كان وراء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية منذ البداية ،والتي كانت ربما إلى جانب أسباب أخرى ،وراء موقفها العام من الثورات الدائرة في المنطقة ككل.([2])

2- جبهة فتح الشام أو جبهة النصرة

تتمثل مجموعة أخرى مهمة عاملة في الحرب الأهلية السورية التي تدعى "بجبهة فتح الشام "،والمعروفة سابقا باسم "جبهة النصرة" أو "جبهة النصر" ، فمنذ فيفري 2014م،انضمت جبهة النصرة إلى مجموعات متمردة أخرى في محاربة "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" ،ويرجع ذلك جزئيا إلى معاملة التنظيم الوحشية للمدنيين السوريين والمجتمعات السورية المحلية ،متخذة مقرا لها في "دير الزور" بسوريا ،وقد مثلت جبهة النصرة تاريخيا تنظيم القاعدة في سوريا ،ولكن مع تغيير اسمها مؤخرا ،سعت الجبهة إلى أن تنأى بنفسها عن تلك المنظمة ،ويعتقد بأن هذا التأني ليس انقساما أيديولوجيا ،بقدر ما هو محاولة لإزالة الذريعة المستخدمة من قبل التحالف ،بقيادة الولايات المتحدة أو روسيا ،لتبرير الضربات ضد قوات جبهة النصرة.([3])

منذ تحولها ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام ،أصبحت جبهة النصرة إحدى أكثر المجموعات فعالية في محاربة نظام الرئيس الأسد ،ويقدر عددها ما بين 10000 و12000عنصرا،مع أفراد منتشرين في

---

[1] – أحمد إدريس ،**تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية**،(تونس: مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان 2016)،ص02.

[2] – أحمد إدريس ،**نفس المرجع** ،ص03.

[3] – جيمس بلاك وآخرون ،**مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ،مرجع سابق ،ص14.

جميع أنحاء البلاد ،ويعتقد أن حوالي ربعهم مقاتلون أجانب ،ما يثير المخاوف من عودة بعضهم إلى بلدانهم الأصلية وهو ما يشكل تهديدا أمنيا كبيرا.

3-تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "AQIM"

على غرار التهديد الإرهابي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ،ثمة مصدر قلق آخر في المنطقة الأوسع ،ألا وهو شمال أفريقيا ،فتقليديا كان تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يعمل في الجزائر والمغرب ومنطقة الساحل ،حيث لا يزال يشكل تهديدا أمنيا إلى جانب فروع متنوعة ([1])،وهو تعرف سابقا باسم الجماعة السلفية للدعوة والقتال "GSPC "،و هي مليشيا اسلامية تدعو إلى إسقاط الحكومة الجزائرية وحكم الدولة العلمانية ،حيث تم تصنيفها كمنظمة ارهابية أجنبية من قبل الإدارة الأمريكية، وصنفت كذلك من قبل الاتحاد الأوروبي كمنظمة ارهابية.([2])

انبثق تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الجماعة الإسلامية المسلحة" GIA"،التي ظهرت خلال الحرب الأهلية الجزائرية في أوائل التسعينيات ،وخلال هذا الصراع الوحشي ،استهدفت الجماعة الإسلامية المسلحة الشرطة وقوى الأمن الجزائرية والرعايا الأجانب والمدنيين الموالين للحكومة ،حيث أدت هذه السياسات التكفيرية الوحشية المتعمدة تجاه المدنيين المحليين إلى انشقاق "حسن حطاب" عن الجماعة الإسلامية المسلحة ،وتشكيل المجموعة السلفية للدعوة والقتال "GSPC "، في سنة 1998م.([3])

وفي وقت لاحق ،تحالف قادة المجموعة السلفية للدعوة والقتال مع تنظيم القاعدة ،وغيروا اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،لتصبح تابعة لتنظيم القاعدة في جانفي2007م ،ومنذ ذلك الحين شاركت المجموعة في عمليات اختطاف وهجمات على السياح والمصالح الغربية في الجزائر ،وشمال أفريقيا الأوسع نطاقا ،حيث يقدر أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تلقى ما بين 5 و10 ملايين دولار أمريكي لإطلاق سراح 32 سائحا أوروبيا كانوا مسافرين في الصحراء خلال العام 2003م،وفي

---

[1] – Larémont, Ricardo René ,**Al Qaeda in the Islamic Maghreb: Terrorism and Counterterrorism in the Sahel**, Obtained from the link: https://www.tandfonline.com/keyword/Al+Qaeda+In+The+Islamic+Maghreb,(Access Date: 12/02/2018).

[2]– Rob Watson ,**Algeria blasts fuel violence fears** , Obtained from the link: http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/6545549.stm,(Access Date: 12/02/2018).

[3] –Angel Rabasa ,and others ,**Beyond al-Qaeda**,(California-USA :Copyright 2006 RAND Corporation, 2006),p.p119,120.

أفريل2007م،قتلت سيارة مفخخة في الجزائر العاصمة 30 شخصا ،وفي ديسمبر من العام نفسه ،قتلت سيارتان مفخختان 41 شخصا من بينهم 17 من موظفي الأمم المتحدة.([1])

وقد أجبرت حملة جزائرية قاسية ولكنها فعالة لمكافحة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،على تنويع قاعدة عملياته من الجزائر إلى منطقة الساحل الصحراوي ،بما في ذلك النيجر وموريتانيا ومالي ،ما جعلها تضم المجموعة أعضاء فاعلين في جميع هذه المناطق، كما يعتقد أن لديها خلايا في ليبيا ونيجيريا وتونس ،حيث ارتبط اسمها بالهجمات ،كما تعاونت مع مجموعات أخرى مرتبطة بتنظيم القاعدة في مناطق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا الأوسع نطاقا ،بما في ذلك بوكوحرام في نيجيريا، و "تنظيم الشباب" في الصومال و تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. ([2])

ثمة عدة مجموعات منشقة تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ظهرت في منطقة شمال أفريقيا كمجموعة أنصار الدين ،التي تنشط في شمال مالي ،التي كانت بداياتها بحلول مارس 2012م،من خلال استيلائها على العديد من المدن في شمال مالي وتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية الصارمة في تلك المناطق ،ثم تقدمها في جانفي2013م ،جنوب مالي الى باماكو ،ما اسفر عن طلب الحكومة المالية المساعدة العسكرية من فرنسا ،التي استجابت بنشر قواتها لتتمكن من استعادة المدن وإرغام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين ومتمردين آخرين على الاتجاه شمالا للمناطق الجبلية الأكثر بعدا.

وعلى الرغم من أن هذه المجموعات لم تعد تطرح مستوى التهديد نفسه، إلا أنها واصلت شن هجمات متقطعة ضد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.([3])

هناك مجموعة أخرى منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تدعى بـ "المرابطون" أنشأها "مختار بالمختار" ،وهو قائد سابق في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،يعرف باسم السيد "مارلبورو" بسبب جمعه للأموال من تهريب السجائر.

---

[1] –Peter Chalk ,**encyclopedia of terrorism**,( USA :copyright by QBC–CLIO,LLC, 2013),p.50.

[2] –Laub ,Zachary ,Jonathan Masters ,**Al–Qaeda in the Islamic Maghreb**, Obtained from the link: https://www.cfr.org/backgrounder/al–qaeda–islamic–maghreb ,( Access Date: 15/03/2018).

[3]– Laub, Zachary ,Jonathan Masters ,**ibid.**

ففي ديسمبر 2012م، ترك "مختار بالمختار" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتشكيل تنظيمه المعروف باسم "كتيبة الملثمين" ،وبعد شهر من ذلك ،شنت مجموعته في مطلع العام 2013م هجوما كبيرا ،واحتجزت رهائن في منشأة إن أميناس النفطية بالجزائر. وعلى الرغم من أن الشرطة وقوى الأمن الجزائرية تمكنتا من استعادة المنشأة في النهاية، لم يتحقق هذا إلا بعد أن قتلت المجموعة 39رهينة، من بينهم 07مواطنين بريطانيين([1])،وبعد أربعة أشهر ،أي في ماي 2013م،أعلنت مجموعة بالمختار مسؤوليتها عن عمليتي تفجير شاحنتين انتحاريين ضد منجم فرنسي لليورانيوم في "أرليت" ،وقاعدة عسكرية في "أغاديس" بالنيجر ،أسفرتا عن مقتل حوالي 30 شخصا ([2])،وفي الشهر نفسه ،اندمجت حركة "التوحيد والجهاد" في غرب أفريقيا مع كتيبة "الملثمين"، لتسمى المنظمة الجديدة بـ "المرابطين".

على الرغم من عمليات الأمم المتحدة العسكرية والفرنسية في المنطقة ،إلا أن التهديد المتواصل برز في 20 نوفمبر 2015م،في هجوم مشترك مزعوم يثبت مستوى التعاون فيما بينهما ،احتجز المرابطون وعنصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي 170سائحا وموظفا ،كرهائن في فندق "راديسون بلو" باماكو ،مما أسفر عن مقتل 20 شخصا قبل استعادة المبنى.([3])

4- الراديكالية وظاهرة المقاتلين الأجانب

تشمل بلدان المنشأ الرئيسية كلا من تونس والمملكة العربية السعودية ،وفي حالة المملكة المتحدة ،يقدر الرقم حاليا بنحو 700-800 مواطن بريطاني ،فمن الواضح أنه بسبب الطبيعة السرية للظاهرة ،قد يصعب للغاية الحصول على أرقام دقيقة.[**أنظر الملحق 01:الشكل رقم05**]

---

[1] -Leppard ,David ,Makr Hookham ,Richard Kerbaj ,**Five Britons feared dead in bloody desert showdown**, Obtained from the link: https://www.thetimes.co.uk/article/five-britons-feared-dead-in-bloody-desert-showdown-c5l055llv5v# ,( Access Date: 13/03/2018).

[2] -Nossiter ,Adam ,**Militant says he is behind attack in Niger**_,Obtained from the link : http://www.nytimes.com/world/africa/militant-says-he-is-behindfatal-niger-attack.html , (Access Date: 21/01/2018).

[3] -Callimachi, Rukmini , Nabih Bulos ,**Mali hotel attackers are tied to an Algerian Qaeda leader**, Obtained from the link: https://www.nytimes.com/world/africa/mali-hotel-attackers-are-tied-to-an-algerian-qaeda-leader.html , (Access Date: 21/01/2018).

يعتقد أن الضغط المتزايد من عمليات التحالف ضد مجموعات مثل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ،قد أثر على تدفق المقاتلين الأجانب في الأشهر الأخيرة ،ففي أفريل 2016م،أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية أرقاما تشير إلى انخفاض بنسبة 90 % لأعداد المقاتلين القادمين إلى سوريا والعراق ،أي انخفاضا بعدد 2000إلى 200 فقط كل شهر.([1])

أبرز مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت ،الصعوبة المتزايدة التي تواجهها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في تعويض مقاتليها ،حيث أشار منشقون مؤخرا إلى أن الكثيرين يتقاضون الآن نصف أجورهم، أو أنهم لم يتلقوا رواتبهم منذ أشهر.([2])

كما أشار معلقون آخرون ،إلى أن الخسائر الإقليمية المستمرة ،والانتكاسات العسكرية ،التي قد تزيد من تقويض السرد الدعائي للدولة الإسلامية في العراق وسوريا ،وكذا قدرة المجموعة على جذب مجندين جدد.([3])

يمكن إجمال معظم الهجمات الإرهابية في المنطقة المتوسطية ،خلال الفترة الممتدة من سنة 1998م الى سنة 2007م ،ومقارنتها مع الفترة الممتدة من 2011م ،أي مع البدايات الأولى للحراك العربي الى 2017م في[**أنظر الملحق01:الجدولين رقم04/03**] ([4])،لنجد أن الجزائر خلال فترة التسعينات مع العشرية السوداء ،شهدت عمليات ارهابية متعددة ،وذلك كونها شهدت حالة أمنية منفلتة ،أما من الفترة

---

[1] –Gibbons ,Neff Thmas ,**Checkpoint Number of foreign fighters entering Iraq and Syria drops by 90 percent, Pentagon says**, Obtained from the link: https://www.washingtonpost.com/news/checkpoint/wp/2016/04/26/number-offoreign-fihters-entering-iraq-and-syria-drops-by-90-percent-pentagon-says/ ,( Access Date: 13/03/2018).

[2] –Warrick, Joby ,**More than 1,400 killed in Syrian chemical weapons attack**, Obtained from the link: https://www.washingtonpost.com/world/national-security/nearly-1500-killed-insyrian-chemical-weapons-attack-us-says/2013/08/30/b2864662-1196-11e3-85b6-%20d27422650fd5_story.html ,( Access Date: 13/03/2018).

[3] –Tierney, Dominic, **ISIS and the loser effect**, Obtained from the link: http://www.theatlantic.com/international/archive/2016/04/is-isis-losing/480336/,( Access Date: 13/03/2018).

[4]– Robert Johnston ,**Worst terrorist strikes-worldwide** ,Obtained from the link: http://www.johnstonsarchive.net/terrorism/incidents/20010911a.html,(Access Date 08/08/2017).

الممتدة من 2010م الى 2017م،أي مع الحراك العربي ،نجد أن بلدان الربيع العربي شهدت هي أيضا نفس السيناريو الذي واجهته الجزائر ،كما أن هذا الحراك العربي عاد سلبا بالنسبة للدول الأوروبية نتيجة توسع القاعدة الإرهابية في المنطقة المتوسطية.

**المطلب الثالث : الهجرة الغير شرعية**

عرف الأستاذ" Luis Garlis" المهاجر على أنه:"كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية ،إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية ".([1])

كما عرفها البعض بأنها :" تلك التي تتعدى حدود الدولة والتي لا يحمل المهاجر او اللاجئ اي وثائق رسمية، اي ان الدخول بطريقة غير رسمية او قانونية"، لذا كان من الضروري على المجتمع الدولي المتمثل في هيئة الامم المتحدة اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة مثل إقرار اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،والبروتوكولات الملحقة بها ،ولا سيما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.([2])

بالنسبة لمنطقة المتوسطية ،فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا ،فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب ،على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين ،والذي يولد أزمة تعدد الثقافات ،أما الجنوب فينظر للعلاقة على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي ،فالتحدي الأساسي في هذه القضية ،يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات.([3])

تشير بعض التقارير الى ان ظاهرة الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى اوروبا ،تجاوزت مئات الالاف ،بل تعدت الملايين في السنوات الاخيرة خاصة بعد الاحداث الجارية في منطقة شمال أفريقيا والشرق الاوسط كليبيا وتونس ومصر وسوريا واليمن ،ففي سنة 2014م،قدرت المفوضية الاوروبية للاجئين عدد المهاجرين

---

[1] – ساعد رشيد ،**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية،(بسكرة :جامعة محمد خيضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2012/2011 )،ص04

[2]– Sara Hamood, **African Transit Migration through Libya to Europe** :the Human Cost,(Cairo-Egypt:, Forced Migration and Refugee Studies, The American University In Cairo,2006),p.13.

[3]– Bassma Darwich ,**L'Euro-méditerranéen comme enjeu de société**,(France: politique étrangère magazine ,l'Institut français de relations internationales,N°11, 1998), P39.

الغير شرعيين بحوالي 207000الف مهاجر ،عبروا البحر المتوسط الى اوروبا ،معظمهم عبروا من خلال الساحل الليبي ،وهذا الرقم يفوق بنحو ثلاثة اضعاف الرقم الذي سجل في سنة 2011م،الذي قدر بحوالي 70000 مهاجر([1])، وفي الشهور الاولى من2015م،وصل عدد المهاجرون لأكثر من 60000 مهاجر الى شواطئ اوروبا ،وان كان الرقم اكبر من ذلك بكثير ،حيث ان المانيا استقبلت ما يقارب من 800000الف مهاجر معظمهم من سوريا والعراق وافغانستان في نهاية 2015م،ولازالت افواج المهاجرين تتدفق حتى يومنا هذا ،ليس الى المانيا فحسب ،وانما الى العديد من الدول الاوربية خاصة المطلة على شمال المتوسط ،أما في 2016م ،فقد قدرت المفوضية الاوروبية للاجئين عدد المهاجرين الى اوروبا في شهري جانفي و فيفري بحوالي100000 مهاجر وصلوا الى اليونان وايطاليا .

لوحظ ان ثلاثة ارباع الهجرة السرية القادمة من جنوب المتوسط تمر عبر ليبيا في طريقها الى اوروبا ،وذلك لقرب ليبيا الى منافذ اوروبا الجنوبية ،وللفراغ الامني بعد احداث فبراير ،كما تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أوروبا ،ستستقبل 159مليون مهاجرا حتى عام2025م.([2])

يمكننا تقديم لمحة عن الهجرة الشرعية في المنطقة المتوسطية ،خاصة الفترة التي تميزت بالحراك العربي ،وذلك في ما يلي :

-المتوسط الشرقي:

قبل بداية الربيع العربي ،كان أكبر عدد من المهاجرين غير القانونيين الذين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط يدخلون عبر اليونان ،التي وصلها خلال العقد الأخير حوالى مليون مهاجر ،نسبة كبيرة منهم غادروها بعد وقت قصير نحو بلدان أوروبية أخرى ،وقد بلغت نسبة المهاجرين غير القانونيين الذين وصلوا إلى أوروبا عبر اليونان خلال العقد نفسه إلى80 %،مقابل 05 % عبر إسبانيا ،و04 % عبر إيطاليا ،والباقي عبر منافذ أخرى ،مثل مالطا وقبرص ،حيث دخول اليونان بالأساس عن طريق تركيا ،فالحدود التي تفصل بين البلدين ،تمتد على مسافة حوالى 200 كيلومتر ،يغطي نهر "إيفروس" معظمها ،وبحسب مصادر أمنية يونانية ،نجح خلال الفترة الممتدة ما بين مطلع سنة 2010م وأوت 2012م ،أكثر من87 الف شخص دخول اليونان إنطلاقا من تركيا ،إما عبر النهر أو عبر السواحل التركية القريبة من الجزر

[1] – صحيفة فسانيا ،**الهجرة غير الشرعية في ليبيا واقعها وخطورتها على الامن الوطني**، متحصل عليه من الرابط: http//www.Fasanea.org/w p/%3fp%3D6145 , (0808/2017).

[2] –خليف مصطفى غرايبة ،**هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط**،(هولندا :مجلة جامعة ابن رشد،العدد11،2014)، ص165.

اليونانية الصغيرة ،أو عبر الطريق البري ،الذي أصبح من الصعب اجتيازه اليوم، بعد تشييد سياج من الأسلاك يمتد على مسافة 12 كيلومترا ،وبحسب "وكالة حماية الحدود الأوروبية الخارجية" ،يصل عدد الذين يدخلون اليونان عبر نهر "إيفروس" يوميا ما بين 300 و 400 شخص ،خصوصا خلال موسم الصيف.([1])

-المتوسط الغربي والأوسط:

على أهمية الأرقام المتعلقة بعبور المتوسط من جهته الشرقية ،فإنها تبقى دون أهمية عبوره من جهته الغربية والوسطى ،حيث تسمح الأرقام الرسمية الصادرة عن وكالة حماية الحدود الأوروبية الخارجية، بأخذ فكرة عن التفاوت بين الجهتين ،فخلال النصف الأول من عام2013م ،بلغ عدد الذين انطلقوا من السواحل المصرية والليبية إلى إيطاليا ،ومن السواحل المغربية والجزائرية ومالطا 31 ألفا والتونسية إلى إسبانيا وإيطاليا 4 آلاف ،ومن السواحل التركية إلى اليونان وبلغاريا 15 ألفا.([2])

بما أن انطلاقة الربيع العربي كانت من تونس ،فقد كانت هي المنطقة الأولى التي تزايد فيها إيقاع الهجرة غير القانونية ،حيث كانت هذه الهجرة نوعا من التعبير عن الاحتجاج ،فبعد أن أضرم البوعزيزي النار في نفسه ،تكررت قضية حرق النفس كوسيلة للاحتجاج في مختلف البلدان التي وصلها الربيع العربي، سواء التي أدى فيها هذا الربيع إلى تغيير الأنظمة ،أو إصلاحات سياسية ،وهنا يجب التنبيه إلى أن هناك وعيا لدى الشباب العربي التواق إلى ترك بلاده ،بأن الهجرة غير القانونية ،وبسبب الأخطار التي تحيط بها ،تعتبر نوعا من الاحتراق و هذا هو المصطلح الذي يستعمل للتعبير عنها في المغرب العربي، حيث يطلق على عملية عبور البحر بطريقة غير قانونية ،"الحريق" ،ومن يقوم بها " الحراقون".([3])

مع اندلاع الثورة الليبية ،وخلال الشهور الطويلة للحرب السابقة لسقوط نظام القذافي ،ارتفع إيقاع الهجرة من ليبيا عبر البحر ،وكان يشمل الهاربين من ويلات الحرب ،والمهاجرين الأجانب في ليبيا ،والذين تعذر عليهم مغادرة البلاد بوسائل أخرى ،وكان عددهم على عهد القذافي يقدر بمليون ونصف (حوالي ربع عدد سكان ليبيا)،غير أن الهجرة لم تتوقف مع نهاية الثورة ،بل إن عدم استقرار الأوضاع ،كان وراء مواصلتها بإيقاع أسرع ،عكس ما حدث في تونس ،حيث بلغ عدد الذين حلوا في السواحل الإيطالية انطلاقا من ليبيا سنة 2012م نحو 20 ألفا ،وتضاعف الرقم أكثر من ثلاث مرات في ظرف سنة واحدة ،حيث وصل سنة

[1] – عبد الواحد أكمير ،**الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط**،(بيروت–لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 433 ،مارس2015)،ص28.

[2] – عبد الواحد أكمير ،**نفس المرجع** ،ص29.

[3] – عبد الواحد أكمير ،**نفس المرجع** ،نفس الصفحة.

2013م إلى 80 ألف ،وفي سنة 2014م،تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 208 آلاف مهاجر ،بحسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،من بينهم أكثر 80 % ،قاموا بذلك انطلاقا من السواحل الليبية ،أما عدد الغرقى فتجاوز 3400،ورغم أن الأرقام مرتفعة على امتداد السنة ،فإن أعداد المهاجرين تتزايد ما بين نهاية الربيع ومنتصف الخريف ،لأن الأحوال الجوية وحركة البحر ،تكون مشجعة لانطلاق قوارب الهجرة غير القانونية ،بحيث يتجاوز أحيانا عدد الذين يصلون إلى السواحل الإيطالية خلال الفترة من السنة ،ألف مهاجر في اليوم الواحد.([1])

بالنسبة للتحديات التي تواجهها كل من دول الضفتين ،يمكن اجمالها في نقاط هي كالتالي :

أ- التحديات التي تواجهها دول الضفة الشمالية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

- تشكل المخدرات وتجارتها أحد أكبر المخاطر على المجتمعات المتوسطية ،تزداد خطورة هذه الآفة مع الهجرة غير الشرعية ،فالشباب في الضفة الجنوبية سئم بؤس الجنوب مبهور بالضفة الشمالية ،ولأنهم لا يتمكنون من الوصول إليها بطرق شرعية ،فإنهم يعبرون المتوسط بطرق غير شرعية ،بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم مقابل مبالغ مالية .**[أنظر الملحق01:الشكل رقم06]**

بذلك يظهر أن الهجرة تمثل أحد مظاهر غياب الأمن لأفراد مجتمعات ودول المتوسط ،وعليه سعى الاتحاد الأوروبي لمواجهتها بتبني سياسات وتشريعات ،تتسم بتزايد في النزعة التقييدية لشروط الهجرة وكذلك النزعة القمعية.

- بالنسبة للجريمة المنظمة ،فقد أصبحت هذه البلدان مسرحا كبيرا تلتقي فيه الكثير من العصابات الإجرامية ،لتتبادل فيه الخبرات فيما بينها في مجال الجريمة المنظمة ،وبالتحديد في مجالات السرقة والنصب والتزوير والدعارة ،إضافة إلى انتشار ظاهرة التسول ،وما ينتج عنها من جرائم خطف الأطفال والاعتداء على ممتلكات الغير ،التي أصبحت منتشرة على نطاق واسع([2])،إذ تعتبر الهجرة تحديا وفرصة في آن واحد أمام العلاقات المتوسطية الأوربية ،نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى مثل البطالة والاستقرار السياسي ،لذا نتصور أن الشيء الذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي ،هو الخوف الأوروبي من مستقبل يكون مطبوع بالهجرة الكثيفة من الجنوب ،وهو الشيء الذي يشرحه الباحث الإسباني "Ribera Alfons،"

---

[1] -عبد الواحد أكمير ،**مرجع سابق** ،نفس الصفحة.

[2] - ميلاد زكي ،تري علي الربيعو ،**الاسلام والغرب الحاضر والمستقبل**،(دمشق-سوريا :دار الفكر ،ط02،2001) ،ص106.

بقوله:" إذا كان الخطر بالنسبة لأوروبا يأتي من الجنوب (التطرف، المخدرات، الهجرة) ،بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط ،واذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التنمية ،فإن الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المنطقة"([1]) ،فالهجرة دائما نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات الحزبية والسياسية في أوروبا عموما ،حيث أن الاتجاه المعارض للهجرة يعتبرها تشكل تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا ،فيؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة ،خاصة المغاربة المسلمين عموما ،يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية ،خاصة عند تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية ،وهو ما يذهب إليه الخبير الإسباني "خوان أنطونيو ساكولوجا " ،حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا ،بالقضية الخطيرة ،التي يجب أن تعد لها أوروبا العدة ،ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي ،الذي يقول فيه:" إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني ،فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"([2])،ثم يضيف "لا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق ،ولكن يجب على الإتحاد الأوروبي أن يتحرك للدفاع عن مصالحه" ،وهنا نشير أن الإجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق المهاجرين من الجنوب إلى شمال المتوسط ،و لا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه ،دون ما تنمية اقتصادية في جنوب المتوسط ،فهناك إذا حاجة لمواجهة مشكلات دول جنوب المتوسط ،لتحقيق الأمن المشترك ،والوصول إلى مفهوم شامل للأمن ،يتضمن التنمية الاقتصادية .

– إن النمو الديمغرافي السريع مرتبط بالهجرة ،وهما معا يسيران نحو التفاقم ،إذ تثير الهجرة مشكلة مزدوجة فإقفال باب الشمال قد يؤدي إلى انفجار في دول الجنوب ،يطال بتداعياته الشمال ،وعدم إقفال الباب واستمرار الهجرة مع ما تفجره من تناقضات اجتماعية في التقاليد والعادات مع الدول المستوعبة ،يؤدي إلى خلق توترات ،تهدد السلم الاجتماعي وتقوي التيارات المتطرفة.

ب– التحديات التي تواجهها دول الضفة الجنوبية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

– ظهور شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات.

– انتشار ظاهرة تهريب المخدرات بجميع أنواعها ،نتيجة لما تدره من ربح سريع وتدعيم للجماعات الإرهابية بالأسلحة ،فتهريب المخدرات لم يعد يقتصر على الحدود المغربية فقط ،بل امتد ليشمل في السنوات

[1]– Khader Bichara ,**Le Partenariat euro–méditerranéen après la conférence de Barcelone**,( Paris : Le harmattan, 1997),p08.

[2] –وليد محمود عبد الناصر ،**التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف**،(القاهرة–مصر :السياسة الدولية ،ع. 124 ،أفريل 1996) ،ص116.

الأخيرة الحدود المالية ،حيث أصبح هذا البلد منتجا ومصدرا للمخدرات،هذا يعبر عن مدى توسع هذه الظاهرة.

– استغلال المهربين من طرف مصالح المخابرات للدول المجاورة ،حيث ذكرت العديد من التحقيقات الداخلية للأجهزة الأمنية الجزائرية ،عن سهولة إمكانية تجنيد المهاجرين غير الشرعيين بسهولة ،في أجهزة مخابرات دول أجنبية.([1])

– الخلل في الهيكلية الديموغرافية في دول الاصل:من اهم المشاكل غير المنظورة التي تتسبب عن الهجرة السرية في مناطق الأصل ،هي ان اغلبية المهاجرين من الشباب ،خاصة الفئة العمرية ما بين 20و22 سنة ،مما يعني فقدان هذه المناطق الثروة البشرية الفعلية التي هي اساس التنمية ،ناهيك اذا كانت هذه الفئة من ذوي التخصصات العلمية ،مما يعني نزيف في شريان هذه الاوطان ،فقد لوحظ ان اغلبية المهاجرين من افريقيا الى اوروبا ،هم من الشباب الذكور في سن العمل.([2])

– علاقة المهاجرين غير الشرعيين بالجريمة المنظمة :للمهاجرين غير الشرعيين علاقة وطيدة بالجريمة المنظمة باختلاف أنواعها ،إذ أن المهربين سواء للمخدرات أو المواشي ،وبما فيها سرقة السيارات ،استعملوا في العديد من المرات ،مهاجرين غير شرعيين.([3])

– تعميق الفجوة التنموية والسياسية بين دول الشمال والجنوب ،فدول الجنوب ،وخاصة العربية منها ،ترى أن الدول الاستعمارية في الشمال وخاصة فرنسا وبريطانيا ،هي التي نهبت ثرواتهم وخيراتهم ،لتجني هذا التقدم ،ولذلك يقال: غنى وتقدم أوروبا كان على حساب فقر وتخلف إفريقيا.

– ازدياد حجم التهريب ،خاصة الأسلحة **[أنظر الملحق01:الشكل رقم07]**

يشكل هذا التهريب خطرا أمنيا حقيقيا ،خصوصا بعد التحالف بين المهربين والجماعات الإرهابية ،حيث أثبتت التحقيقات المختلفة التي أجرتها أجهزة الأمن الجزائرية ،بأن هناك علاقة مصلحة بينهما ،تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين لقسط من ربح المهربين.([4])

**المبحث الثاني : مستقبل الشراكة الأورو متوسطية في ضل الحراك العربي**

---

[1] – ساعد رشيد ،**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** ،مرجع سابق ،ص ص.89،91.

[2] –أمبارك ادريس طاهر الدغاري ،**مخاطر الهجرة الغير شرعية من افريقيا الى اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها**،(ليبيا :المجلة الليبية العالمية، العدد2016،08)،ص12.

[3] – ساعد رشيد ،**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** ،مرجع سابق ،ص90.

[4] –ساعد رشيد ،**نفس المرجع** ،ص89.

إن التوجهات المستقبلية للعلاقات الاورومتوسطية ،تبقى غير واضحة المعالم ،وذلك لمتغيرات عديدة ترتبط بأبعاد دولية وإقليمية ،لذا ارتأينا في نهاية دراستنا هذه ،عرض بعض السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الاورومتوسطية في اعقاب الحراك العربي:

**المطلب الأول: السيناريو الخطي**

وهو استمرار الوضع القائم بين دول الشمال المتوسطي و المتمثلة أساسا في الاتحاد الأوربي ودول الجنوب عامة ،حيث سيبقى على ما كان عليه في السابق ،فالاتحاد الأوربي سيستمر في إكمال سياسته التكاملية والاندماجية ،وإقامة سياسة أوربية مشتركة متناسقة ،سواء تعلق الامر بالجانب السياسي والامني ،او الاقتصادي والمالي ،وحتى الاجتماعي والثقافي ،حيث نجدها موحدة في إطار سياستها في مجال الهجرة وكيفية القضاء على الهجرة السرية ،وكذا تشديدها على موضوع تنقل الاشخاص مقابل تنقل رؤوس الاموال والخدمات ،ضف الى ذلك موقفها الموحد في إطار حوار الثقافات والحضارات وبناء أسس الديمقراطية وحقوق الانسان([1])،على غرار ذلك ،نجد أن هناك استمرار في هشاشة التعاون والتنسيق بين الدول الجنوبية والشرقية عامة ،الذي يتميز بالصبغة التنافسية والنمط البطيء لتجسيد قرارات التعاون والتكامل ،فبالتالي غياب أي تنسيق بين هذه الاخيرة ،في كافة الميادين والمجالات ،الذي يرجع الى النظرة الضيقة والمصالح الشخصية التي تقف عائقا كبيرا أمام هذا التعاون ،كما تبقى العلاقات الاورومتوسطية على ماهي الان عليه من اختلال في التوازن بين الضفتين ، فالدول الاوروبية دول متقدمة و موحدة أما دول الجنوب والشرق ،فهي دول نامية ومشتقة ،ضف الى ذلك أن مشروع الشراكة الاورومتوسطية هو مشروع أوربي مئة بالمائة ،فالاتحاد الأوربي هو الطرف الملقي أما دول الضفة الأخرى ،فهي الدول المستلقية من دون أي محاولة للمناقشة او الاعتراض ،ما يترتب عنه من إجراءات قانونية ،تفرض نظرة من جانب واحد لموضوع الشراكة والادلة على ذلك كثيرة ومتنوعة.([2])

بالنسبة للضفة الجنوبية و الطرف المغاربي ،فإن استمرار ضعف النظام الاقليمي العربي وتفكك وحداته ،بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات الدولية ،والطبيعة الصعبة للمشاكل التي تواجهه على المستوى الاقليمي ،خاصة في ضل الحراك العربي القائم في كل من تونس وليبيا ،و الخلافات حول احتمالات التسوية ،التي تؤدي الى استقطاب اشد في الساحة السياسية والعربية ،فضلا عن ذلك فالاتحاد المغربي يعرف ايضا ركودا

[1] – العرباوي نصير ،**مستقبل الشراكة الأورو متوسطية**، مرجع سابق ،ص213.

[2] – العرباوي نصير ،**نفس المرجع** ،ص313.

كبيرا نتيجة استمرار العقبات القائمة ،فالمغرب العربي لا يزال يتقدم الى الساحة الدولية باعتباره مغرب دول ،والاكثر من ذلك مغرب أجهزة ،دوله في وضعية دفاعية وأنظمته في أزمة رد فعل من التخوفات الاجتماعية ،وفعلا فإنه على المستوى الداخلي للدول لازالت أزمة الثقة قائمة بين الشعب و الحكام نتيجة قيام الدمقراطية ،بل تعمقت هذه الازمة بسبب انتكاس بعض التجارب (ليبيا ،اليمن ،مصر ،تونس)،و فقدان الامل في التغيير بالنسبة لأنظمة أخرى (سوريا) ،وهذا الوضع سيرشح ،ليس فقط لطرح مسألة شرعية السلطة فقط ،بل مشروعية السلطة في حد ذاتها ،أما على مستوى العلاقات بين أطراف الاتحاد ،فنلاحظ أن هناك ضعفا في المبادلات البينية بين دول المغرب العربي وحتى مع باقي الدول الاخرى الواقعة في الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط ،حيث لازالت الخلافات الدولية تسهم ايضا في عدم تقارب الاطراف خاصة النزاع الصحراوي ،وتعبر الخلافات السابقة عن عدم استعداد الدول للتنازل عن بعض الحسابات القومية الضيقة لصالح التعاون والعمل المشترك.([1])

ضف الى هذا ،تجاهل مشروع الشراكة والغاء القيود امام انتقال التكنولوجية الأوربية الى الدول المتوسطية النامية ،واستفادتاها من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية ،كما ان الشراكة تقوم على الانتقاء و عدم التكافؤ ،حيث تم رفع الحواجز على التجارة و حركة رؤوس الاموال والخدمات ولم يتم رفعها على تنقل العنصر البشري العمالة وعلى منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوب وشرق المتوسط ،خاصة دول المغرب العربي الى أقطار الإتحاد الاوربي ،فكل هذه العوامل بذلك منعت توجه الضفتين لإقامة شراكة استراتيجية.

بالنسبة للجانب الثقافي ،فالتباين المرتبط بالتنافس على الهيمنة الدينية والفكرية في المتوسط ،وما يترتب عنه من إرث عميق من الحساسية وسوء الفهم ،فضلا عن الصورة التي يرسمها كل طرف لآخر ،التي تكرس غياب الحوافز للتفكير بالتضامن ،نظرا لأن مشروع الشراكة ينفي وجود الهوية المتوسطية ،وتحديدا العربية منها ،سيما أنها تتفاوض بصورة منفردة وككيانات منعزلة مع الطرف الأوربي المتكامل اقتصاديا ،والمتماسك سياسيا وعسكريا ،ممثلا في المفوضية الأوربية العليا.([2])

في سياق ذلك ،تصبح الشراكة غلافا جديدا لموضوع قديم وهو الاستعمار ،حيث تساهم المبادرة الاوربية في ارساء نظام متوسطي جديد ،تحدد العلاقة بين دول الشمال التي كانت معظمها مستعمرة لدول الجنوب والشرق الضعيفة سابقا ،مع توضيح أليات التعامل بين الضفتين لتبيان الواقع الذي تمر به دول الجنوب

[1] – العرباوي نصير ،**مرجع سابق** ،نفس الصفحة.

[2] – العرباوي نصير ،**نفس المرجع** ،ص314.

والشرق ،تكريسا لتبعيتها لدول الشمال ،وبالتالي فهي امتداد لصيغة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الضفتين ،وبناءا على ذلك تبقى الاهداف طموحة لشراكة فعالة ذات أثر هام في الواقع الدولي الراهن ،بعيدة المنال نسبيا ،طالما لم تجاوز العقبات وتدارك الوضع باعتماد رؤى جديدة للشراكة تتناسب وأهميتها وضرورتها.([1])

**المطلب الثاني : سيناريو التغيير الاصلاحي**

يعتبر السيناريو الاكثر تفاؤلا ،حيث يتوقع حدوث عدة تطورات ايجابية في المنطقة ،يسعى الاتحاد الاوربي من خلالها الى توطيد علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية والشرقية ،من خلال اتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات والميادين ،وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي على إثر الأحداث الأخيرة التي شهدتها بعض الدول العربية من تحول ديموقراطي ،وكذا دعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية ،في محاولة لإقامة علاقات شراكة أكثر توازنا ،من خلال حوار جاد وفعال مع أطراف الضفة الأخرى ،واشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة فيما بينهم.

في مقابل ذلك فالدول المغاربية تعتمد على تكامل مغاربي وثيق مع تعاون عربي ومتوسطي شامل، ويتطلب ذلك العمل على احياء التكتلات الجهوية كاتحاد المغرب العربي ،ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعيلها بصورة أسرع وبجدية أكثر ،خاصة من جانب القادة السياسيين أكثر مما هي عليه الأن ،الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في الاتحاد الأوربي ،تمكن من أنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة ،لتنفيذ مختلف مقتضيات المشروع المتوسطي ،الذي يتطلب استراتيجية أورو متوسطية نابعة من الرغبة الحقيقية وللضفتين ولمصالحهما المشتركة غير متأثرين في ذلك بأطراف ثالثة تأثر عليهم سلبا كما تحتاج الى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمهما ،ذلك يقتضي على الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة من خلال صورتين من التحرك المتوازي والمكمل لبعضه البعض ،ويرتبط الأول بالتزام الاتحاد الأوربي بمتابعة تطوير الشراكة ومواكبتها ،ويرتبط الثاني بإرادة التصميم لدى شركاء متوسطين في تطبيق برامج وسياسات الإصلاح المناسبة لها ولنجاحها.([2])

يعتبر الأمن الطاقوي الأوروبي عصب العلاقات الأوربية العربية على العموم ،ومع دول المغرب العربي على وجه الخصوص ،إذ تمثل الاحتياطات العربية 58 % من الاحتياطي العالمي للنفط ،حيث يقدر نصيب

[1] – العرباوي نصير ،**مرجع سابق** ،نفس الصفحة.

[2] – العرباوي نصير ،**نفس المرجع**،ص315.

دول المغرب العربي منها 4%،أما الاحتياطات الغازية ،فان الجزائر ثالث ممول لأوروبا بالغاز بعد روسيا والنرويج.

إلا أن كشوفات الغاز والنفط الأخيرة شرق المتوسط ،أدت إلى فتح آفاق جديدة في المنطقة الاورومتوسطية ،سينتج عنها إعادة رسم العلاقات الاقتصادية وكذا إعادة رسم الخارطة الجيوإستراتيجية للمنطقة مستقبلا.

حيث قدر تقرير لهيأة المسح الجيولوجية الأمريكية عام 2010 ،وجود احتياطي أولي ،قدر بنحو 3455مليار متر مكعب من الغاز،و1,7مليار برميل من النفط ،قبالة سواحل إسرائيل وقطاع غزة وقبرص وسوريا ولبنان ،قبل أن تؤكد نفس الدراسات في تقييم جديد حول حوض دلتا النيل وجود 6,320متر مكعب من الغاز و7,6 مليار برميل من النفط وسوائل الغاز .

تشهد المنطقة منذ الإعلان هذه الاكتشافات الطاقوية ،إعادة اصطفاف وتركيب للتحالفات في المنطقة ،من اجل إعادة صياغة الخارطة الطاقوية في المنطقة ،ومن المحتمل أن يفتح هذا الملف آفاق واسعة لتعزيز الشراكة الاورومتوسطية ،مع دخول إسرائيل على الخط الطاقوي ،من خلال الحقول الطاقوية المشتركة واستغلال الأمر ،لدفع مسار التطبيع في إطار الشراكة الاورومتوسطية.([1])

حتى يكتب النجاح للشراكة الأورومتوسطية وتجسيد مسعاها ،عليها الاسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة ،التي يتم الالتزام بها ،حيث يقتضي الأمر على الطرفين ،تغليب منطق العمل الجماعي والمصلحة العامة والمتبادلة للنجاح ،من خلال ارتكازها على المساوات العادلة والتكافؤ بين الضفتين ،مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية والهوية الحضارية ،وتضم القيم والعادات والتقاليد السائدة لكل طرف باعتماد الحوار الحضاري ،وتكثيف التعاون والتقارب على جميع الأصعدة .([2])

يجب توفير تقدم متوازي لجميع جوانب الشراكة ،وفقا لمستويات غير متفاوتة من خلال التعايش والتفاهم المتبادل بين الطرفين حول أمورهم المشتركة ،كما يجب أن يكون تحرير مبادلات التجارية بين الضفتين منسقا كما ونوعا ،ومرتبط مع الهدف الأساسي الذي من المفترض أن تبنى عليه خطة الشراكة ،وهي التنمية المستدامة السريعة والمتقاربة ،وكذا ضرورة توفير رؤوس الأموال الضرورية لا نجاح الشراكة وإخراجها من طابعها

[1] – صحبت كاربوز، **موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط :التحديات والفرص**،(عمان–الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع ،2013)،ص215.

[2] – basfao kacem et robert jean, **le Maghreb, l'Europe et la France** ,(Paris :CNRS, édition, 1992),p.99.

النظري مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي والتكنلوجي ،الأمر الذي يقتضي أكثر جدية خاصة من طرف الاتحاد الأوربي في مجال نقل التكنلوجيا والتكوين والتمهين.

لابد من الوقوف على الماضي لبناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل ،من خلال قيام الاتحاد الاوربي بمراجعة إجمالية للماضي ،والاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تخلف ومعاناة دول الجنوب المتوسطي ،سيما وانه المسئول المباشر ،عن تواجد إسرائيل على أرض فلسطين ،كذلك فهو يتحمل المسؤولية الكاملة لردعها والحد من عدوانها ،طالما استمرت في حيازتها على اسلحة الدمار الشامل ،في ظل غياب أنظمة دولية تحقق الامن والاستقرار ،وبعد الاعتذار ،يتم التعويض بالمساعدة على تجاوز مخلفات الحقبة الاستعمارية والقضاء على أفة التخلف ،الفقر والبطالة ،كما يجب أن يقف الإتحاد الأوروبي مع الدول المتضررة من الربيع العربي ،كونها من مؤيدي التحول الديموقراطي ،وعليه أن يعتبر الجنوب المتوسطي بعدا من أبعاد قارته الاستراتيجية ،الامر الذي يعطي الاهمية الى إقامة مشروع أورو متوسطي ،ويرجع هذا التحول الكبير في الدور الأوربي خاصة اتجاه الحراك العربي ،إلى الضغط الذي مارسته الدول العربية المتحدة في ظل الجامعة العربية ،التي أعيد تفعيلها وتقويتها ،والتهديد الذي مارسته هذه الاخيرة على الإتحاد الأوربي بإيقاف التعامل معه ،ومنع تدفق النفط والغاز إليه ،إذ لم يقف معها ،ويساندها بفاعلية في هذا الموقف ،و كذا كون الإتحاد الأوروبي من مؤيدي الديمقراطية والتحول الديمقراطي في الدول العربية ،غير أن الاتحاد الأوربي كان دائما يعرف ويجيد كيفية التملص والتوفيق بين مصالحه ومصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ،تفاديا للتصادم معهما.([1])

هذا السيناريو بقدر ما هو متفائل يبقى بعيدا عن الواقع ،فصعب جدا تحقيقه خاصة أمام النظرة الضيقة لدول الاتحاد الأوربي في إطار شراكتها مع دول الضفة الجنوبية والشرقية عامة والدول المغاربية خاصة ،بحكم أنها الدول الفاعلة في الشركاء الجنوبين ،ضف إلى ذلك تعطل المشاريع التكاملية في المنطقة (اتحاد المغرب العربي ) ،الذي أصبح أكثر من ضرورة لتوحيد بلدان المغرب العربي ،ووقوفها ككتلة واحدة وتبنيها لسياسات مشتركة تجاه الاتحاد الأوربي على غرار ما يفعله هو ،وهذا لن يتأتى إلا بوجود إرادة سياسية قوية وواقعية و ملموسة ،من أجل تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي متجاوزين في ذلك تلك النظرة الضيقة للمسؤولين السياسيين ،فتحقيق الاتحاد أصبح أكثر من ضرورة في وقتنا الراهن ،في ظل التحولات والتكتلات الجهوية ، الاقليمية والدولية التي تجري في الساحة الدولية.

[1] – العرباوي نصير ،**مستقبل الشراكة الأورو متوسطية** ،مرجع سابق،ص316.

**المطلب الثالث: سيناريو فك الارتباط**

يقوم هذا السيناريو على مفهوم الانعزال والانكفاء ودخول متغيرات هامة (ثقيلة) غير مرئية ،أي أن دول الاتحاد الاوربي ،وبعد تحقيقهم لخطوات متقدمة من التوسع والتكامل الاقتصادي ،الاجتماعي ،الثقافي، السياسي والأمني ،وصولا إلى المؤسساتي ،ستنعزل على نفسها غير آبهة بما يجري في المنطقة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الابيض المتوسط من حراك عربي وخاصة مع دول المغرب العربي ،التي تعتبر العصب الحيوي في الضفة الجنوبية بالنسبة للاتحاد الاوربي ،وسيدعم ذلك تلك السياسات والاجراءات المشتركة التي تتخذ تجاه كل الميادين السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية ،التي تكرسها السياسة الاوربية الموحدة.([1])

ضف إلى إمكانية استغناء التحاد الاوربي ،أو بالأحرى التقليل من تعاملاته مع الضفة الجنوبية ،وعدم إعطائها قيمة مادية ومعنوية ،خاصة بعد تفتح أوروبا الغربية على الشرقية بعد اضمام الدول العشرة سنة 2004 ،ومع إمكانية انضمام روسيا (الوريث للاتحاد السوفيتي) ،الأمر الذي سيمكن أوروبا من تحقيق قوة أوربية في شتى المجالات ،من دون اللجوء الى الدول الجنوبية ولا الشرقية.

في مقابل ذلك نجد أن الدول الجنوبية والشرقية تنكفي بذاتها ،على غرار اتحاد المغرب العربي ، فيعتمد على قدراته وإمكانات دوله المتواضعة ،في معالجة جل المشكلات التي تواجههم في كافة الميادين السياسية و الامنية والاقتصادية والمالية ،الاجتماعية والثقافية ،ومن ثم عدم حاجته الى سياسة مشتركة مع الاتحاد الاوربي إطلاقا .وهذا مستبعد جدا لضعف هذه الدول من الناحية الاقتصادية ،وعدم توفر الارادة السياسية لدى أنظمة حكمها ،كما أنه بالإمكان أن تصل إلى الحكم فيها التيارات الاسلامية المتشددة ،والمعادية للفكر الاوربي خاصة والغربي عامة و هذا ما حصل في تونس ومصر ،وتجدر الاشارة أنه نتيجة للأوضاع التي تعرفها شعوب هذه الدول من خيبة أمل في أنظمتهم ومما تعانيه من ظروف معيشية قاسية وحرمان وفقر وبطالة جعلها تقف في مواجهة أنظمة الحكم الفاسدة ،يمكن لها أن تتمسك بهذه التيارات التي تدعوا الى المساواة والعدالة وحقوق الانسان ،الأمر الذي يشجع على وصولها الى الحكم وبالتالي القطيعة النهائية مع الاتحاد الأوربي ومحاولة السعي لإقامة علاقات شراكة بين الضفة الجنوبية و الغربية و الشرقية التي تضم دول عربية و إسلامية.

[1] – العرباوي نصير ،**مرجع سابق** ،ص317.

يبدو أن هذا السيناريو مستبعدا جدا ،اذ أن ذلك يتناقض مع منطلق العلاقات الدولية ومبادئ الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب والدول ،كما يتناقض مع الاتجاهات الجديدة في مجال الإعلام والاتصال والمعلوماتية ،التي تكاد تجعل من العالم قرية صغيرة.([1])

تتميز المنطقة الاورومتوسطية بتواجد عديد المشاريع والمبادرات المطروحة أمام دول المنطقة من الضفتين ،بعضها يدخل في إطار السياق العام للشراكة ،على غرار سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من اجل المتوسط، ومبادرة أغادير الرباعية ،وبعضها يتعلق بمشاريع متنافسة على غرار الاتحاد الأوروبي ،اتحاد المغرب العربي ،منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،والاندماج الإقليمي لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية ،ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث بدأت التأثيرات السلبية لتعدد مثل هذه المبادرات أكثر من إيجابياتها ،ما ينبئ بجملة من المشاكل في طريق الشراكة مستقبلا ،نظرا لتعارض الالتزامات للأعضاء في الضفة الجنوبية ،خصوصا إذا ما تحققت الأهداف المرسومة لبعض المبادرات المحلية ،وعلى العكس من ذلك ،يرى اتجاه آخر أن تعدد مثل هذه المبادرات والمشاريع في المتوسط ،يمكن أن يخلق شراكة موسعة متعددة الأطراف ،ترمي الى مضاعفة إمكانيات التكامل المتوسطي والتماسك بين ضفتيه.([2])

ان أوربا رغم قوتها المتعاظمة وخطواتها التكاملية المتسارعة ،الا أنها تبقى بحاجة ماسة الى جيرانها في الجنوب وخاصة دول المغرب العربي ،نظرا لما تصبوا اليه في أن تكون قطبا عالميا مميزا ،في اطار العلاقات الدولية الراهنة فالمغرب العربي ليس افريقيا ،ولا يمثل الجهة الغربية للمشرق الاسلامي فحسب ،ولكنه فضاء مختلط وبالأحرى نسق تبادل مع أوربا ،وبصفة أخص مع أوربا الجنوبية ( فرنسا ايطاليا ،اسبانيا ...)،التي تضم الامبراطورية الاستعمارية السابقة التي تعتبر جزءا من الاتحاد الأوربي.

إن التواجد العربي والإسلامي وخاصة المغاربي في الدول الأوربية لخير دليل على ذلك ،ضف الى ذلك التواجد الأمريكي في المنطقة العربية ،الذي تسعى من وراء ذلك الولايات المتحدة الأمريكية الى اقامة علاقات معها ،وهذا يدخل ضمن الاستراتيجية الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،الأمر الذي يهدد المصالح الأوربية في عقر دارها فكيف نتصور اذا أوربا من دون المغرب العربي.

---

[1] – العرباوي نصير ،**مرجع سابق** ،نفس الصفحة.

[2] – زكري مريم ،**البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية –المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورومتوسطية، (جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2011)،ص ص.61،62.

على العكس من النزعة الانعزالية الأوربية ،فان هناك من يدعوا الى المزيد من توطيد العلاقات خاصة مع ( الجزائر ،المغرب ،تونس ) ،فهي ليست كمثيلاتها مع باقي العالم العربي ،لان هوية المغرب العربي هي متوسطية ،وليست فقط عربية ،وتجدر الإشارة هنا الى ما صرح الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران"،في كلمة اختتام المؤتمر العربي–الأوربي بباريس سنة 1989م،حيث قال : "أقول لكم رسميا وعلنيا بأن تقارب الأوربيتين المفصولتين لزمن طويل ،لن يكون على حساب العلاقات من الأنواع التي تربط الدول الأعضاء الاثني عشر ،بجيرانها من العرب وغيرهم" .([1])

أما بالنسبة لدول المغرب العربي ،فان خيار العزلة يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي والاكتفاء الذاتي في جميع المجالات وخاصة الاقتصادي منه ،وهذا الوضع ليس متاح لها لا الأن ولا في الآجال القصيرة المقبلة ، لان بعض الدول مازالت تعاني من غياب للاستقرار السياسي وكذا تهديد الإرهاب ،مما يجعل من علاقاتها وتبادلاتها مع الدول الأوربية ،أكثر من ضرورة في ظل هذه المتغيرات الراهنة.([2])

[1] – العياري الشاذلي ،**آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط :الخيار الأوروبي "الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة "**،(بيروت –لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،1997)،ص30.

[2]– basfao kacem et robert jean, **le Maghreb, l'Europe et la France** ,op cit,p316.

مما سبق ذكره ،نستنتج أن الحراك العربي الذي تمر به المنطقة المتوسطية ،خاصة بعض الدول العربية ،ساهم في تفاقم لبعض التهديدات كالإرهاب والهجرة غير الشرعية وأزمة اللجوء ،وكذا زيادة وتيرتها ،ما شكل تحديا أساسيا للمنطقة المتوسطية وللعلاقات بين هاته الدول خاصة من حيث ما تتضمنه من اتفاقيات و مشاريع مبرمة ،ما يستدعي وجوب أخذ سبل لمعالجتها و الحد منها ،هذا ما سيضمن نهجا مستقبليا أكثر تفاءل بشان هاته العلاقات المتوسطية.

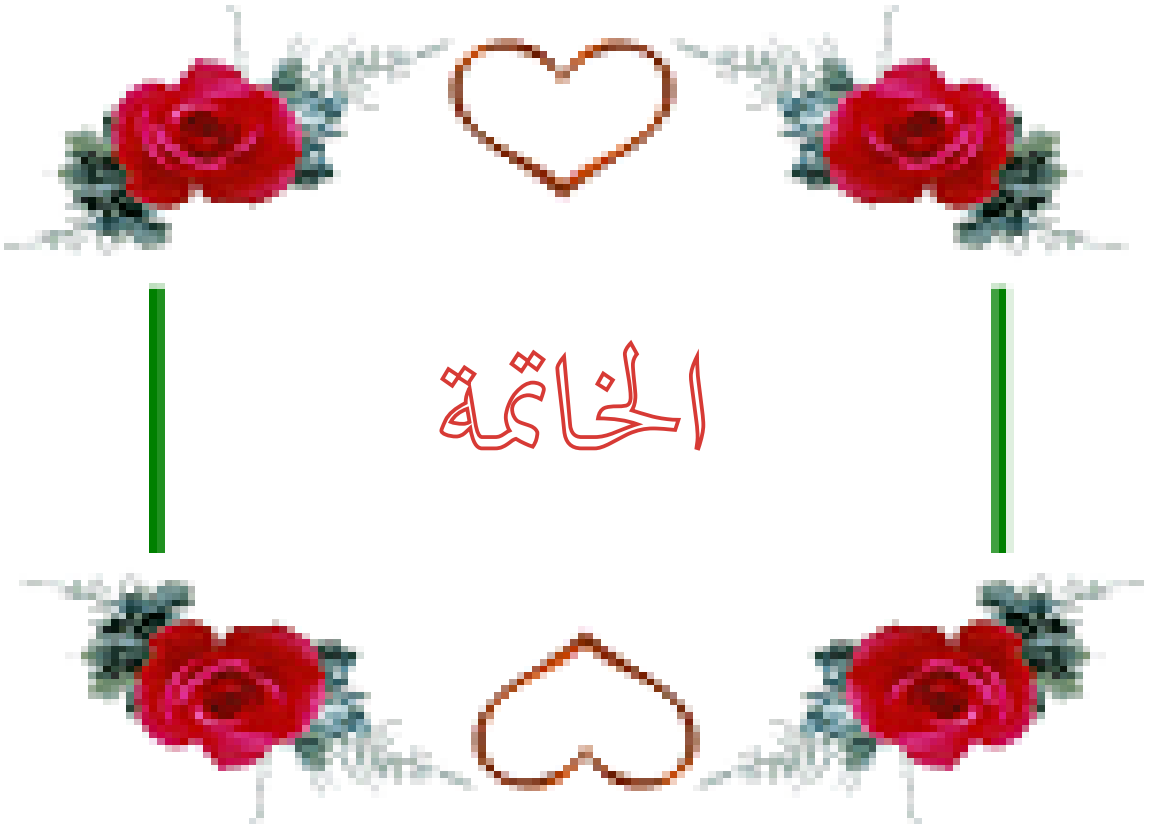
الخاتمة

**الخاتمة:**

لقد أفرزت التغيرات الجذرية في المنطقة المتوسطية تحولات هامة على المستوى النظري ،وكذا المستوى الواقعي العملي ،خاصة فيما يتعلق بالجانب الامني ،فمع بروز تهديدات جديدة ،برزت أنماط سلوكية مختلفة عن سابقتها ،فتسارع بعض الأحداث في المنطقة المتوسطية ،أدى الى تصاعد حدة بعض الظواهر ، ما شكل تحديا من الصعب على الدول بمفردها التحكم فيه ، وذلك لتنوع طبيعتها ما حتم إيجاد صيغ جديدة و مناسبة لمواجهة هذه التحديات ،ويمكن إجمال أهم النتائج التي تم استسقائها في مايلي:

– لم تعد التفاعلات الإقليمية معتمدة فقط على المصالح الاقتصادية ،أو الجغرافيا السياسية Geopolitics، وإنما تعتمد أيضا على الهويات والقيم المشتركة ،فرغم كسر الربيع العربي لكثير من للعوائق السياسية على مدى ما يزيد من نصف قرن منذ استقلال الدول العربية ،فإن بناء أمن إقليمي في المتوسط يقتضي التحرك على المستوى الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ،فمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط و ما تضمه من دول محاذية له ،يمكن لها العمل مع أطراف أوروبية مناظرة ،لتكوين محور يسعى لتنمية المتوسط سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ،من خلال تجديد الشراكة الأورو–متوسطية ،لتتجاوز مجرد تحرير التجارة ،أو التنسيق الأمني إلى التوافق القيمي ،بما يلقي التزامات جديدة على كاهل طرفيها.

أما الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ،قد يكون مفهوم القوة المعيارية مقاربة مناسبة للإقليمية العربية ،ومن ثم الدخول في إقليمية متوسطية مع الشريك الأوروبي ،ما يستوجب ذلك الاقتراب و المزاوجة بين الهوية المشتركة ،بروافدها القيمية ،و"التحول المعياري" الهادف إلى الحكم الرشيد ،والتنمية المستدامة ،ورفع مستوى المعيشة ،وبناء القدرات.

بالنسبة للضفاف الشمالية ،يتطلب تسريع وتيرة التحول المعياري ،تقديم الجانب الأوروبي لحزمة من الحوافز ،كمشاريع متعددة ،أو المعونة الفنية في مجالات الصحة ،والتعليم ،والتدريب والبحث العلمي ،أو ربط التحول المعياري بالانضمام إلى اتفاقية شنجن.

– ينبغي أن يتضمن تجديد الشراكة الأورو– متوسطية ،التزام طرفيها بالمصالح الاستراتيجية المتبادلة، كأمن الطاقة ،وممارسة دور أوروبي مؤثر لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ،ورفع القيود عن نفاذ السلع الزراعية العربية إلى السوق الأوروبية.

–إضافة إلى ما هو واضح من استفادة الشريك العربي من تجديد للشراكة الأورومتوسطية ،فإن الشريك الأوروبي سيفيد منه بشكل متزامن ،بالنظر إلى تراجع معدلات الفقر ،ومن ثم استئصال البيئة الاجتماعية للتطرف والإرهاب ،والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية ،فضلا عن بناء احتياطي من الكوادر المدربة، وفق المعايير الأوروبية ،والتي يمكن تقنين نفاذها إلى الاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط ،لسد العجز في الأيدي العاملة ،نتيجة لظاهرة الشيخوخة ،علاوة على اتساع السوق المستقبلة للمنتجات الأوروبية والاستثمار في دول المنطقة ،للاستفادة من ميزة الأيدي العاملة الرخيصة.

– على المستوي الجماعي ،يصعب في المدى المنظور الوصول إلى إقليمية جامعة لدول المتوسط ،قبل اكتمال الربيع العربي ،وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ،وإن لن يمنع ذلك التعاون على مستوى الأقاليم الفرعية.

– إن التسوية السلمية في الشرق الأوسط لا تزال بعيدة المنال ،فمن الصعب تصور نجاح إطار تكاملي يضم العرب ،لا سيما في ظل الربيع العربي ،وإسرائيل في سلة واحدة ،وبالتالي، فقد يكون مناسبا ،علاوة على تجديد الشراكة الأورومتوسطية في شقها الثنائي ،الاستمرار في قناة الحوار العربي – الأوروبي كإطار جماعي ،والذي سيتأثر بالعلاقات البينية العربية ،سواء كانت تعاونية أو نزاعية ،والأداء الاقتصادي الأوروبي ،سواء اتسم بالكفاءة أو القصور ،والتوجهات السياسية الأوروبية ،سواء كانت شرقا أو جنوبا ،بالإضافة إلى الموقف الأوروبي من الصراع العربي–الإسرائيلي.

قائمة المصادر
والمراجع

## قائمة المصادر و المراجع:

### 1- باللغة العربية:

### أ- محاضرو تقارير بالعربية:


01- الجمعية الإقليمية والمحلية الاورومتوسطية ،**التقرير السنوي للجمعية الإقليمية والمحلية الأورو متوسطية حول البعد الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط 2012** ،بروكسل :البرلمان الأوروبي ،18فيفري2013.

02- اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00- AP 100.784v01** ،بروكسل :البرلمان الأوروبي ،الخميس27 يناير.2011

03- اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00-AP 100.968v01** ،روما: Palazzo Montecitorio ،الخميس 03مارس2011.

04- اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00-AP 100.985v01** ،بروكسل: البرلمان الأوروبي ،الخميس 06أكتوبر 2011.

05- اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00-PE101.012v01** ،بروكسل :البرلمان الأوروبي ،الخميس 24مارس.2012

06- اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00-AP101.638v01** ،بروكسل :البرلمان الأوروبي ،الخميس29 فيفري.2016

07- اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان ،المجلس البرلماني للاتحاد من أجل المتوسط ،**محضر الاجتماع لمشروع جدول الأعمال رقم:00-PEAP101.450v01** ،بروكسل: البرلمان الأوروبي ،الخميس 20يونيو.2013

08- تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق ،**مراجعة السياسة الأوروبية للجوار** ،بروكسل: المفوضية الأوروبية ،الممثلية العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ،18 تشرين الثاني2015.


### ب-الكتب:


01- أمر الله برهان ،**حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي** ،بيروت -لبنان: دار النهضة العربية، 2008.

02- الأشقر جلبر ،**الشعب يريد "بحث جذري في الانتفاضة العربية"** ،تر:عمر الشافعي ،بيروت -لبنان :دار الساقي ،2013.

03- المسفر محمد صالح ،**الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية** ،بحث منشور في كتاب :العلاقات العربية - الأوروبية حاضرها ومستقبلها ، باريس :مركز الدراسات العربي -الأوروبي،1997.

04- زكي ميلاد ، علي الربيعو تري ،**الاسلام والغرب الحاضر والمستقبل** ،دمشق-سوريا :دار الفكر ،ط02،2001.

05- شعبان عبد الحسين ،**المسيحيون والربيع العربي** ،العراق :دار آراس ،2012.

06- عامر صلاح الدين ،**المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام** ،رسالة دكتوراه منشورة مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة القاهرة ،القاهرة-مصر: دار الفكر العربي، 1976.

07- عز الدين ، جلال أحمد ،**الإرهاب والعنف السياسي** ،القاهرة-مصر: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ،العدد 10، 1986.

08- عمارة محمد ،**ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف** ،القاهرة –مصر :دار السلام للطباعة والنشر ،.2011

09- عوض الله زينب ،**الاقتصاد الدولي** ،بيروت –لبنان :الدار الجامعية للطباعة والنشر،1998.

10- كاناليس بدرو ،**العلاقة بين اتحاد دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي** ،بحث منشور في كتاب العلاقات العربية – الأوروبية ،باريس :مركز الدراسات العربي،.1997

11- كاربوز صحبت، **موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط :التحديات والفرص** ،عمان–الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع ،.2013

12- كالهون نويل ،**معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية إلي دول ديمقراطية "تجارب من أوربا الشرقية"** ،تر :صفاف شربا ،بيروت –لبنان :الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014.

13- مرتضى يوسف ،**ربيع العرب "صراع محموم بين الدولتين المدينة و الدينية"** ،بيروت –لبنان :دار الفارابي، 2012.

14- ملحس استيتية دلال ،**التغير الاجتماعي والثقافي** ،عمان –الأردن :دار وائل ،ط2 ،2004.

15- منصر جمال ،**التدخل العسكري الإنساني** ،بيروت –لبنان :الدار العربية للعلوم ،2012.

16- فونتنال جاك ،**العولمة والاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد** ،ترجمة :محمود براهيم ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2006.

**ج- المجلات:**

01- أبو العينين محمود ،**العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة،** ،القاهرة –مصر :مجلة السياسة الدولية ،ع.140 ،2000.

02- إبراهيم حسنين توفيق ،**التحول الدمقراطي والمجتمع المدني في مصر : خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري (1981 – 2005 )** ،القاهرة –مصر :مكتبة الشروق الدولية ،2006.

03- احمد رشوان حسين عبد الحميد ،**ثورات الربيع العربي "مقارنة بالثورات العالمية"** ،الإسكندرية –مصر :مؤسسة شباب الجامعة،2014.

04- إدارة البحوث والدراسات ،**قراءات نظرية :الثورات السياسية ،المفهوم والأبعاد** ،مصر :المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2016.

05- إدريس أحمد ،**تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية** ،تونس: مركز الدراسات المتوسطية والدولية، جوان .2016

06- أكمير عبد الواحد ،**الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط** ،بيروت–لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،ع. 433 ،مارس.2015

07- الحبيب سهيل ،**المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية** ،(بيروت –لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014.

08- الحوراني محمد عبد الكريم ،**الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية :محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي** ،الأردن :المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ،م.05 ،ع.02 ،2012.

09- الزويري محجوب ،**التداعيات الجيوإستراتيجية للثورات العربية** ،بيروت –لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،.2014

10- العياري الشاذلي ،**آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط :الخيار الأوروبي "الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة** "،بيروت –لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،.1997

11- العلوي ياسر ،**معجم المصطلحات السياسية** ،البحرين :معهد البحرين للتنمية السياسية ،.2014

12- العودة سلمان ،**أسئلة الثورة** ،بيروت –لبنان :مركز نماء للبحوث والدراسات ،.2012

13- العياري الشاذلي ،**إعلان برشلونة: "إعلان برشلونة- تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية**"،القاهرة –مصر: مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد06 ،ماي .1996

14- المسعودي أمينة ،**الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي...فترة الربيع العربي** ،قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" ،الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات،17و2013/02/18 .

15- الوالي عبد الحميد ،**حماية اللاجئين في العالم الغربي** ،القاهرة –مصر :مجلة السياسة الدولية ،ع18 ،.2002

16- بشارة عزمي ،**في الثورة والقابلية للثورة** ،بيروت –لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،.2012

17- بلاك جيمس وآخرون ،**مياه مضطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ،كاليفورنيا–امريكا :مركز راند للسياسات العامة في الشرق الاوسط،2017.

18- بلقاسم زايري ، عبد القادر دربال ،تأثير منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ،القاهرة –مصر ،مجلة بحوث اقتصادية ،ع.27 ،.2002

19- بلقزيز عبد الإله ،**ثورات و خيبات في التغيير الذي لم يكتمل** ،بيروت –لبنان :منتدى المعارف ،2012.

20- بلقيس ،منصور أحمد ،**الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي في اليمن** ،القاهرة –مصر :مكتبة مدبولي ، 2004.

21- بنجلون الطاهر ،**الشرارة انتفاضات في البلدان العربية و يليها بالنار** ،تر :حسين عمر ،المغرب :المركز الثقافي العربي ،2012.

22- بونعمان سلمان ،**أسئلة دولة الربيع العربي** ،بيروت –لبنان :مركز نماء للبحوث والدراسات ،.2011

23- تركماني عبد الله ،**السيرورة التاريخية لربيع الثورات العربية** ،الدوحة –قطر :مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، 2016.

24- حجيج آمال ،**نحو قوة اورومتوسطية للشرطة وتسيير الحدود**،جامعة قاصدي مرباح :"دفاتر السياسة والقانون ،ع. 11،جانفي .2015

25- حنكوش زكي ،**دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي :رؤية عربية للشراكة** ،جامعة المرقب- ليبيا :مجلة آفاق إقتصادية،م.21 ،ع. 82 ،2000.

26- خرمة تامر ،اشتي فارس ،**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** ،بيروت –لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

27- ذيابات خير سالم ،**دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1990-2013** ،الجامعة الأردنية :مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،م. 43 ،ع.01 ،.2016

28- رحمون عبد الله ،**السيرورة التاريخية لثورات الربيع العربي** ،قطر :مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،2016.

29- زين الدين الحبيب أستاتي ،**الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان :في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية** ،المغرب :مجلة عمران ،ع.22 ،.2017

30- شومان توفيق ،**ثورات قلقة: مقاربة سوسيو - استراتيجية للحراك العربي** ،بيروت -لبنان :مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ،2012.

31- صبري إسماعيل و محمود ربيع محمد ،**موسوعة العلوم السياسية** ،الكويت :جامعة الكويت ،1994.

32- صورية زاوشي ،**الأزمة الليبية والقوى الدولية :وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة** ،بيروت-لبنان :المجلة العربية للعلوم السياسية ،ع.49 ،2016.

33- طاهر الدغاري أمبارك ادريس ،**مخاطر الهجرة الغير شرعية من افريقيا الى اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها** ،ليبيا :المجلة الليبية العالمية، ع.08 ،2016.

34- عبد الناصر وليد محمود ،**التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف** ،القاهرة-مصر :السياسة الدولية ،ع. 124 ،أفريل .1996

35- علوي مصطفى ،**كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية** ،القاهرة -مصر :مجلة السياسة الدولية ،ع184 ،.2011

36- علي حسين عمار ،حامد الاحمري محمد... وآخرون ،**التحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي** ،بيروت -لبنان :مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث ،2014.

37- علي حيدر ابراهيم ،**الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية** ،القاهرة -مصر :مجلة السياسة الدولية، ع.187،م.2011،46.

38- عماد عبد الغني ،**نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية** ،بيروت -لبنان :دار النهضة العربية ،مجلة الاتصال والتنمية ،ع. 02 ،2015.

39- غرايبة خليف مصطفى ،**هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط** ،هولندا :مجلة جامعة ابن رشد،ع.11،2014.

40- فشير عز الدين شكري ،**كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم؟** ،القاهرة -مصر :مجلة السياسة الدولية ، ع.184 ،2011.

41- كاناليس بدرو ،**العلاقة بين اتحاد دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي** ،بحث منشور في كتاب العلاقات العربية - الأوروبية ،باريس :مركز الدراسات العربي،1997

42- كردون عزوز ،**الأمن والاستقرار في المتوسط** ،بيروت-لبنان :مجلة شؤون الأوسط ،ع. 82 ،أفريل .1999

43- مالكي أمحمد ،**الانفجار العربي في الأبعاد الثقافية و السياسية** ،بيروت -لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،2012.

44- محمد لحسن علاوي ،**اتفاقية الشراكة الأورو-عربية :شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات** ،جامعة غرداية :مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،ع.16 ،2012.

45- محي الدين عوض محمد ،**تعريف الإرهاب** ،منشور ضمن أعمال الندوة العلمية الخمسون لتشريعات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي بتاريخ 1998/12/07,09،الرياض :مركز الدراسات والبحوث ،سنة .1999

46- مطاوع محمد ،**الغرب وقضايا الشرق الأوسط "من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي-الوقائع والتفسيرات"** ،بيروت -لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،.2014

47- مسعد نفين ،**حركات التغيير العربية من منظور مقارن** ،فلسطين :مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،2011.

ميكائيل براء ،**موقف أوروبا من الأزمة السورية، غياب الفعالية وافتقاد التأثير** ،الدوحة -قطر ،مركز الجزيرة للدراسات،05أفريل 2012.

48- نصير العرباوي ،**مستقبل الشراكة الأورو متوسطية**، جامعة سطيف 02 :مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ،ع.07،2013.

49- نذير شكر نغم ،**التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر** ،العراق :جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية ،ع.48،2010.

50- يوسفي محمد ،**الشراكة الاورومتوسطية، وأثرها على بلدان المغرب العربي** ،الجزائر :مجلة المدرسة الوطنية للإدارة ،م.10،ع.02 ،2000.

**د- مذكرات تخرج:**

01- العايب خير الدين ،**المنافسة الأمريكية –الأوروبية في منطقة حوض البخر الأبيض المتوسط وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي** ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام،2008/2009.

02 –بن قاصير موسى ،***البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني –الإسرائيلي***، مذكرة *لنيل شهادة ماجستير في* العلوم السياسية ،جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2008.

03 – بوجلخة إبراهيم ،**دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفق الشراكة الأورو جزائرية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ،تخصص اقتصاد دولي ،بسكرة ،جامعة محمد خيضر ،2013/2012.

04- بوزيدي دارين ،**الشراكة كخيار استراتيجي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لرفع ميزانيتها التنافسية: دراسة حالة مؤسسة كوسيدار الجزائر** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ، 2014/2013.

05- حسن الطاهري جميل ،**الاتجاهات التعصبية وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية (في إطار عملية السلام)** ،رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية ،فلسطين ،جامعة عين شمس ،كلية التربية ،قسم الصحة النفسية ،2005.

06- حمزاوي جويدة ،**التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن ،باتنة :جامعة الحاج لخضر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2011/2010

07- رتيبة برد ،**الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى5+5** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع علاقات دولية ،جامعة الجزائر ،بن يوسف بن خدة ،2009/2008.

08- صورایة قشیدة، **تمویل المؤسسات الصغیرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينااليب"** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،

09- عبد الجليل هويدي ،**انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،2013/2012.

10- عمورة جمال ،**دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو –متوسطية** ،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005 / 2006.

جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير،2012/2011.

11- منصوري محمد الشريف ،**إمكانية اندماج اقتصاديات دول المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصاد ،تخصص إدارة الاعمال ،قسنطينة ،جامعة منتوري ، 2009/2008.

**هـ-القواميس والمعاجم:**

01- آبادي مجد الدين ،**القاموس المحيط** ،بيروت-لبنان :مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع، ط8 ، 2005.

02- الجوهري أبي نصر ،**الصحاح: تاج اللغة و صحاح العربية** ،القاهرة -مصر :دار الحديث ،2009.

03- السيد الشريف الجرجاني علي ين محمد ،**معجم التعريفات** ،القاهرة -مصر :دار الفضيلة للنشر و التوزيع والتصدير ،.2004

04- الكيالي عبد الوهاب ،**موسوعة السياسة** ،بيروت -لبنان :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ج05،1985.

05- جماعة من المختصين ،**معجم النفائس الكبير** ،بيروت-لبنان :دار النفائس ،2007.

06- مصباح عامر ،**معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،الجزائر :دار الكتاب الحديث،2010.

**و- مقالات من روابط إلكترونية:**

01- إبراهيم عزت أميمة ،**الحركات الاجتماعية** ،متحصل عليه من الرابط: (2018/02/26) https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/

02- الباي معز ،**الاتحاد من أجل المتوسّط: مسار برشلونة-مسار العثرات** ،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/03)،om/http://rachedarfaoui.overblog.c

03- الشيوخ محمد ،أسباب **اندلاع ثورات الربيع العربي** ،متحصل عليه من الرابط: (2017/08/08) http://middle-east-online.com/?id=146507

04- الطنطاوي ناهد و ويست جولي ،**الميديا الاجتماعية في الثورة المصرية إعادة الاعتبار لنظرية تعبئة الموارد** ،متحصل عليه من الرابط : (2018/02/02) http://www.acrseg.org/،

05- العبلاوي المختار ،**ملك المغرب.. تعامل مختلف مع الربيع العربي** ،متحصل عليه من الرابط:(2018/03/03) http://www.aljazeera.net/portal

06- المديني توفيق ،**قمة "5+ 5" في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية** ،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/03) https://www.wahdaislamyia.org/issues/131/image/backgrounds/wahda111.jpg

07- الوكالة المستقلة للأنباء، **المفوضية الأوروبيـة تهدد إيطاليا بتقليص مساعداتها الخاصة بمواجهة الهجرة غير الشرعية** ،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/05) http://ar.aswataliraq.info/.(s(xzirl345u1js3a45z3hdthuf))/default1.aspx?page=article_page&id=325944&l=1

08- برنار ، ليفي هنري ،**الحرب دون أن نحبها** "**يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي**" ،تر: سمر محمد سعد ، متحصل عليه من الرابط : (2017/08/12)،http// alsha2014hid.twitter.com

09- تقرير الشرق الأوسط رقم 115،**المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي** ،متحصل عليه من الرابط:(2017/08/08)
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf

10- ريجرت بيرند ، جودة دينا ،**دول الاتحاد من أجل المتوسط بعد عام على التأسيس** ،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/03)، http://www.dw.com/ars-9106

11- سالم بول ، كادليك أماندا ،**تحديات العملية الانتقالية في ليبيا** ،متحصل عليه من الرابط:(2017/08/08)
http://carnegieendowment.org/files/LIBYA_4.pdf

12- سامي أيوب خليل ،**موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية** ،متحصل عليه من الرابط :(2018/03/03)
art.asp?aid=285741.http://www.ahewar.org/debat/show

13- سليماني عراج ،**إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط "حوار 5 زائد 5** "،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/03)
https://dokupdf.com/downloa-5a003f24d64ab279f46c430f_pdf

14- سمية قادري ، محمد المهدي شنين ،**سيسيولوجيا الثورة** ،متحصل عليه من الرابط :
161438=http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid،(2017/08/10)

15- سنوسي محمد ،**البعد الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية باتجاه دول الربيع العربي منذ2011** ،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/03)، http://elhiwardz.com/

16- صحيفة فسانيا ،**الهجرة غير الشرعية في ليبيا واقعها وخطورتها على الامن الوطني**، متحصل عليه من الرابط: (08/08/2017)
http//www.Fasanea.org/w p/%3fp%3D6145

17- عبد الكريم إبراهيم ، عمر خيري وآخرون ،**ثورة 25 يناير المصرية** ،متحصل عليه من الرابط:(2018/03/03)
www.mesc.com.jo/…/studies_la_20

18- عبد الله كامل ،**عسكرة القبيلة :دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا** ،متحصل عليه من الرابط:(2017/08/08)
http://www.siyassa.org.eg/News/2239.aspx

19- علي حرمل جبران صالح ،**ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات ( الواقع وسيناريوهات المستقبل(** ،متحصل عليه من الرابط: (2018/02/01)
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=355286&r=0

20- علي خالد حنفي ،**اللاجئون .. الاختبار الكاشف للدولة والإقليم والعالم** ،متحصل عليه من الرابط: ،(13/03/2018)
*http://www.siyassa.org.eg/News/9854*

21- فائق العبيدي مثنى ، موسى النمس إيمان ،**تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات** ،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/03)
http://www.beirutme.com/

22- فاليتا ،**افتتاح أول قمة اورومتوسطية لمجموعة 5+5 منذ الثورات العربية**،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/03)،http://elaph.com/

23- محمد سليمان عادل ،**بين الثورة والانقلاب :معضلات مصر السياسية والأمنية** ،(الدوحة -قطر :مركز الجزيرة للدراسات ،2013) ،متحصل عليه من الرابط : (2018/03/03)، http://studies.aljazeera.net

24- مختار الجمال احمد ،**الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله** ،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/03)،http://mokhtarelgammal.typepad.com/articles.htm

25- منشاوي إبراهيم ،**سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلى أين؟** ،متحصل عليه من الرابط:(2018/03/03)

http://www.acrseg.org/

26- منصور علام ،**أربع قراءات للمشهد التونسي** ،متحصل عليه من الرابط:(2018/03/03)

http://alsawt.net/%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9

27- ميكائيل براء ،**أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة** ،متحصل عليه من الرابط:(2018/03/03)

www.studies.algazeera.net

28- وثيقة إلكترونية ،تحديات الشراكة الأوروبية متوسطية ،متحصل عليه من الرابط: (2018/03/03)

http://www.thisissyria.net/category/press-release-distribution

## 2-In foreign language:

### a- Books:

01- Khader Bichara ,**Le Partenariat euro-méditerranéen après la conférence de Barcelone**, Paris : Le harmattan, 1997

02- kacem basfao et jean robert, **le Maghreb, l'Europe et la France** ,Paris :CNRS, édition, 1992.

03- Leonard Sarah, **EU Border Security and Migration into the European Union: FRONTEX and Securitization Through Practices**, Paris -France: The Author(s) Copyright ,Vol. 19, No.02, June 2010.

04- Peter Chalk ,**encyclopedia of terrorism**, USA :copyright by QBC-CLIO,LLC, 2013.

### b- Books magazines:

01- Darwich Bassma ,**L'Euro-méditerranéen comme enjeu de société** ,France: politique étrangère magazine ,l'Institut français de relations internationales,N°11, 1998.

02- Rabasa Angel ,and others ,**Beyond al-Qaeda**, California-USA :Copyright 2006 RAND Corporation,2006.

### c- Graduation notes:

01- baghzouz Aomar , **les relations Europe-pays du Maghreb .mutation , enjeux et implications . Bilan d'un demi-siècle (1956-2006)** ,Thésée doctorat d'état, université

d'Alger :départements des sciences politique et des relations internationales, 2006/2007.

02- Boisclair .M et Dallaire .I, **les défis du partenariat dans les administrations publiques**, Presse de l'université du Québec, CANADA,2008.

03- Hamood .Sara, **African Transit Migration through Libya to Europe :the Human Cost**, Cairo-Egypt:, Forced Migration and Refugee Studies, The American University In Cairo,2006.

## d- Books reports:

01- SA, TM, MTHJ, IMN, TSVB, ANKB, **External Evaluation of the agency under art,** warcho :Poland, 33 of the Frontex regulation final report ,2015

## e- Books articles from electronic links:

01- Chatelard .G, **Iraqi refugees and IDPs:from humanitarian intervention to durable solutions**, Obtained from the link : http://www.refugeecooperation.org/publications/Iraq/09_chatelard.php, (Access Date:13/03/2018).

02- Callimachi, Rukmini , Bulos Nabih ,**Mali hotel attackers are tied to an Algerian Qaeda leader**, Obtained from the link: https://www.nytimes.com/world/africa/mali-hotel-attackers-are-tied-to-an-algerian-qaeda-leader.html , (Access Date: 21/01/2018).

03- Eur Activ ,**Athens Vows to Push for Integrated Migration Policy** ,Obtained from the link: http//www.euractiv.com/eu-elections-2014 , (Access Date 05/03/2018).

04- Eur Activ, **Top Court Throws out Italian Law Making Illegal Immigration a Crime** , Obtained from the link: http://www1.adnkronos.com/ign/aki/english/security/eu-top-court-throws-out-italian-law-making-illegal-immigration-a-crime_311952970935.html : (Access Date 05/03/2018).

05- Gibbons , Thmas Neff ,**Checkpoint Number of foreign fighters entering Iraq and Syria drops by 90 percent, Pentagon says**, Obtained from the link: https://www.washingtonpost.com/news/checkpoint/wp/2016/04/26/number-offoreign-fihters-entering-iraq-and-syria-drops-by-90-percent-pentagon-says/ , (Access Date: 13/03/2018).

06- Helena Ekelund, **The Establishment of FRONTEX: A New Institutional Approach**, (Journal of European Integration/Revue d'Integration European, vol. 36, no. 12, 2014),Obtained from the link: http://www.lunduniversity.lu.se/lup/publication/4331108 , (Access Date 05/03/2018).

07- iom, **IOM Iraq Special Report:Shelter** ,Obtained from the link: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/fies/resources/ShelterFinal.pdf ,(Access Date:13/03/2018).

08- Johnston Robert ,**Worst terrorist strikes-worldwide** ,Obtained from the link: http://www.johnstonsarchive.net/terrorism/incidents/20010911a.html,(Access Date 08/08/2017).

09- Larémont, René Ricardo ,**Al Qaeda in the Islamic Maghreb: Terrorism and Counterterrorism in the Sahel**, Obtained from the link: https://www.tandfonline.com/keyword/Al+Qaeda+In+The+Islamic+Maghreb,(Access Date: 12/02/2018).

10- Laub , ,Jonathan Masters Zachary,**Al-Qaeda in the Islamic Maghreb**, Obtained from the link: https://www.cfr.org/backgrounder/al-qaeda-islamic-maghreb , Access Date: (15/03/2018).

11- Lebanon, Ministry of Environment, European Union, United Nations Development Programme ,**Lebanon Environment al Assessment of the Syrian Conflict and Priority Interventions**, Obtained from the link: http://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Energy%20and%20Environment/Publications/EASC-WEB.pdf , (Access Date: 13/03/2018).

12- Leppard ,David , Hookham Makr , Kerbaj Richard ,**Five Britons feared dead in bloody desert showdown**, Obtained from the link: https://www.thetimes.co.uk/article/five-britons-feared-dead-in-bloody-desert-showdown-c5l055llv5v# ,( Access Date: 13/03/2018).

13- Migration And Home Affairs, **Common European Asylum System** ,Obtained from the link: https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/asylum_en , (Access Date 15/04/2018).

14- Migration And Home Affairs, **Identification of applicants (EURODAC)**, European Commission ,Obtained from the link: https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/asylum/identification-of-applicants_en. , (Access Date 15/04/2018)

15- Unhcr ,**UNHCR country operations profile – Middle East and North Africa**, Obtained from the site: http://www.unhcr.org/pages/4a02db416.html, (Access Date:13/03/2018).

16- Nossiter ,Adam ,**Militant says he is behind attack in Niger**_,Obtained from the link : http://www.nytimes.com/world/africa/militant-says-he-is-behindfatal-niger-attack.html ,( Access Date: 21/01/2018).

17- Sanz .R ,**Socio-economic profile of Egyptian migrants returning from Libya due to crisis: sample analysis** ,Obtained from the link: http//:www.egypt.iom.int/Doc/111006_Profiing_Egyptian_Migrants_FINAL.pdf ,(Access Date:13/03/2018).

18- Stevis Matina, **EU Leaders Diverge on Migration Policy: Debate Put Off Until December, With No Mention of Additional Funds**, Obtained from the link: http://online.wsj.com/news/articles , (Access Date 05/03/2018).

19- The Economist, **Italy and Immigration: Take My Migrants, Please** ,Obtained from the link: http://www.economist.com/node/18561247 , (Access Date: 05/03/2018)

20- Tierney, Dominic, **ISIS and the loser effect**, Obtained from the link: http://www.theatlantic.com/international/archive/2016/04/is-isis-losing/480336/, (Access Date: 13/03/2018).

21- Unhcr, **Yemen monthly factsheet** ,Obtained from the link : http://www.unhcr.org/4c907a4a9.html,(Access Date:13/03/2018).

22- Warrick, Joby ,**More than 1,400 killed in Syrian chemical weapons attack**, Obtained from the link: https://www.washingtonpost.com/world/national-security/nearly-1500-killed-insyrian-chemical-weapons-attack-us-says/2013/08/30/b2864662-1196-11e3-85b6-%20d27422650fd5_story.html ,
(Access Date: 13/03/2018).

23- Watson Rob ,**Algeria blasts fuel violence fears** , Obtained from the link: http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/6545549.stm,(Access Date: 12/02/2018).

24- Wehrey .Frederic ,**Libya's Militia Menace The Challenge After the Elections**, Obtained from the link: http://www.carnegieendowment.org/2012/07/15/libya-s-militia-menace/csdq ,(Access Date: 08/08/2017).

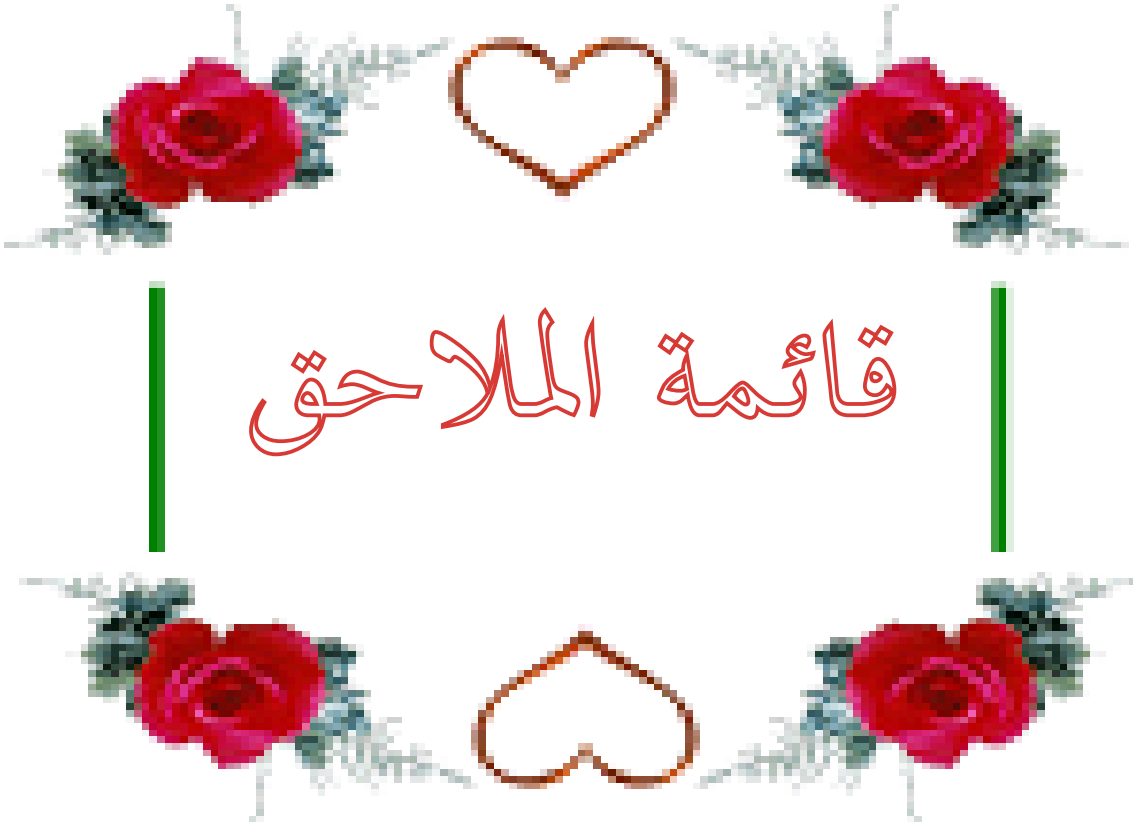

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق:

### 01- الجداول:

### أ- الجدول رقم :01

| الحراك و المفاهيم المشابهة له | أوجه الشبه | أوجه الاختلاف |
|---|---|---|
| الثورة | - لهما نفس المدلول | //////// |
| التحول الديموقراطي | - انتقال من انظمة شمولية الى أنظمة ديمقراطية | - يمكن ان يتم التحول الديموقراطي دون سقوط للنظام السلطوي من خلال تغير لبعض البنى السياسية |
| الانتفاضة | - حالة من التظاهر و الاحتجاج<br>- الشرعية<br>- السعي لتحقيق الديمقراطية | - تتسبب في بعض التغيير الإداري و الذي لا يمكنه أن يسمى ثورة<br>- غياب لإمكانية نجاحها و ذلك لقهر السلطة لها<br>- يتم الاعداد لها سياسيا و عسكريا<br>- الثورة أو الحراك يكون سريع عكس الانتفاضة التي تكون لمدة زمنية أطول فثورة 1830 في فرنسا ،كانت بمثابة انتفاضة كونها امتدت لـ: 18 سنة |
| التغيير السياسي | - الاصلاح السياسي<br>- زيادة التمثيل الحزبي<br>- سقوط نظام سياسي قديم و ظهور نظام سياسي جديد<br>- الشرعية | - ليس بالضرورة سلوك اجتماعي و انما قد يكون التغيير نابع من النظام السلوي في حد ذاته<br>- التغيير السياسي لا يتم الا من خلال برنامج محدد |
| التغيير الاجتماعي | - الحراك و التغيير الاجتماعي كلاهما ناتج عن الوعي الاجتماعي<br>- حماية الحقوق و الحريات الفردية<br>- انتقال ديمقراطي | - تغيير يمس النظم الاجتماعية<br>- لا يستهدف بالضرورة النظام السلطوي<br>- يكون خلال فترة محددة من الزمن |
| الانقلاب | ////////// | - في أغلب الاحيان يكون عسكري محض ( انقلاب الجنرال كنعان افرين عام 1980 في تركيا)<br>- هدفه السلطة<br>- عدم استناده لإرادة الشعب<br>- غياب للشرعية و الديموقراطية<br>- يكون خلال فترة زمنية معينة<br>- يمتاز الانقلاب بالسرية |

**الملحق رقم 01 : الجدول 01: أوجه الشبه و الإختلاف بين الحراك و المفاهيم الاخرى**

**المصدر:** من إعداد طلبة المذكرة.

## الجدول رقم:02

الملحق رقم01:الجدول02: البلدان المستضيفة لـ:20000 شخص أو أكثر مشمولين بجداول UNHCR لأواسط عام 2014 (الترتيب يكون وفق النسبة من مجموع عدد السكان)

| | البلد/أراضي اللجوء | العدد الإجمالي للاجئين والأشخاص الذين هم في أوضاع لجوء | طالبو اللجوء (الطلبات العالقة) | اللاجئون العائدون | النازحون داخلياً الذين يحظون بحماية/ مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك الأشخاص الذين هم في أوضاع شبيهة بوضع النازحين داخلياً | الأشخاص المشمولون بجداول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلقة بانعدام الجنسية | العدد الإجمالي للأشخاص المشمولين بجداول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | العدد الإجمالي للأشخاص المشمولين بجداول المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كنسبة من العدد الإجمالي للسكان | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الجمهورية العربية السورية | 149,377 | 2,512 | | 6,520,800 | 160,000 | 6,832,691 | 29.9 | - |
| 2 | لبنان | 1,115,988 | 2,423 | | | | 1,122,874 | 25.1 | $9,928 |
| 3 | الأردن | 736,579 | 10,466 | | | | 747,045 | 11.6 | $5,214 |
| 4 | الصومال | 2,502 | 9,587 | 9,944 | 1,133,000 | | 1,165,505 | 11.1 | - |
| 5 | العراق | 254,215 | 7,053 | 8,354 | 1,903,943 | 120,000 | 2,329,610 | 7 | $6,683 |
| 6 | السودان | 240,703 | 4,900 | 13,129 | 2,089,100 | | 2,479,885 | 6.5 | $1,753 |
| 7 | جيبوتي | 20,695 | 3,814 | | | | 24,509 | 2.8 | $1,668 |
| 8 | الكويت | 614 | 1,038 | | | 93,000 | 94,652 | 2.8 | $52,197 |
| 9 | اليمن | 245,801 | 9,397 | | 334,512 | | 589,710 | 2.4 | - |
| 10 | موريتانيا | 79,961 | 598 | | | | 80,559 | 2.1 | $1,069 |
| 11 | ليبيا | 25,561 | 6,608 | | 63,985 | | 108,594 | 1.8 | $11,965 |
| 12 | مصر | 237,117 | 25,194 | | | 22 | 262,333 | 0.3 | $3,315 |
| 13 | الجزائر | 94,144 | 3,894 | | | | 98,038 | 0.25 | $5,361 |
| 14 | المملكة العربية السعودية | 565 | 99 | | | 70,000 | 70,664 | 0.25 | $29,962 |

المصدر:

World Bank, **World Development Indicators Data Base** ,availibale from: http://data.world bank.org/data-catalog/world development

ملاحظة : العدد الإجمالي للأشخاص المدرجين في جداول المفوضية لا يشمل 4375050 لاجئا فلسطينيا مسجلا و مقيما في منطقة عمليات الأنروا في الأردن و دولة فلسطين و لبنان.

## الجدول رقم :03

| date | location | killed | injured | description |
|---|---|---|---|---|
| 4jan1998 | Algeria | 182 | ? | attacks at Had Chekala, Remka, and Ain Tarik, Algeria |
| 11jan1998 | Sidi Hamed, Algeria | 103 | 70 | attack on movie theater and mosque |
| 22 May 1998 | Algiers, Algeria | 20 | ? | bomb explodes in marketplace in suburb of Algiers |
| 26 Jul 1998 | Khelil, Algeria | 20 | ? | shooting attack |
| 31 Aug 1998 | Algiers, Algeria | 25 | 10 | car bombing |
| 14 Sep 1998 | Zougala, Ain Defla, Algeria | 37 | ? | attack on village |
| 18 Sep 1998 | Tiaret, Algeria | 29 | 100 | bombing in market |
| 8 Dec 1998 | Tadjena, Algeria | 81 | ? | machete attacks on three villages |
| 28 Dec 1998 | Algeria | 30 | 70 | armed groups attack villages of Khenis-Miliana and Ain N'Sour in Algeria using mortars, bombs, and blades |
| 2 Jan 1999 | Oued Laatache, Algeria | 22 | ? | villagers' throats slashed by Islamic militants in Oued Laatache, near El Bayadh |
| 20 Nov 2003 | Istanbul, Turkey | 30 | 400 | suicide bombings of British consulate and bank |
| 11mar2004 | Madrid, Spain | 191 | 1,876 | bombings of four trains |
| 23 Jul 2005 | Sharm el-Sheikh, Egypt | 88 | 200 | multiple bombings in resort area: car bombing at hotel killed 64, second car bombing at market killed 17, package bomb at pedestrian walkway killed 7 |
| 11 Dec 2007 | Algiers, Algeria | 41 | 170 | two car bombings at Constitutional Court and United Nations offices |

الملحق رقم 08 :الهجمات الإرهابية خلال الفترة الممتدة من1998 إلى2007

Wm. Robert Johnston , **Worst terrorist strikes--worldwide,**Obtained from the site: http://www.johnstonsarchive.net/terrorism/incidents/20021012a.html (Access Date : 05/03/2018).

## الجدول رقم :04

| date | location | killed | injured | description |
|---|---|---|---|---|
| 28mar2011 | Ja'ar, Yemen | 121 | 45 | accident or possible sabotage resulting in explosion at ammunition factory |
| 6 Jan 2012 | Damascus, Syria | 26 | 63 | car bombing |
| 10 Feb 2012 | Aleppo, Syria | 28 | 235 | twin car bombings |
| 17 Mar 2012 | Damascus, Syria | 27 | 140 | attack on Syrian Air Force Intelligence building and police headquarters |
| 10 May 2012 | Damascus, Syria | 55 | 372 | twin suicide attacks |
| 16–19 Jan 2013 | Amenas, Illizi, Algeria | 80 | ? | hostage taking at oil facility, with up to 800 hostages initially, and Algerian troops retaking the facility after 3 days; 11 Algerians, 37 foreign workers, and 32 terrorists killed; foreigners killed included 10 Japanese, 8 Philippine citizens, 5 Norwegians, 5 British, and 3 Americans |
| 5 Dec 2013 | Sana'a, Yemen | 52 | 162 | suicide car bombing at the defense ministry followed by a shooting attack at a hospital |
| 14 Feb 2014 | al-Yadouda, Daraa, Syria | 47 | 150 | car bombing outside mosque |
| 20 Mar 2015 | **Sanaa, Yemen** | **142** | **352** | **two bombings at each of two mosques** |
| 10 Oct 2015 | Ankara, Turkey | 102 | 400 | two suicide bombings at political rally |
| 31 Oct 2015 | Sinai, Egypt | 224 | 0 | apparent mid-air bombing of Russian Airbus over Sinai after departing Sharm el-Sheikh airport; plane broke apart in midair |
| 13–14 Nov 2015 | Paris, France | 137 | 352 | shooting and hostage-taking at a theater; shooting attacks on three restaurants; four suicide bombings outside a soccer stadium and at a restaurant |
| 7 Apr 2016 | Aleppo, Syria | 23 | 100 | chemical attack on Kurdish-controlled neighborhood |
| 23 May 2016 | Jableh and Tartus, Syria | 184 | 200 | multiple bombings |
| 14 Jul 2016 | Nice, France | 87 | 434 | vehicular attack on Bastille Day crowds |
| 20 Aug 2016 | Gaziantep, Turkey | 57 | 90 | ISIS suicide bombing of wedding |
| 19 May 2017 | Brak al-Shati Airbase, Libya | 141 | ? | armed attack on airbase, killing soldiers and civilians |
| 23 Nov 2017 | Bir al-Abed, Sinai, Egypt | 309 | 128 | attack on mosque with bombs followed by shooting attack on fleeing survivors; 27 children among those killed |

Wm. Robert Johnston , **Worst terrorist strikes--worldwide,** op.cit ,Loc. cit.

الملحق رقم**01**:الجدول رقم**04**: الهجمات الإرهابية خلال الفترة الممتدة من2011 إلى2017

## 02- الأشكال:

### الشكل رقم :01

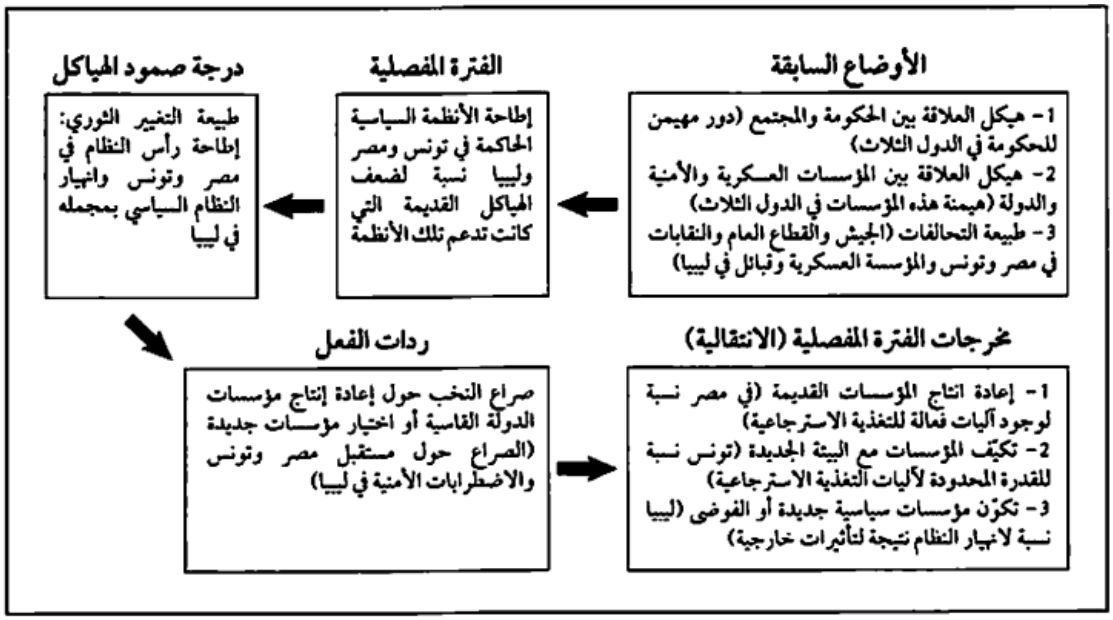


الملحق رقم01:الشكل 01 المراحل الإنتقالية للثورات العربية(تونس،مصر،ليبيا)

**المصدر:** مجموعة مؤلفين،أطوار التاريخ الإنتقالي"مآل الثورات العربية"،بيروت/لبنان:المركز العلربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015،ص74.

---

### الشكل رقم :02

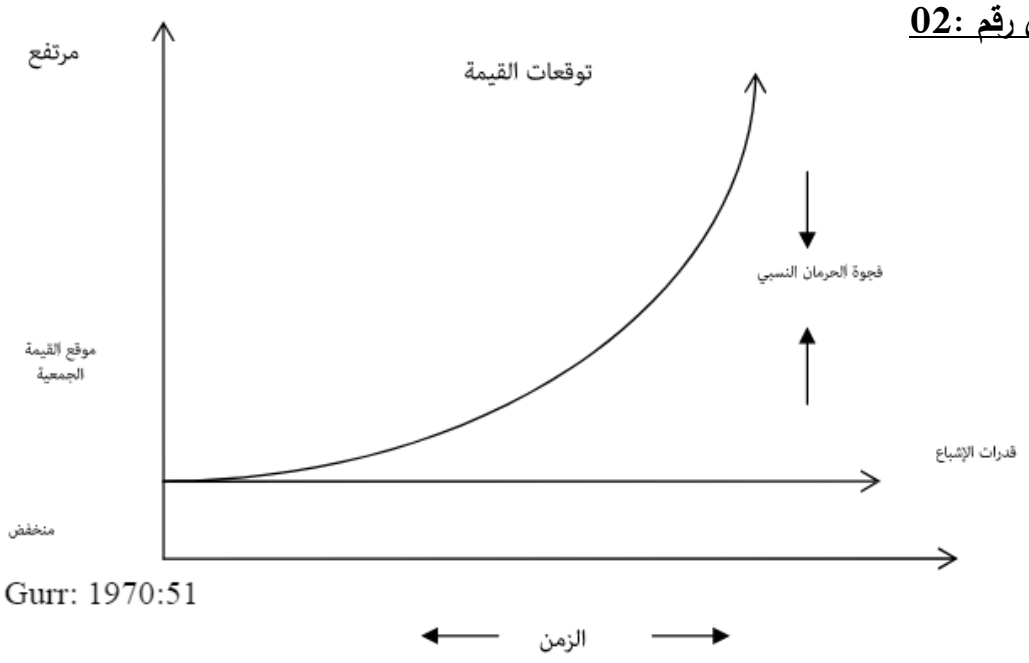


الملحق رقم01:الشكل 02:الحرمان الطموحاتي

**المصدر:**محمد عبد الكريم الحوراني،الإستبعاد الإجتماعي والثورات الشعبية:محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي،الأردن: المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية،م05، ع02،2012،ص230.

**الشكل رقم :03**

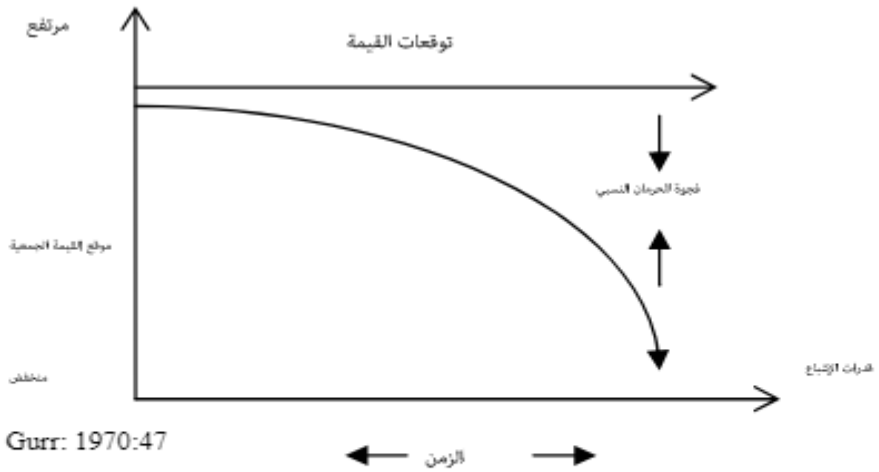


Gurr: 1970:47

**الملحق رقم:01الشكل رقم 03 الحرمان المتناقص**

المصدر : محمد عبد الكريم الحوراني،مرجع سابق ،ص230.

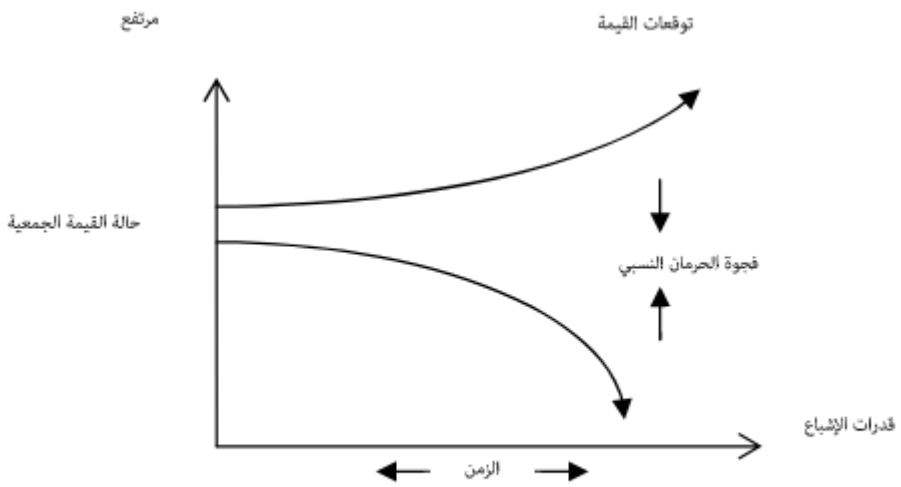


**الملحق رقم01:الشكل 04:الحرمان التقدمي**

**الشكل رقم :04** المصدر : محمد عبد الكريم الحوراني،مرجع سابق ،ص230.

## الشكل رقم :05

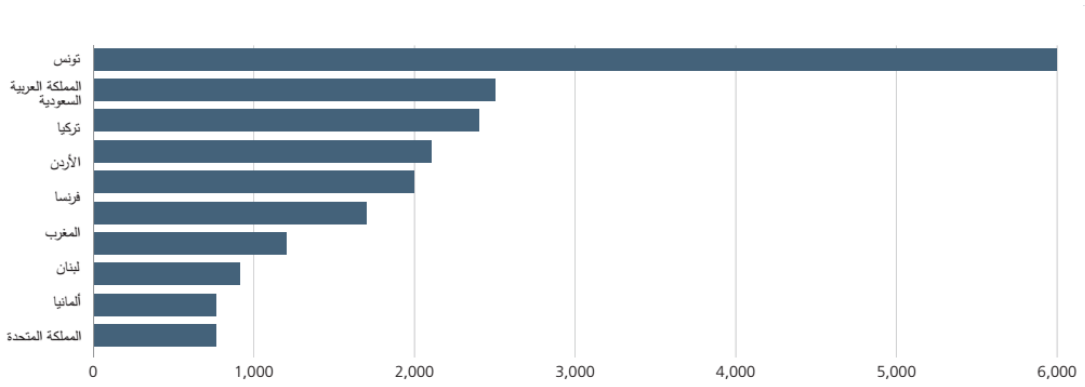


**الملحق رقم 01:الشكل رقم 05 : عدد المقاتلين الأجانب في سوريا**

المصدر: مجموعة الصوفان (The Soufan Group)، بي. بي. سي. نيوز [BBC News] (2016g).

## الشكل رقم :06

**الملحق رقم01:الشكل رقم06 :الطرق الرئيسية لتدفقات الإتجار بالمخدرات التي تربط البحر الأبيض المتوسط بمناطق ثلاثة**

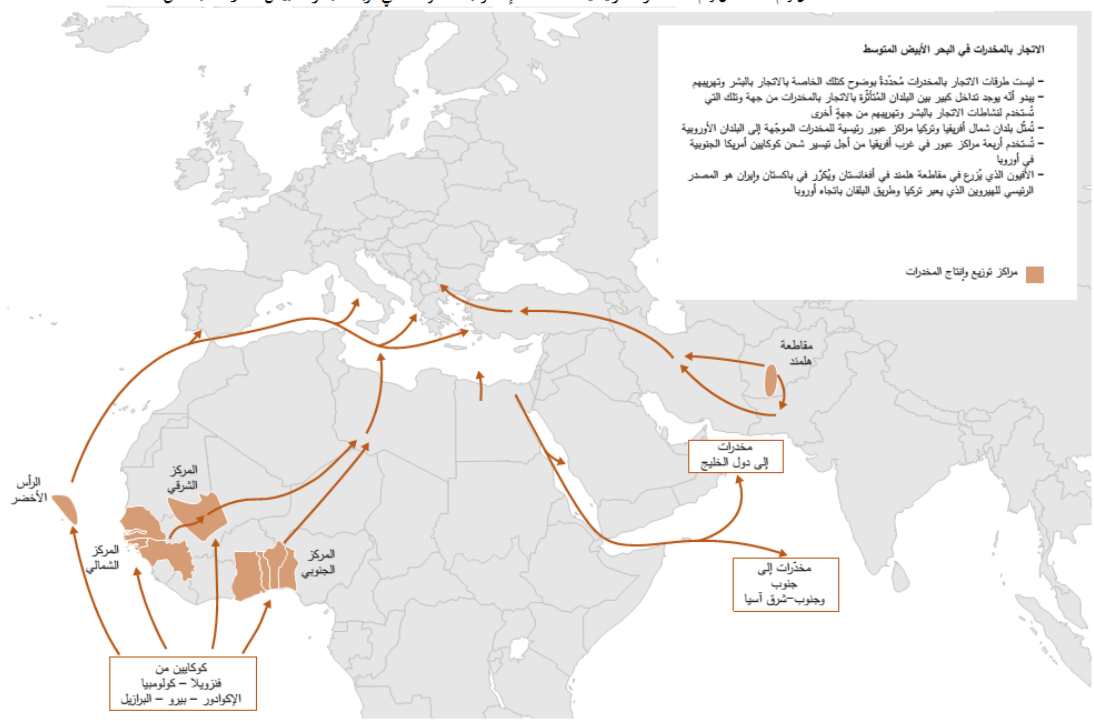


المصدر : مقتبس من تفصيل مؤسسة RAND Europe للمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان (EMCDDA)، (2015)

## الشكل رقم :07

الملحق رقم01:الشكل رقم07 :لمحة حول طرق تدفقات الإتجار بالأسلحة الرئيسية عبر حوض البحر الأبيض المتوسط وبلدانه

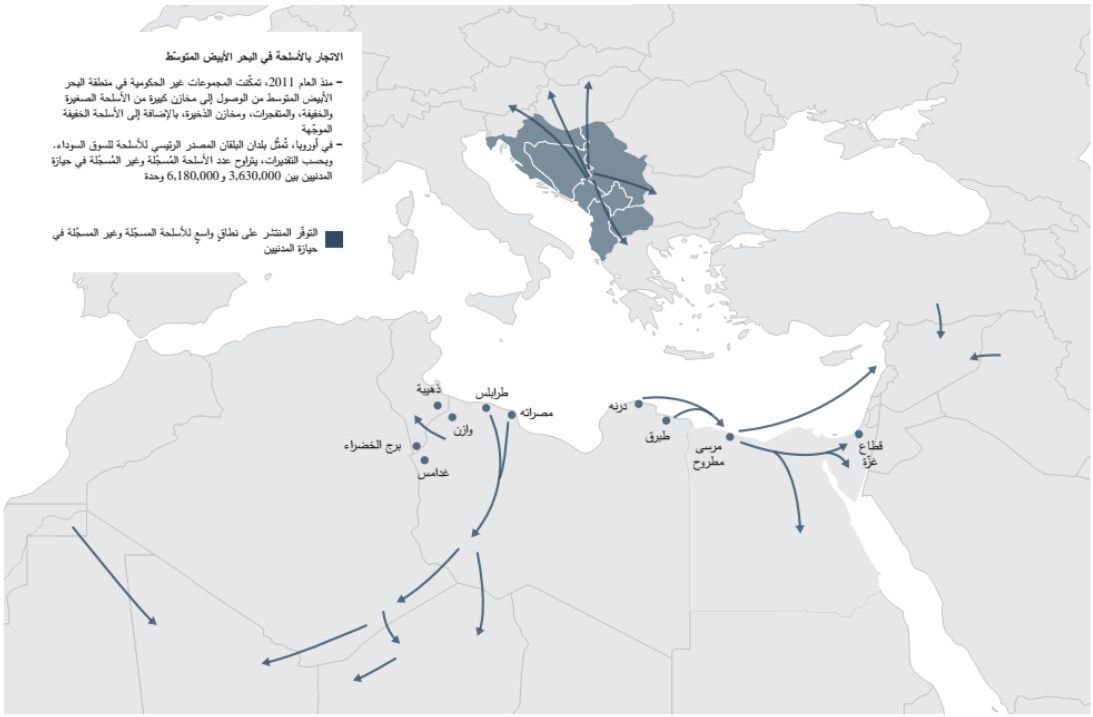


المصدر : مقتبس من تفصيل مؤسسة RAND Europe للمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان (EMCDDA)، (2015)

## الفهرس العام :


| | |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| ملخص الدراسة | |
| جدول الاختصارات والرموز | |
| مقدمة | V-I |
| الفصل الأول : إطار مفاهيمي وتأصيل نظري للدراسة | 1 |
| تمهيد الفصل الأول | 2 |
| المبحث الأول : ماهية الحراك والمفاهيم المشابهة له | 3 |
| المطلب الأول : مفهوم الحراك العربي | 3 |
| المطلب الثاني : بدايات الحراك العربي | 7 |
| المطلب الثالث : أسباب الحراك العربي | 9 |
| المبحث الثاني : مفهوم الشراكة الأورومتوسطية | 14 |
| المطلب الأول : تعريف الشراكة الأورومتوسطية | 14 |
| المطلب الثاني : مضمون الشراكة الأورومتوسطية | 17 |
| المطلب الثالث : أهداف الشراكة الأورومتوسطية | 19 |
| المبحث الثالث : النظريات المفسرة للحراك العربي | 21 |
| المطلب الأول :النظرية الماركسية | 21 |
| المطلب الثاني :نظرية الحرمان النسبي | 23 |
| المطلب الثالث :نظرية تعبئة الموارد | 27 |
| خلاصة الفصل الأول | 31 |
| الفصل الثاني : تداعيات الحراك العربي على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية | 32 |
| تمهيد الفصل الثاني | 33 |
| المبحث الأول :مظاهر تأثير الحراك العربي على اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية | 34 |
| المطلب الأول : مراجعة سياسة الجوار الأوروبية | 34 |
| المطلب الثاني : إعادة تعميق الحوار السياسي لمنتدى 5+5 | 40 |

## الفهرس العام


| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : التحولات الجديدة للاتحاد من أجل المتوسط | 47 |
| المبحث الثاني :السياسات الأورومتوسطية في مواجهة الحراك العربي | 57 |
| المطلب الأول : الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود | 57 |
| المطلب الثاني : نظام قاعدة بيانات بصمة اللجوء في الاتحاد الأوروبي | 63 |
| المطلب الثالث : المطلب الثالث: مشروع المسعى النشط للحلف الأطلسي | 66 |
| المبحث الثالث : المواقف الإقليمية والدولية من الربيع العربي | 69 |
| المطلب الأول : المواقف المغاربية إتجاه الحراك العربي | 69 |
| المطلب الثاني : المواقف الأوروبية من الحراك العربي | 77 |
| المطلب الثالث : موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية | 85 |
| خلاصة الفصل الثاني | 88 |
| الفصل الثالث : تقييم لتداعيات الحراك العربي على الشراكة الأورومتوسطية | 89 |
| تمهيد الفصل الثالث | 90 |
| المبحث الأول : تحديات الحراك العربي على التعاون الأورو متوسطي | 91 |
| المطلب الأول : ازمة اللجوء وتداعياتها على أمن المنطقة الأورو متوسطية. | 91 |
| المطلب الثاني : هاجس تنامي الإرهاب | 96 |
| المطلب الثالث : الهجرة الغير شرعية | 108 |
| المبحث الثاني : مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ضل الحراك العربي | 114 |
| المطلب الأول: السيناريو الخطي | 114 |
| المطلب الثاني : السيناريو التغيير الإصلاحي | 116 |
| المطلب الثالث : سيناريو فك الارتباط | 119 |
| خلاصة الفصل الثالث | 122 |
| الخاتمة | 123 |
| قائمة المراجع والمصادر | XI-I |
| قائمة الملاحق | |
| الفهرس العام | |